

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٧ واجيزت

اعضاء اللجنة	التوقيع
١. الدكتور/ موسى شتيوي	رئيساً
٢. الاستاذ الدكتور / ابراهيم عثمان	عضواً
٣. الاستاذ الدكتور/ ادريس العزام	عضواً
٤. الدكتورة عبلة عماوي	عضواً



**الى امي وابي
اللذان كانا لي نبع الحنان والسند
والدعم لي طيلة حياتي، فأقدم لهم هذا
الإنجاز المتواضع**

شكر وتقدير

يسعدني ويشرفني ان اتوجه باعمق المشاعر النبيلة واقدس التحايا الصادقة، الى كل من الدكتور موسى شتيوي، والاستاذ الدكتور ابراهيم عثمان، والاستاذ الدكتور ادريس العزام، والدكتورة عبلة عماوي اعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

وأخص بالشكر الجزيل الدكتور موسى شتيوي الذي كانت لتوجيهاته ومساهمته البارزة الاثر الملموس في ظهور هذه الرسالة بصورتها التي كان حريصا بأن تتجاوز كل الصعوبات وتحمل الكثير من اجلها بتسخير وقته وجهده الفكري المتميز الذي اتار لي درب البحث والاستنباط، وكان نبزاساً اهتدى به كلما ادلهمت لدي أي صعوبة اكاديمية، ثم اتحني اجلالاً وتقديراً لاستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور ابراهيم عثمان والاستاذ الدكتور ادريس العزام، لما قدماه لي من نصح وارشاد، ووقفاً بجائبي عندما تناثرت شظايا المعاناة والألم المخضب بالجهد الأكاديمي المميز فلهم مني أقدس التحايا.

واخيراً اشكر كل من ساهم في ظهور هذا العمل الى حيز الوجود، ولا اتسى الاخت الفاضلة، منيرة عبد الحميد، رئيسة ديوان كلية الآداب، والاخت ربيعة عربيات سكرتيرة قسم الاجتماع، والاخ العزيز سامر شعبان الذي ساهم بطباعة واخراج هذه الرسالة والاخ محمد خلف. فلهم مني جميعاً الشكر اجزله.

ووفقني الله واياكم، آمين.

الباحث

محمد فيصل أوشيك

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص بالعربية

الفصل الاول

٢	المقدمة
٣	١-١ مبررات الدراسة (أهمية الموضوع)
٣	٢-١ مشكلة البحث
٣	٣-١ اهداف البحث
٤	٤-١ مفاهيم الدراسة الرئيسية
٤	أ. النخبة
٦	ب. النخبة السياسية
٨	ج. القوة
٨	د. السلطة
٨	٥-١ الدراسات السابقة
٩	أ. دراسة الصفوة في المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية
١٥	ب. دراسات الصفوة السياسية في مجتمعات الشرق الاوسط
٣١	٦-١ تساؤلات الدراسة

تتمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الفصل الثاني:
الاطار النظري للدولة والصفوة في العالم الثالث		
٣٣	١-٢ المقدمة	
٣٤	٢-٢ الدولة والصفوة	
٣٨	٣-٢ التنمية الاقتصادية والنظام العالمي	
٤٣	٤-٢ انواع الانظمة السياسية في دول العالم الثالث	
الفصل الثالث		
الدولة والمجتمع في السودان		
٤٧	مقدمة	
٤٨	١-٣ لمحة تاريخية عن السودان	
٥٠	٢-٣ البناء الاجتماعي والاثني وتطوره داخل المجتمع السوداني	
٥٢	٣-٣ النظام السياسي وتطوره داخل السودان خلال فترة مايو ١٩٦٩	
٥٦	٤-٣ النظام السياسي الحالي في السودان	
٥٧	٥-٣ المشكلات التي تواجه الدولة في السودان	
٥٧	أ- مفهوم الدولة الحديثة	
٥٨	ب- مشكلة جنوب السودان	
٥٩	ج- تحديد الهوية والمواطنة	
٦٠	د- جدلية الدين والدولة	
٦١	هـ- اللامركزية والاقليمية والفيدرالية	
الفصل الرابع		
منهجية الدراسة		
٦٤	المقدمة	
٦٥	١-٤ المداخل المتبعة في دراسة النخبة	
٦٦	٤-٤ منهج الدراسة	
٦٧	٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة	
٦٨	٤-٤ متغيرات الدراسة	

تتمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	تتمة الفصل الرابع:
٦٩	٥-٤ مصادر جمع البيانات	
٦٩	أ. مصادر البيانات المتوفرة في الوثائق	
٧٠	ب. المقابلات والاستمارات	
٧١	٦-٤ الصعوبات التي واجهت البحث	
٧١	٧-٤ اجراءات البحث	
٧١	أ. ترميز البيانات	
٧١	ب. ادخال البيانات على جهاز الكمبيوتر	
٧١	ج. اسلوب تحليل البيانات وعرضها	
٧١	د. الاجراءات المتبعة في عرض البيانات	

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنخبة الوزارية السودانية في الفترة

١٩٦٩-١٩٨٥

٧٣	١- الخصائص الديموغرافية والجغرافية
٧٣	١-١ الجنس
٧٤	٢-١ الدين
٧٥	٣-١ العمر
٧٧	٤-١ الخلفية الجغرافية للنخبة السياسية
٧٨	٥-١ مكان الإقامة عند اشغال المنصب الوزاري
٧٩	٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية
٧٩	١-٢ المستوى التعليمي / الخلفية التعليمية
٨٢	٢-٢ المستوى التعليمي لأباء اعضاء عينة النخبة الوزارية
٨٣	٣-٢ التخصص الدراسي لأعضاء النخبة الوزارية
٨٥	٤-٢ مكان الدراسة العليا لأعضاء النخبة الوزارية
٨٦	٥-٢ الخلفية الوظيفية / المهنية لأعضاء النخبة الوزارية
٨٧	٦-٢ وظيفة الاباء لاعضاء النخبة الوزارية

تتمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	تتمة الفصل الخامس:
٨٨	٧-٢ الخلفية الطبقية لاعضاء النخبة الوزارية	
٨٨	أ. الملكية المنتجة للوالد (الأب)	
٨٨	ب. التقويم الذاتي	
٩٠	٨-٢ الخلفية القبلية والاثنية لاعضاء النخبة السياسية الوزارية	
٩٣	٩-٢ المدنيين والعسكريين	
٩٥	١٠-٢ اللغات	
٩٦	٣- الخصاص السياسية والايديولوجية الفكرية	
٩٦	١-٣ الانتماء السياسي والايديولوجي والانتماء الحزبي	
٩٨	٢-٣ الانتماء الحزبي لاعضاء النخبة	
١٠١	٣-٣ الانتماء الحزبي للأبناء.	

الفصل السادس

١٠٦	نتائج الدراسة
١١٠	المناقشة والتحليل
١١٢	التوصيات
١١٤	قائمة المراجع
١٥٩	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
١.	التوزيع الديني لعينة النخبة السياسية الوزارية	٧٤
٢.	التوزيع العمري لأعضاء عينة النخبة السياسية عند تبؤ المنصب	٧٦
٣.	معدل العمر عند التعيين في الوزارة وفترة العمل السياسي لأعضاء عينة النخبة الوزارية ١٩٦٩-١٩٨٥	٧٦
٤.	توزيع افراد العينة وفقا لاصولهم الجغرافية حسب الاقاليم	٧٧
٥.	مكان الاقامة عند اشغال المنصب الوزاري لأول مرة لاعضاء عينة النخبة الوزارية	٧٨
٦.	المستوى التعليمي داخل كل وزارة على حدة لاعضاء النخبة الوزارية في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٥	٨٠
٧.	المستوى التعليمي لاعضاء عينة الدراسة	٨٢
٨.	المستوى التعليمي لآباء اعضاء عينة النخبة السياسية الوزارية	٨٣
٩.	التخصص الدراسي لاعضاء عينة النخبة السياسية	٨٤
١٠.	مكان الدراسة في الخارج للحصول على الدرجات مابعد الجامعية	٨٥
١١.	الوظيفة الرئيسية لاعضاء عينة النخبة الوزارية قبل تولي المنصب الوزاري	٨٦
١٢.	وظيفة الاباء من اعضاء عينة النخبة السياسية الوزارية	٨٨
١٣.	الملكية المنتجة للآباء اعضاء عينة النخبة الوزارية	٨٩
١٤.	التوزيع الطبقي لاعضاء عينة النخبة السياسية	٩٠
١٥.	التوزيع العشائري (القبائلي) لعينة اعضاء النخبة السياسية الوزارية	٩١
١٦.	التوزيع الاثني لكل وزارة على حدة لاعضاء النخبة السياسية الوزارية	٩٢
١٧.	التوزيع المدني والعسكري لاعضاء عينة النخبة الوزارية	٩٣
١٨.	توزيع المدنيين والعسكريين في كل مجلس وزاري لحددة	٩٤
١٩.	عدد اللغات التي يتقنها اعضاء عينة النخبة السياسية الوزارية	٩٥
٢٠.	اللغات الاجنبية التي يعرفها اعضاء عينة النخبة الوزارية	٩٦
٢١.	التوزيع الايديولوجي لأعضاء عينة النخبة السياسية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري	٩٧

رقم الجدول	تتمة الجداول	رقم الصفحة
٢٢.	التوزيع الحزبي لاعضاء عينة الدراسة قبل وبعد توليهم المنصب الوزاري.	٩٩
٢٣.	رصد للتغيرات الحزبية داخل كل وزارة على حدة	١٠٠
٢٤.	الاحزاب التي ينتمي اليها آباء اعضاء عينة النخبة السياسية	١٠٢
٢٥.	الوزراء الذين شغلوا مناصبهم الوزارية قبل عام ١٩٦٩	١٠٢
٢٦.	الارقام الاجمالية للمناصب التي تولاها الوزراء من اعضاء عينة النخبة السياسية	١٠٣

قائمة المحتويات

رقم الملحق	الملاحق	رقم الصفحة
١.	اسماء الوزارات الحكومية في الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥	١٢١
٢.	البيانات السياسية لانقلاب مايو ١٩٦٩	١٤٢
٣.	استبانة الدراسة	١٤٩

الملخص

النخبة السياسية في السودان: دراسة سوسولوجية لأعضاء الحكومة في الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥

إعداد

محمد فيصل أحمد أوشيك

المشرف

الدكتور موسى شتيوي

تناولت هذه الدراسة، موضوع النخبة السياسية في السودان، متخذة من أعضاء الوزارة في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥، وذلك لمعرفة الخلفيات الاجتماعية والخصائص الاقتصادية، وانتماءاتهم السياسية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الفردية لأعضاء النخبة، من خلال مستوياتهم التعليمية والمهنية، وانتماءاتهم الحزبية، وتوزيعاتهم المدنية والعسكرية والاثنية والقبلية. وبالإضافة لمعرفة أهم الأيديولوجيات التي ينتمي إليها أعضاء هذه النخبة السياسية.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع الوزراء خلال تلك الفترة المنصرمة (١٩٦٩-١٩٨٥)، وكان عددهم ٤٢٧ وزيراً، فتم أخذ عينة حجمها ١٠٠ وزيراً، عبر عشرون تشكيلة وزارية، وقد تم استخدام أكثر من منهج علمي لجمع بيانات شاملة، فقد تم استخدام المنهج المسحي الوصفي، والمنهج التاريخي المقارن، والتي ساعدت الباحث في جمع قدر كافي من البيانات التي استفادت منها هذه الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة لنتائج مهمة، تمثلت في وجود نسبة عالية من الوزراء، تقيم في المناطق الحضرية، وبرزت الدراسة كذلك لوجود نسبة عالية من الوزراء تحمل مؤهلات أكاديمية عليا، وتوصلت الدراسة لنتيجة أخرى وهي، بأن انطبقة الحاكمة في جميع التشكيلات الوزارية كانت تتحدر من الاثنية العربية المسلمة، وبالإضافة لهذا وجود تباين ايديولوجي بين أعضاء النخبة الوزارية، وإن المؤسسة البيروقراطية كانت تمثل الاستقطاب الرئيسي لأعضاء النخبة السياسية، فضلاً عن اتصاف النخبة السياسية بمعدلات إعمارها الشابة ووجود نسبة عالية من المدنيين في جميع التشكيلات الوزارية خلال فترة هذه الدراسة.

الفصل الأول

- ١-١ المقدمة.
- ٢-١ مبررات الدراسة (أهمية الموضوع).
- ٣-١ مشكلة البحث.
- ٤-١ اهداف البحث.
- ٥-١ مفاهيم الدراسة الرئيسية:
 - أ. النخبة.
 - ب. النخبة السياسية.
 - ج. القوة.
 - د. السلطة.
- ٦-١ الدراسات السابقة ذات العلاقة:
 - أ. دراسات الصفوة السياسية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية.
 - ب. دراسات الصفوة السياسية في مجتمعات الشرق الاوسط.
- ٧-١ تساؤلات البحث.

الفصل الاول

المقدمة:

تعددت المراحل التي مر بها تاريخ السودان السياسي الحديث منذ الإستقلال في عام ١٩٥٦م وحتى الآن، لكن كانت هنالك وقفات مع مراحل مهمة لعبت دورا كبيرا في رسم الخارطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السودانية، مع تتابع فترات المد والجزر السياسي من خروج نظام ومجيء آخر، والتي شهدت أحيانا تغيير دراماتيكي يرسم فسيفسائية لأنظمة متعددة الايديولوجيات والأهداف.

بيد أن علاقة السلطة بالجماهير لم تحسم بشكل جذري بالقدر الكافي الذي يعطى للدارس تسلسلاً منطقياً بذلك داخل البناء الاجتماعي للمجتمع السوداني. لهذا تجيء هذه الدراسة لبيان دور النخبة السياسية في المجتمع والتحقق في جذورها الاجتماعية ومالعبته في النظام السياسي السوداني، بالإضافة لتركيبية المجتمع بشكل عام والفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة هي حوالي ستة عشر عاماً وهي فترة مهمة لقراءة الواقع السياسي الاجتماعي لعلاقة النخبة السياسية والسلطة والجماهير في السودان.

بالطبع حصلت تغييرات متباينة لتركيبية النخبة الجديدة الحاكمة وتتمثل هذه التغييرات في دور تلك النخب في قضايا الوطن فضلا عن توجهاتها الايديولوجية والسياسية مما يفرض على الباحث تحديد تلك التغييرات مجتمعة.

ويحاول هذا الفصل كذلك بالقاء الضوء بالتفاصيل، عن مبررات هذه الدراسة واهميتها واهدافها المندرجة في تتبع مشارب هذه النخبة السياسية في تقصي مؤهلاتها الأكاديمية و انتماءاتها السياسية وخلفياتها الاجتماعية بالإضافة الى ذلك يحاول هذا الفصل توضيح دور تلك النخبة في البناء الاجتماعي من خلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، لما لهذه الاهمية من تأثير في القوة والسلطة والقرارات السياسية الحاسمة، داخل النظام السياسي السوداني.

ويقوم هذا الفصل ايضاً بتفسير مصطلح النخبة داخل الأدبيات الاجتماعية والسياسية المتعددة التي أولت اهتماما بارزا لهذا المفهوم مع بيان مدى الاتساق والتباين لتلك الدراسات السابقة. والتساؤلات التي سوف تجيب عليها هذه الدراسة، لفهم التركيبة السوسيوولوجية والسياسة لمجتمع دراستنا.

مبررات الدراسة "أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع النخبة السياسية لما لها من تأثيرات وانعكاسات متعددة، تشمل العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن دراسة النخب السياسية تعكس تركيبة البناء الاجتماعي ومناقبه، فهناك اعتقادات عامة حول النخب السياسية الحاكمة بانها لم تحدث النقلة النوعية للمجتمع، ولم تسع لتجديد الأطر والهيكل السياسية منذ فترة التحرر من الإستعمار، وذلك استجابة لتغيرات الوقت والمتطلبات والظروف مكانياً و زمانياً- لذلك تأتي هذه الأهمية من خلال الآتي:

١. لما للنخبة السياسية من أهمية في البنية الاجتماعية وتأثيراتها على القرارات السياسية والاقتصادية في البناء الاجتماعي السوداني وتطوره.
٢. تمثل النخبة الحاكمة (الوزارية) في البلدان النامية مراكز القوة ومايرتبط به هذا من تأثير على النواحي المختلفة للمجتمع السوداني.
٣. تعتبر دراسة النخبة السياسية مدخلا لدراسة وتحليل وتوزيع القوة الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي دراسة البناء الاجتماعي في المجتمع السوداني وتطوره.
٤. رصد التحولات والتغيرات التي حدثت في بنية النخبة السياسية الحاكمة وخصائصها. وبالذات بعد قيام ثورة ايار (مايو) عام ١٩٦٩ في المجتمع السوداني.
٥. عدم وجود دراسات تتناول الموضوع على أسس علمية منتظمة وخاصة تلك التي تطبق المعرفة السوسيولوجية في دراسة النخبة في المجتمع السوداني.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة الدراسة في محاولة استجلاء واستكشاف الخصائص البنائية والأداءات الوظيفية للنخبة السياسية الوزارية في السودان وماواكبها من عوارض ومؤثرات ذاتية ومجتمعية والذي يتأتى من خلال:

١. الأوضاع الاجتماعية لأصول اعضاء النخبة.
٢. الخصائص البارزة لأعضاء هذه النخبة.
٣. درجة الأنسجام او التناقض بين اعضاء النخبة من حيث توجهاتهم السياسية والأيدولوجية.

الأهداف "أهداف الدراسة":

يهدف هذا البحث لتقديم دراسة مستفيضة عن جذور النخبة السياسية السودانية من خلال الآتي:

١. التعرف على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لاعضاء النخبة السياسية الوزارية.

٢. معرفة الخصائص الفردية لأعضاء النخبة من حيث المستوى التعليمي المهني، والجنس والعمر، والانتماء الاقليمي والتوزيع العسكري والمدني والانتماء العائلي والحزبي.
٣. التعرف على أهم الايديولوجيات التي ينتمي اليها اعضاء النخبة السياسية ورصد التغيرات الايديولوجية التي حدثت خلال فترة الدراسة.

المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة:

تحاول هذه الدراسة توضيح المفاهيم الرئيسية المستخدمة فيها والتي تتمثل في مفهوم مصطلح النخبة، والنخبة السياسية، ومصطلح القوة والسلطة وسوف تقوم الدراسة بشرح تلك المفاهيم وفقاً لتصنيفاتها اما إجرائياً كمفهوم النخبة السياسية أو نظرياً أو إجرائياً معاً لباقي المفاهيم مما يعطي وضوح كامل لتلك الدراسة.

فنبداً هنا أولاً بالإشارة لمفهوم مصطلح النخبة وماهية هذا المصطلح.

مفهوم النخبة Concept of Elite:

أشتق مفهوم النخبة Elite من الفعل اللاتيني Eligerce ويعني "يختار"، وتشير كلمة النخبة Elite في استخدامها العادي الى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة أو الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً عليا، وكان هذا المفهوم في البداية ينطبق على إختيار السلع وأجود أنواع السلع، لكن في القرن السابع عشر وسع الفرنسيون من استخدام هذا المصطلح بحيث أصبح يشير الى مجالات أخرى تشير الى الجماعات ذات المستوى المتميز والمرتفع في السلم الاجتماعي مثل كبار العسكريين أو ذوي الأصول النبيلة^(١)

بيد أن الفضل يرجع في نشر مصطلح النخبة وإستخدامه في العلوم الاجتماعية والسياسية بوجه عام في أواخر القرن التاسع عشر من قبل عالمي الاجتماع الإيطالين، جافتانو موسكا Gaftano Mosca وفلفريدوباريتو Vilfredo pareto وجاءت استخداماتهما لذلك المصطلح من خلال ان المجتمع ينقسم الى فريقين أو جماعتين هما الجماعة الحاكمة والمحكومة^(٢).

(١) Kuper, Adam and Kuper Jessica, (1985), The, Social Science Encyclopedia, Routlege, London and New York, p. 343.

(٢) بدر الدين، أكرم، (١٩٩١)، النخبة السياسية دراسة نظرية ومنهجية، مجلة الفكر العربي، العدد ٦٦، السنة ١٢، ص، ١٥٣.

ف نجد ان كلا من باريتو Pareto وموسكا Mosca قاما بتعريف النخبة بصورة عامة بأنها "أقلية من الأفراد تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف وتتميز عن الآخرين اي عن من هم خارج صفوف النخبة"^(١).

لكن هنالك من يرجع البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة تلك الجماعات من الأفراد النابهيين فتعود الى أفلاطون Plato وأيضاً من يرجعها لمذهب طائفة الدراهما وهو مذهب ساد الهند في فترة مبكرة من تاريخها. فضلاً على ذلك هنالك مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت عن فكرة النخبة وكان لها تأثيراً بعيداً على النظريات الاجتماعية ويعود التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة الى دفاع سان سيمون Saint simon عن حكم العلماء ورجال الصناعة^(٢).

بيد ان فكرة النخبة في أعمال سان سيمون اتخذت معاني مختلفة وأحتوت على مضامين متباينة، خاصة عندما أقر مسألة الفروق الطبقيّة وأكد على التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وهذا مادفع أتباعه المباشرين الى تطوير فكرة ودفعه في اتجاه الاشتراكية. وفي الفلسفة الوضعية التي طورها أوجست كونت Comte فيما بعد^(٣).

من الطبيعي ان تختلف معالجات العلماء الاجتماعيين لمفهوم النخبة باختلاف الفترة الزمنية التي ينتمي اليها وباختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلقون منها أيديولوجياً أو سياسياً. فنجد ان باريتو Pareto تناول بالتفصيل مايسمى بالنخبة الحاكمة Governing elite ومن خلال التوازن الاجتماعي قام بتقسيم النخبة الى طبقتين هما:

النخبة الحاكمة Governing elite، ونخبة غير حاكمة Non-Governing elite التي سوف نتناولها فيما بعد عن تفسير مفهوم النخبة السياسية. أما موسكا Mosca فقد ميز بين الصفوة Elite والجماهير Mass ويعتبر أول من حاول إقامة علم للسياسة يستند على تلك التفرقة^(٤).

بالرغم من ذلك قامت الدراسات الحديثة لرواد نظرية النخبة حينما جعلت فكرة القوة السياسية Political power محوراً لدراساتهم ونجد هذا واضحاً في أعمال سي رايت ميلز C. W. Mills في مؤلفة بعنوان صفوة القوة The Power Elite فيري ميلز ان النخبة

(١) بوتومور، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، (١٩٧٨)، الصفوة والمجتمع، دار المعارف الجامعية، ط٢، الاسكندرية، ص ٢٥.

(٢) Lenczowski, George , (1975), "Some reflection on the Astudy of elites" in George Lenczowski (ed) political elites in middle east (Washigton DC): American enter prise for public policy research.p.1.

(٣) H, lasswell, (1952), et al, "The comparative study of elites series". Elites No -1 stand ford,p.6.

(٤) علي محمد، محمد، (١٩٨٥)، أصول الاجتماع السياسي، ج٢، ط١، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية،

تتكون من خلال "اولئك الذين يتبوؤ أعلى المواقع القيادية في مختلف المؤسسات وتتأتى درجة تماسكهم من خلال مدى الإتصالات التي بينهم واتفاقهم فيما بينهم الصريح والضمني"^(١).

تجدر الإشارة الى أن بجانب أسهامات باريتو وموسكا لمفهوم النخبة الا ان هنالك العديد من الباحثين اهتموا بهذا المصطلح من أمثال ميلز Mills ومنيايم Manhiem، وبوتومور Bottomore وغيرهم. مما أدى الى تعددية كبيرة في تلك التعريفات ولكن يميل بعض الباحثين الى تعريف النخبة اجرائيا اعتمادا على أربعة ابعاد رئيسية هي:

١. وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين.
٢. ان النخبة ظاهرة جماعية فلا يطلق المصطلح على شخص واحد وانما على مجموعة من الأشخاص.
٣. ان هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.
٤. ان النخبة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك ان النخبة تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة اكبر على التأثير والنفوذ^(٢).

النخبة السياسية Political elite:

بالطبع نجد ان هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد و يتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة السياسية في هذا المجتمع^(٣). ولكن مميزات وقدرات القيادة السياسية تعمل في ظل ظروف موضوعية اخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق اهدافها تؤثر فيها وتتأثر بها. ومن هذا المنطلق يعتبر باريتو وموسكا بأن النخبة السياسية تشمل الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية والذين يستطيعون التأثير في القرارات السياسية. بل حاول باريتو Pareto بتقسيم الصفوة الى قسمين^(٤):

١. الصفوة الحاكمة Governing Elite.
 ٢. الصفوة غير حاكمة Non-goverening Elite.
- ويشير باريتو الى ان النخبة الحاكمة تحكم الجماهير من خلال القوة أو الإكراه، بينما يقوم موسكا Mosca باستخدام مفهوم الطبقة الحاكمة Political Class والصفوة الحاكمة Ruling Elite بينما يلاحظ بأن هنالك إسهامات أخرى لباحثين انشغلوا بدراسة الصفوة أمثال

^(١) بوتو مور، (١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ٤٩.

^(٢) Ram, Huta, (1980), " political Elites- recruitment and role in modernization", in sachindo (ed). Elite and Development, New Delhi: concept publishing company, p.124.

^(٣) Parry, Geraiant, (1970), "political elites", prager publisher New York, p.15.

^(٤) Martin, Marger, (1978), Elites and Masses AnIntroduction to political Sociology, 2 ed Wads Worth Publishing company Belmont, California,, Adivision of Wads Worth, InC.p.53.

روبرت دال، وبوتومور ولاسويل، إذ ذهب كل واحد منهم في تعريف النخبة السياسية، واختلفت تلك التعريفات. فينصب تعريف دال Dahl بأن الصفة السياسية هي "جماعة تحكم، ولكنها نقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم"^(١) وفي العادة تتكون الصفة من أولئك الذين يحتلون المواقع القيادية في التراتبية الإستراتيجية.

أما لاسويل H. Lasswel. فيعتبر النخبة بأولئك الذين يملكون قدراً من التأثير أكثر من الآخرين والذين يحصلون نتيجة لذلك على أغلب ما يمكن الحصول عليه^(٢).

بينما يعرفها باري Parry باعتبارها "أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيراً قوياً على الشؤون السياسية والاجتماعية في المجتمع"^(٣).

نستخلص من هذه التعريفات بان التباين المتعدد يشير الى مدى الصعوبات التي تتطوي على هذا المفهوم، ولكن هناك ما يكفي من الاجماع على بعض خصائص النخبة ليجعل من استخدامه ذات معنى من الناحية السوسولوجية.

بيد أن انتماء عدد من الأفراد لنخبة سياسية معينة لايعني أبداً ان السلطة السياسية المتاحة لأحد الأفراد تكون مساوية لسلطة الفرد الآخر، لابل أن هناك تباين في مقدار السلطة التي يتمتع بها الفرد داخل النخبة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النخبة المستخدمة في هذه الدراسة يشير إلى مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون ويمارسون السلطة السياسية بدرجة أعظم من بقية أفراد مجتمعهم حيث تضم النخبة في هذه الدراسة أعضاء الحكومة من الوزراء الحكوميين في الفترة ما بين ١٩٦٩ الى ١٩٨٥م.

القوة Power:

لابد هنا أيضاً من الإشارة لتوضيح مفهوم القوة Power المستخدم لتلك الدراسة، فنجد أن القوة لدى النخبة ليست نابعة من خصائصهم وطبقاتهم بقدر ما تعود الى المؤسسات التي لديها القدرة على إتخاذ القرارات المصيرية.

(١) -Orum, Anthony.M., (1983), Intordution to political Sociology. Englewood cliffs; N.J.: Prentice Hall, pp.175-179.

(٢) الناشف، تيسير، (١٩٧٥)، النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد

٤٨، ص ١٣٢.

(٣) Parry, Geraint, (1970), Ibid, p.25.

فمفهوم القوة Power يشير الى "القدرة على فرض الإرادة لجماعة ما والتأثير وممارسة نفوذ على سلوك الآخرين عن طريق وسائل معينة لتنفيذ رغباتها وأهدافها وسياساتها وفرض سيطرتها وتمارس هذا من خلال البناءات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع (١).

السلطة Authority:

بما أن مفهوم القوة يرتبط بمفاهيم أساسية أخرى وهي السلطة Authority فالسلطة هي احد اشكال القوة السياسية كما أشار ماكس فيبر Max Weber حيث حدد ثلاثة مصادر للسلطة في المجتمع المعاصر وهي: السلطة التقليدية، السلطة الكارزمية والسلطة القانونية أو العقلانية. بينما يحاول فراي Frey ان ينظر للسلطة وميادينها بإعتبارها "مجموعة مسلكيات الأشخاص النافذون والمؤثرون" (٢) فالسلطة أيضاً تعنى قدرة بعض الأفراد على التأثير على البعض الآخر. كما أنها تتصرف الى اتجاه آخر وهي القدرة على التأثير على عملية صنع القرار.

إذن أصحاب السلطة هم اولئك الأشخاص الذين يفعل سلوكهم في سلوك الآخرين أي الذين يقولب سلوكهم معظم المجال المسلكي لغالبية الأشخاص في أي مجتمع من المجتمعات.

الدراسات السابقة ذات العلاقة:

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي أجريت حول النخبة بصورة عامة، والنخبة السياسية بصورة خاصة، وفي مجتمعات مختلفة كالمجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة كدراسات ميلز C. W. Mills، وروبرت ميشال Robert Michel وكارل مانهايم Carl Manhim وجيمس برينهام James Bernehim وهارولد لاسويل Harold, Laswell، بالإضافة الى ذلك يوجد اتجاه اخر يهتم بدراسة الصفوة في المجتمعات الإشتراكية المتقدمة خاصة الاتحاد السوفيتي، إبان ثورة ١٩١٧ حيث اتاحت ظروف مناسبة بتحليل النظام السياسي الشمولي والطبقة السياسية واتجاهات القوة في المجتمع الإشتراكي (٣).

وهناك اتجاه آخر في دراسة دورة الصفوة في مجتمعات العالم الثالث وعلاقة النخبة بالجمهير ودورة هذه النخبة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدائرة في المجتمع.

(١) محمد علي، محمد (١٩٨٢)، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ص ١٧٣.

(٢) Harold, Lasswell, (1971), "politics who gets, what, when, How". New York: The Meridian Press, p.13.

(٣) محمد علي، محمد، (١٩٨٥) مصدر سابق ص ٩١.

لذلك سوف يتم التطرق لبعض الدراسات التي أجريت حول مجتمعات العالم بصورة عامة ولها علاقة مباشرة بهذه الدراسة من حيث الاهداف والمبررات، وسوف يتم التركيز بالتحديد على مجتمعات الشرق الأوسط وتحليلها للبناءات التنظيمية لها، وتحديد المتغيرات الاجتماعية التي استخدمتها تلك الدراسة مجتمعة لكي تعطينا عددا متنوعا من التفسيرات التي ترتبط بتلك الدراسة.

وفيما يلي عرضاً لبعض الدراسات التي أجريت في بلدان العالم الرأسمالي والشرق الأوسط والعالم العربي والدول النامية. وسوف تكون منهجية نقد تحليل الدراسات نابعة من خلال تفسير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي استخدمتها تلك الدراسات.

أ. دراسات الصفوة السياسية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية:

بالرغم من تنوع دراسات الصفوة في مجتمعات مختلفة ابتداءً من الدراسات الأمبيريقية التي أجريت في المجتمعات الغربية الرأسمالية، فيعتقد الباحثين ان تحليل أصول أعضاء الصفوات يعطينا فهم للبناء الاجتماعي والسياسي، فعلى سبيل المثال صفوة متنوعة الخصائص قد تكون أكثر تمثيلاً لفئات الشعب المختلفة.

وتجدر الإشارة أيضاً هنالك دراسات أمبيريقية عديدة حاولت ان تستكشف نطاق التأثير الذي تمارسه الصفوة السياسية في علاقته بالبناء الاجتماعي الشامل. واستطاعت هذه الدراسة ان تبين كيف ان مفهوم الصفوة السياسية جدير بان يكشف عن صورة بناء القوة في المجتمع. ويمكننا ان نشير الى عدد من الدراسات التي أجريت في مجتمعات صناعية غربية متعددة، مثال ذلك دراسة جان بلوندل J. Bolandel عن العلاقة بين الصفوات السياسية في بريطانيا والمجتمع^(١). والتي خلص فيها الى تأكيد الحقيقة التي مؤاها ان القوة التي تمارسها الصفوة السياسية تتأثر بالجماعات والتنظيمات الاجتماعية بصفة عامة وجماعات المصلحة بصفة خاصة، ولقد اهتم ريمون آرون R. Aron، وروبرت دال Dahl بدراسة الاستقلال الذاتي التي تحققها الصفوة باعتبارها عاملاً أساسياً لفهم القوة داخل المجتمع^(٢). وسوف نحاول عند عرضنا لتلك الدراسات السابقة مراعاة درجات التسلسل الزمني وبالإضافة لعرض تفصيلي للمتغيرات المستخدمة في تلك الدراسات وربطها مع الصفوة بحيث يمكننا الاستفادة من خلال طرح المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ٤٨٠٦٥٩

فتجد ان البداية الفعلية لتلك البحوث كانت من نصيب كل من هارولد لاسويل H. Lasswell ودانييل ليرنر D. Liener، وسي استيون دوتويل Eston عند استخدامهم (للصفوة

(١) H, Lasswell, (1971), op, it, p.21.

(٢) Gregoy, Brunk. and Thomas Minebart, (1984), "How Important is Elite turnover to policy change?" American Journal of political Science, vol. 28. No. 1 (August).pp.559-560.

الحديثة) فكانت جميع تلك الدراسات من إصدارات معهد هوفر Hoever Institute for Elite Studies لدراسات الصفوة في جامعة ستانفورد عام ١٩٥٢^(١)، وكان القاسم المشترك لتلك الدراسات يعتمد في مجمله على تحليل الخلفيات الاجتماعية للصفوة السياسية في المجتمعات والمؤسسات الرأسمالية الصناعية الغربية. ولقد اتخذت تلك الدراسات اتجاهات متعددة منها الإتجاه الرسمي، والإتجاه الوظيفي، والإتجاه غير الرسمي، فمجمّل تلك الدراسات تشير الى ان دراسة الخلفيات الاجتماعية توفر مؤشرات لدراسة الأداء السياسي^(٢).

دراسة Edinger عام ١٩٦١ التغير والثبات في خلفيات صانعي القرار الألمان. Contnuity and Change in the Background of German Decision Makers 1961

وقام الباحث هنا بتحديد صانع القرار من خلال الأعضاء الذين يشغلون قيادتي الحزب الألماني الديمقراطي الإشتراكي، و حزب الاتحاد الأشتراكي المسيحي في الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ وحتى ١٩٥٦^(٣). ولقد قام الافتراض الاساسي لدراسة انجر ان الخبرتين العملية والتعليمية لصانعي القرار تؤثران على صنع اتجاهاتهم. واستخدم الباحث المتغيرات التالية للدراسة: العمر، الوظيفة الرئيسية السابقة، مكان الميلاد، الأنتماء الديني، الأصل الاجتماعي (أرستقراطية وغيره)، أعلى تحصيل علمي، الخبرة العسكرية لقيادات الحزبيين، وكان الهدف الذي ارتأه الباحث من خلال عرضه لتلك المتغيرات هي معرفة درجة الاستمرارية او الاختلاف وكانت تلك المقارنة التي قام بها أدنجر تنصب في معرفة خصائص الموظفين في المانيا عبر مراحل زمنية تبدأ من عام ١٩٢٦م وتعتبر هذه الفترة حكومة وايمار الديمقراطية، وايضاً عام ١٩٣٦ فترة الحكم النازي ثم عام ١٩٥٦م جمهورية المانيا الفدرالية. كذلك قام الباحث بعرض تلك المتغيرات من خلال نسب مئوية للصفوة العسكرية ومقارنتها كذلك مع الصفوة النازية والصفوة السياسية فيما بعد، هذا وقد خلص الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

(١) Harold, Lasswell, (1971), Ibid, p.32.

(٢) البطاينه، شذى، (١٩٩٤)، الخلفية الاجتماعية للصفوة السياسية الأردنية (١٩٥١-١٩٩٢)، رسالة

ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنيه، ص ٣٦.

(٣) Edinger, L.J, (1961), "Contnuity and change in the Background of German Decision makers". The Western Political Quarterly, vol. 14, No1, pp. 17-25.

١. كانت هنالك تغييرات طفيفة ولم تكن جوهرية في خصائص الصفوة أبان الحزب النازي.
 ٢. هناك تشابه بين الخلفيات الاجتماعية للصفوة في ألمانيا ومعظم المجتمعات الصناعية الغربية.
 ٣. انحسرت نسب التمثيل للطبقة الارستقراطية في الصفوة السياسية.
 ٤. زيادة المهارة التعليمية وأهميتها في تبؤ المناصب السياسية العليا.
 ٥. ازدادت نسب التمثيل الحضري في المدن الصناعية في الصفوة السياسية.
 ٦. حصول تغير في بعض الخلفيات الاجتماعية لجماعات الصفوة المختلفة.
- رغم ذلك هنالك بعض الملاحظات على دراسة ادنجر تتمثل في الاتي:
١. الباحث لم يقوم بتناول التغير الذي حصل في قيم واتجاهات تلك الصفوة الثلاثية المشار لها.
 ٢. لم يكن هنالك ربط لتلك المتغيرات من خلال رصد التحولات التي حصلت عليها الصفوة ابان فترة الدراسة.
 ٣. لم يبين الباحث مرحلة دوران الصفوة خلال تناوله لبعض المتغيرات الاجتماعية التي تقيس عنصر التكامل فيما بين تلك النخب.

دراسة هاكر بعنوان مقارنة جماعتين من الصفوة الامريكية

Hacker: "The elected and the Appointed: Two American elites.

تمثلت عينة الدراسة بمقارنة جماعتين من الصفوة هما:

- أ. الصفوة الاقتصادية Economic Elite: وتضم عينة من رؤساء الشركات الكبرى.
 ب. الصفوة السياسية Political Elite: تضم عينتين أعضاء الكونغرس من النواب خلال عامي ١٩٥٨-١٩٥٩.

وهدفت دراسة هاكر الى التحقق من الافتراض المتمثل في أن صفوة القوة التي أشار إليها ميلز فيما سبق^(١) تتمتع بمجموعة من الخصائص المتمثلة ضمن التطابق في المتغيرات الآتية: الطبقة والمستوى التعليمي والانتماء الديني وغيرها من الخصائص الاجتماعية، فيرى الباحث في افتراضه هذا انه كلما زادت أهمية ذلك الموقع كلما زادت نسبة الاشخاص الذين يأتون من الشرائح العليا في المجتمع، خاصة من الولايات الشرقية ومن البروتستانت ومن خريجي الجامعات المرموقة في أمريكا^(٢).

وخلص هاكر للنتائج التالية:

١. هنالك تشابه في الأصول الجغرافية والمستوى التعليمي لأعضاء النخبة.
٢. يوجد اختلاف في حجم المدن التي يأتون منها أولئك أعضاء الصفوة ويوجد تباين في المستوى التعليمي، والديني وتعليم الأبناء.
٣. ان الخلفيات الاجتماعية تلعب دوراً في عملية التعاون بين جماعات الصفوة. بينما يلعب الاختلاف في تلك الخلفيات في أحداث التوتر فيما بينها.
٤. ان الخلافات التي تحدث بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي جاءت عن التباين في سوء الاتصال والفهم بين الافراد والمؤسسات.

(١) Hacker, A., (1961), "The elected and The Appointed two American elites, " The American Political Science, vol, 55, p.539.
 (٢) Hacker, A.: (1961), Ibid, p.543.

دراسة ايرباك وروكمان عام ١٩٧٣ على اعضاء التداخل بين عالم الصفوة الفيدرالي
 البيروقراطي والكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية
 "The overlapping worlds of American Federal Executives and Congressmen"

جاءت دراسة هذان الباحثان تنمة لدراسات اجريت قبلهما قام بها نخبة من الباحثين في موضوع النخبة السياسية خاصة في معهد هوفر امثال لاسويل هارولد Lasswell, H. سي رايت ميلز C.W. Mills وصموئيل هنتجتون Samuel Huntington وغيرهم^(١) يقوم الافتراض الاساسي لتلك الدراسة على ماسبقها من دراسات، لاعضاء الكونغرس والجهاز الاداري، الذي يتكون من افراد من مكانة اعلى غير مكانة أعضاء الكونغرس. بالتالي يؤدي هذا الى اختلاف أعضاء الكونغرس في التوجهات انقيمية وأيضاً في مستويات الإدراك. تكون مجتمع الدراسة، من عينتين عشوائيتين تضم الاولى كبار موظفي الاجهزة الفدرالية في واشنطن عام ١٩٧٠ وعددها حوالي ١٤٤ شخصاً، اما الثانية تمثل أعضاء الكونغرس عام ١٩٧١م وعددها حوالي ٣٧٨ شخصاً، وكان تميز الباحثان للمسؤولين الفدراليين بتسميتهم المديرين السياسيين Political Executive وجمع الباحثان معلوماتهم من خلال استخدام أداة المقابلة الشخصية واستخدام المتغيرات التالية التي تتمثل في: الأصول العائلية، ومستوى التعليم مكان الدراسة الجامعية العليا، والأصل الجغرافي، والجذور الاقليمية ودرجة الحراك بين الأفراد، وطبيعة الميزة الحكومية الرسمية التي قد تكون على المستويين المحلي أو الولاية.

وخلص الباحثان الى النتائج التالية:

١. ان اختلافات الاصول العائلية ليست ذات دلالة بين تلك الفئتين الادارية والتشريعية.
٢. ان أصول المسؤولين السياسيين تنحدر من عائلات ذات مكانة اجتماعية أعلى من فئات أعضاء الكونغرس، وكبار الموظفين.
٣. توجد تباينات في مستوى التحصيل العلمي بين أعضاء الكونغرس والفدراليين.
٤. تشير أماكن الدراسة ان نسبة الخريجين من الجامعات المرموقة عند فئة السياسيين أكبر من نسبة أعضاء الكونغرس.
٥. نسبة أعضاء الكونغرس الذين أمضوا خبرتهم المحلية السابقة في المدن الصغرى بينما الفدراليين امضوا خبرتهم السابقة في المدن الكبرى، خاصة التي تقع شرق الولايات المتحدة مثل واشنطن دي سي ونيويورك.

(١) Aberbach, J.D, and Rockman, B.A., (1977), "The Over lapping world and American Federal executive and congressmen". British Journal of political Science, vol, p. 23.

٦. توجد علاقة إرتباطية بين الانتماء الحزبي والتوجه الأيديولوجي، في إستخدامهما الأسلوب الأحصائي ومعامل أرتباط جاما.
- بالرغم من ذلك نجد هناك بعض الملاحظات لتلك الدراسة تتمثل في الآتي:
- أ. لم تقم الدراسة برصد للتغيرات في الخلفيات الاجتماعية لأعضاء الأجهزة الرسمية على مدار فترة طويلة نسبياً في المجتمع الأمريكي.
- ب. لم يقم الباحثان (وركمان وايرباك) بإقامة أي علاقات إرتباطية بين متغيرات الخلفية التعليمية والجغرافية وباقي المتغيرات ذات البعد الأيديولوجي لقياس التأثير في عملية تشكيل الاتجاهات المختلفة للصفوة السياسية والإدارية.

دراسة فريتاغ Freitage التي أجراها عام ١٩٧٥ بعنوان التبادل بين المناصب بين
 الصفوة السياسية والصفوة الاقتصادية: "The Cabinet and Big Business:
 Astudy of Interlocks."

قام الباحث بإجراء هذه الدراسة طويلة الأمد على الوزراء في الفترة من ١٨٩٧ وحتى ١٩٧٣، وهدفت تلك الدراسة ربط علاقة تلك الفئة من الوزراء بالقطاع الاقتصادي، بل قامت الى معرفة أولئك الأفراد يشكلون جماعة موحدة متماسكة. وتكون مجتمع الدراسة من عينة مكونة من الوزراء الذين شغلوا مراكز عالية في بعض المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع الأمريكي^(١).

وخلصت تلك الدراسة للنتائج التالية:

١. وجود نسبة عالية من الوزراء شغلوا مناصب اقتصادية فيما سبق وزادت نسبتهم في عهد الرئيس نكسون بمقدار ٩٥,٧٪ من الوزراء.
٢. نسبة الوزراء الجمهوريين أعلى من نسبة الوزراء الديمقراطيين خاصة في المناصب الاقتصادية.
٣. توجد عملية إتصال وتبادل خبرات خاصة في المؤسسات الحكومية والاقتصادية.

بالرغم من النتائج التي توصلت اليها الدراسة الا أن هناك بعض الملاحظات تتمثل في:

١. أن لم يوضح الباحث الخصائص الاجتماعية في ربط ذلك التماسك والوحدة بين اعضاء الدراسة.

(١) Freitage.P.J., (1975), "The Cabinet and Big Business: Astudy of InterLocks". Social Problems, vol.. 23,p.137.

٢. لم يشير الباحث لعملية الاندماج التربوي بين جماعات الصفوة المختلفة داخل المجتمع كما هو واضح في دراسة هجلي جون و غون مور في دراستهم عن تكامل الصفوة في الولايات المتحدة وأستراليا^(١).

ب. دراسات الصفوة السياسية في مجتمعات الشرق الاوسط:

عالجت معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على مجتمعات الشرق الاوسط والدول النامية، من خلال التركيز على الخلفيات الاجتماعية ومالها من ارتباط في تفسير سلوك تلك الصفوة وإرتباطها بتلك المجتمعات، بل قامت تلك الدراسات بكشف العلائق بين جماعات الصفوة ودورانها فيما بينها. وعلاقة الصفوة بالتحديث، والتنمية والمشاركة السياسية.

تتصف تلك البحوث بالطابع الوصفي التحليلي لخصائص الصفوة والمقارنات والتكامل والاندماج الذي بينهم، وسوف يركز الباحث هنا على الدراسات ذات الارتباط المباشر، التي تتناول الخلفيات الاجتماعية للصفوة السياسية في المجتمعات النامية، وبخاصة مجتمعات الشرق الاوسط وتأتي هذه الفترة في اوائل الستينات من هذا القرن.

. وسوف نعرض فيما يلي لبعض تلك الدراسات التي أجريت على مجتمعات الشرق الاوسط والدول النامية:

دراسة فريدريك وفراي عن النخبة السياسية في تركيا سنة ١٩٢٠-١٩٧٠م
**Frederick, W. Frey., "Political Elites in the Turkish Republic:
 (1920-1970)**

تعتبر تلك الدراسة من أسبق الدراسات التي أجريت على مجتمعات الشرق الأوسط، وأخذت هذه الدراسة النخبة السياسية الحاكمة مؤشراً لقياس وتفسير مجريات النظام السياسي المتمثل في السلطات الثلاث التشريعية- والتنفيذية- والقضائية.

وهدف الدراسة على عرض للتاريخ السياسي للنخبة السياسية في تركيا من عام ١٩٢٠-١٩٧٠^(٢)، من خلال النقصي في الخلفيات الاجتماعية للنخبة البرلمانية وكذلك تبيان الثقافة السياسية للنخبة وجاءت هذه الدراسة بتحليل تلك الحقبة التي تمتد فترة خمسين عاماً في التركيبة السياسية، فكانت العينة المختارة هم الأعضاء المنتسبين في البرلمان التركي آنذاك. وقاما بجمع البيانات باستخدام متغيرات اجتماعية تتمثل في: السمات التعليمية، المهنية الرئيسية للنواب، كذلك بتحديد روابط الضبط الإداري والمقارنة بين البيروقراطية الداخلية والعملية الانتخابية.

(١) John, Higley and Gewn Moore, (1980), "Elite Intergrations in The United States and Australia".

American Political Science Review. vol. 75, No.3p.581.

(٢) Lenczowski, George, (1975), Ibid, p.42.

ولقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

١. المستوى التعليمي العالي للنواب حيث بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي ٨٠٪.
٢. مع وصول السلطة الأتاتورية قلت نسبة النواب الاتراك الذين ولدوا في الاقاليم المحلية وبلغت نسبتهم حوالي ٣٤٪.
٣. أن الموظفين الرسميين شكلوا أكثر من نصف أعضاء البرلمان (٤١٪) في كافة الجمعيات التشريعية.

بالرغم من ان دراسة فردريك فراي قدمت نتائج هامة الا ان هنالك ملاحظات عليها وهي:

١. أغفلت تلك الدراسة بعض المتغيرات الهامة في تفسير دور الصفوة وخلفياتها مثل (اللغات الأجنبية، السن، معدلات إعادة الانتخاب، لأول مرة في احد الانتخابات الفرعية).
٢. لم يوجد ربط بين المتغيرات الاجتماعية مع بعضها البعض.
٣. وجود بعض الذاتية في تفسير ومناقشة لقضايا المجتمع التركي ودور الصفوة فيه.
٤. لم تقم الدراسة بتحديد دقيق للخلفية في دورها داخل النظام السياسي (التشريعي، التنفيذي، القضائي).

Winder R. B. Syrian Deputies and Cabinet Ministers 1919-1959

دراسة Winder عن الصفوة السياسية في سوريا عام ١٩١٩-١٩٥٩

تكون مجتمع الدراسة من النواب والوزراء السوريين من عام ١٩١٩م الى ١٩٥٩ وبلغت عينة الدراسة للمجموعتين ٦٨٨ فرداً منهم ١٤٥ وزيراً و ٥٤٣ نائباً شغلوا حوالي ١٢٨٧ منصباً وشغل الوزراء ٣٨٢ منصباً وشغل النواب ٩٠٥ منصباً وزارياً طيلة تلك الفترة^(١).

وهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على الخلفيات الاجتماعية، من خلال المتغيرات التالية هي: العمر، الوظيفة، التعليم الأنفتاح نحو الغرب، حيث قام الباحث باستعراض التطور البرلماني في سوريا وعرض توزيعات بيانية لوصف لتلك المتغيرات كما قام وأيندر بعرض مقارنات بين نتائج البيانات في بعض الدول مثل، تناول متغير العمر في البرلمان السوري ومقارنة ذلك مع العمر في البرلمان التركي^(٢).

(١) Winder,R,Bayly, (1962), "Syrian Deputies and Cabinet Ministers" Part 1, The Middle east Journal vol.16.No.4. p.420.

(٢) Winder,R,Bayly, (1962), Ibid, p.422.

وتوصلت دراسة وايندر للنتائج التالية:

١. ازدادت نسبة الجامعيين من النواب، بينما قلت نسبة النواب غير المتعلمين، حيث كان المستوى التعليمي للوزراء مرتفعاً.
٢. كان هنالك اكثرية من وجهاء العشائر وملاك الاراض من الاقطاعيين في الريف بين صفوف النواب، بينما وجد نسبة عالية من الحقوقيين والمحامين بين الوزراء، وقلّة نسبة الصفوة من الطبقات التقليدية.
٣. كانت هنالك نسبة من الوزراء استلموا حقائب وزارية أكثر من مرة، وعلل ذلك على محدودية العائلات السورية التي أستلمت المناصب الوزارية من ١٩١٩م الى ١٩٥٩م.
٤. فيما يتعلق بمتغير الدراسة في الخارج والانفتاح على الغرب ومعرفة اللغات والسفر وجد نسبة عالية من الأنفتاح على الغرب لدى الوزراء أكثر من النواب.
٥. وجد ان معدل عمر النواب السوريين كان ثابت، مما يؤكد على عدم الاستقرار الحزبي اي هنالك إعداد من الأعضاء يلتحقون بالمجالس النيابية.

أيضاً بالرغم من أهمية دراسة وايندر الا ان هنالك بعض الملاحظات عليها وتتمثل في الآتي:

- ١- أغفلت الدراسة بعض الجوانب المهمة ولم تدرسها مثل الانتماءات الدينية وبعض المتغيرات الأخرى كالأيديولوجيا ومكان الدراسة، ولم يتم أي علاقات ذات دلالة احصائية لتلك المتغيرات.
- ٢- لم يتم الباحث اي علاقة ذات دلالة احصائية بين الخلفيات الاجتماعية وبعض المتغيرات الأخرى كالأيديولوجيا مثلاً ومكان الدراسة وغيرها.

دراسة Frey عن الصفوة السياسية في تركيا عام ١٩٦٥ وتعتبر هذه الدراسة

عبارة عن كتاب قام باعداده فراي بعنوان الانتخابات السياسية في تركيا^(١)

The Turkish Political Elites 1965

تألفت عينة الدراسة من خلال اعضاء البرلمان التركي في الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٥٧ وبلغ عددهم حوالي ٢٢١٠ نائباً وشغلوا ٤٣٨٧ مقعداً وقام الباحث بجمع بياناته من خلال استخدام المتغيرات التالية: العمر، ومستويات التعليم، ونوع التخصص، ومكان التعليم الثانوي والجامعي، والوظيفة، والانتماء الديني، ومعرفة اللغات الاجنبية، مهنة الأب وكان يهدف من خلال ذلك إلى رصد التغيرات التي حدثت عبر الزمن لمعرفة نوعية الأشخاص

^(١) Frederick, W. Frey., (1965), "Political Elites in the Turkish Republic", '1920-1970', Cambridge MIT, p.410.

الذين شغلوا المناصب الرسمية العليا في النظام السياسي التركي، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. وجود نوع من الفجوة gap بين الصفوة والشعب حيث تبلغ نسبة النواب الخريجين من الجامعات حوالي ٦٠٪ بينما نسبة الاميين داخل المجتمع التركي حوالي ٦٠٪.
٢. تحول النظام السياسي من حزب واحد الى تعددي أدى الى بروز جماعات أخرى تحمل داخلها اتجاهات وقيم مختلفة.

دراسة تيسير الناشف، عن النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين في الفترة (١٩٣٦-١٩٤٨)
(أطروحة دكتوراه).

أجرى الباحث دراسته على النخبة السياسية على عرب فلسطين ويهود فلسطين أيام الانتداب البريطاني في الفترة من ١٩٣٦-١٩٤٨ وقامت الدراسة على الاجابة على التساؤلات التالية (١).

١. من أية مصادر نفذ العناصر القيادية في المجتمع العربي؟
 ٢. ماهي الوسائل والاساليب التي يلجأ اليها القادة السياسيون ليحتلوا منزلة النخبة، وليحافظوا بعدئذ على هذه المنزلة؟
 ٣. ماهو مدى التعاون أو الصراع داخل النخبة السياسية؟ وماذا تكون مشاربهم وتوجهاتهم في الحياة بعد ان يغادروا مواقعهم القيادية؟
- ولقد ركزت الدراسة بايجاز عن منابع وأنماط تجنيد الأعضاء والتماسك والاستراتيجيات والسيطرة وتنظيم القيادات العربية.
- وبلغ أعضاء الدراسة ٨٩ فرداً يمثلون كالاتي ٣٢ فرداً يمثلون أعضاء الهيئة العربية التي تكونت عام ١٩٣٦-١٩٤٨، و ٥٧ فرداً يمثلون أعضاء اللجنة التنفيذية اليهودية التي شكلت ١٩٢١-١٩٤٦.
- وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة ربط الخلفية الاجتماعية لأفراد النخبة العربية بتصرفاتهم السياسية، ومقارنتها مع أعضاء النخبة اليهودية. ولقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية والمسح الاجتماعي والوثائق الرسمية والسير الذاتية لأعضاء دراسته لجمع بياناته منها.

(١) الناشف، تيسير، (١٩٧٥)، مصدر سابق، ص ١٣٢-١٣٣.

كذلك قام الباحث باستخدام المتغيرات التالية، السن، المهنة، التعليم، الأرتحال الى الخارج، الهوية العائلية، الانتماء الطبقي، والسيرة السياسية والهوية السياسية. اي استخدمت الدراسة القائمة على التجريب والمسلكية، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. معدل أعمار أفراد النخبة العربية السياسية في فلسطين معدل شباب ٣٥,٢ سنة وهذا يعطي مؤشر على عملية الرشد، اي وفود أعضاء جدد أصغر سنا وأنضمامهم الى عضوية اللجنة.

٢. مقارنة مع النخبة اليهودية هنالك تشابه في معدلات الأعمار بالنسبة لأعضاء النخبين فأعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عند بداية توليهم المنصب السياسي كان ٣١,٢١ سنة (١).

٣. فيما يتعلق بمتغيرات الأرتحال للخارج يوجد كذلك تشابه بين النخبين بما أن نخبة عرب فلسطين تريد من تلك الزيارات لأفراد نخبتيا توعية لبعض قطاعات الشعب العربي بحقيقة الروابط المشتركة، مقارنة مع نخبة اليهود كانت أصلا نابعة من مصادر وفودها المختلفة من جميع انحاء العالم.

بالرغم من أن الدراسة اتبعت المنهج المؤسسي في اختيار أعضاء وأفراد عينة الدراسة الا أن هنالك بعض الملاحظات هي:

- ١- صغر حجم العينة.
- ٢- أن الدراسة شملت الصفوة السياسية في أطر ليست رسمية وليس في إطار دولة.

دراسة كواندت Quandt التي اجراها عام ١٩٦٩ عن قيادات الثورة الجزائرية. Revolution and Political Leadership, 1969

وتعتبر هذه الدراسة من سلسلة الدراسات المنشورة التي قام بها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. لقد اختار الباحث عينة دراسته والتي تكونت من الذين اشغلوا مناصب قيادية في صنع القرار في الجزائر وبلغ أفراد العينة حوالي ٣٦٠ فرداً (٢).

وهدفت دراسة كواندت لقياس مسألة دوران الصفوة Elite Circulation في بروز صفوة جديدة وحديثة من واقع المجتمع الجزائري. وكذلك ركزت على أهمية التنشئة السياسية

(١) الناشف، تيسير، (١٩٧٥)، النخبة السياسية ليهود فلسطين أيام الانتداب البريطاني، مجلة شؤون فلسطينية العدد ٥٢، (ديسمبر)، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) Quandt, William., (1969), "Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968 Cambridge MA.: MIT. Press.p.478.

في تشكيل اتجاهات وتوجهات الصفوة السياسية بصفة عامة، وكذلك على الأهمية البارزة لمتغير العمر كأداة تحليلية بالإضافة إلى الخبرات التعليمية.

لقد توصلت الدراسة لبعض النتائج التالية. (١)

١. بروز صفوة سياسية جديدة أتسمت بالتعليم وبحمل الأفكار الحديثة.
٢. أن القيادات التقليدية لم تلتزم ببرامج التحديث وتستخدم دائما القوة لصد المعارضة.
٣. يوجد نوع من التناقض بين أفراد الصفوة للقيادات المختلفة من خلال الايديولوجيا السياسية.

دراسة ديكميان Dekmejian عن النخبة السياسية المصرية في عهد الرئيس عبد اناصر التي اجراها عام ١٩٧١م. وكانت بعنوان

Egypt Under Nasir: A study in Political Dynamic, 1971

وجاء اختيار الباحث لمجتمع دراسته من خلال التعريف الشامل لمفهوم الصفوة السياسية بأولئك الذين يمارسون القوة والسلطة داخل المجتمع (٢) أختار ديكميان مجتمع دراسته من عينة مكونة ١٣١ شخصاً تمثل الاعضاء الذين شغلوا المناصب الوزارية في مصر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٨.

وهدفت هذه الدراسة على الأجابة على التساؤلات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية، وتماسك الصفوة بصورة عامة. ولقد استخدم الباحث من خلال تحليله للصفوة مجموعة من المتغيرات التالية: العمر عند دخول المنصب وعند الخروج منه، الوظيفة السابقة لدخول المنصب الرسمي، والوظيفة بعد الخروج من المنصب، والتعليم، مجالات التخصص. أماكن الدراسة، الأساس العائلي والطبقي من خلال الميلاد أو الزواج، الديانة، الاصل الجغرافي من حيث مكان السكن، التاريخ السياسي للفرد من حيث المنصب الرسمي وتعاقب المرات في المناصب السابقة والمدة التي قضاها في المنصب الحكومي الاخير، الانتماء السياسي من حيث الحزب او الجماعة او الطبقة او التنظيم العسكري او الايديولوجية السياسية الفكرية (٣).

ولقد توصلت دراسة ديكميان للنتائج التالية:

(١) Quandt, William., (1969), Ibid. pp. 479-481.

(33) Dekmejian, Richard Hrair., (1971), "Egypt Under Nasir: A study in Political Dynamics. Albany, New York.: State University of New York Press. p.169.

(٢) Dekmejian, Richard Hrair., (1971) Ibid. p.168.

١. ان للعسكريين قوة سياسية رغم قلتهم مقارنة بنسبة المدنيين والتكنوقراط.
٢. نسبة الذين تخصصوا في مجال الهندسة أعلى ثم يليه نسبة المحامين.
٣. ان الوظيفية هي المعيار الاول للوصول الى القوة السياسية.
٤. ان المنصب العسكري من أقوى المصادر لاستقطاب الصفوة ثم يلي بعد ذلك الاكاديميين^(١).

دراسة المنوفي وعسيري بعنوان (الصفوة السياسية الكويتية الخلفيات لإعضاء الوزارات الكويتية) من عام ١٩٦٢-١٩٨٦:

"Kuwait's political Elite: The Cabinet ministers"
1962-1986.

أهتمت هذه الدراسة الى التطرق لمعرفة طبيعة النظام السياسي الكويتي، وقامت بعملية تحليل الصفوة السياسية من خلال التركيز على معرفة أصول أعضاء الصفوة واسس استقطابهم ووظائفهم وفترات اشغالهم لمناصبهم الوزارية^(٢).

وأختار الباحثان عينة مكونة من حوالي ٧٥ وزيراً للفترة الزمنية المحددة. كذلك هدفت الدراسة من خلال افتراضاتها العامة المتمثلة في ان الصفوة السياسية تتمتع بامتيازات اكثر من بقية الشعب، وانها تتصف بالوراثة وليس بالكفاءة، اما المتغيرات التي استخدمها الباحث هي: العمر عند دخول المنصب الوزاري وعند الخروج منه وعمر الوزارات المختلفة ومستويات التعليم والتخصصات العلمية وأماكن الدراسة، الوظائف السابقة.

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. أن الاسرة الحاكمة (عائلة الصباح) تتولى كافة الوزارات المهمة في الكويت.
٢. معدل عمر الوزراء من عائلة الصباح أقل من معدل عمر بقية الوزراء.
٣. ان نسبة الاقصاديين ورجال الأعمال والمحامين من الوزراء أعلى من بقية التخصصات الأخرى.
٤. اظهرت البيانات ان الوزراء الكويتيين ينتمون الى مكانة اجتماعية اقتصادية لاحتفاظهم بالمقامات ذات المكانة الموروثة.

بالرغم من أهمية الدراسة الا أن هنالك بعض الملاحظات على هذه الدراسة وهي:

(١) Dekmejian, Richard Hrair., (1971) Ibid,p.181.
 (٢) Abdul-Reda Assiri, and Kamal Al Manoufi., (1988). "Kuwait's Political Elite: The cabinet Ministers 1962-1986", The Middle East Journal. vol.42. No.1 (Wenter) pp.49-52.

١. أن المنهج المتبع في أسلوب جمع البيانات، تنقصه المقابلة الشخصية المعمقة في كثير من الأحيان.
٢. أن الدراسة لم تتطرق لدور النخبة العسكرية وتأثيرها داخل الحقبة الزمنية التي جاءت فيها الدراسة.

دراسة درايزديل التي أجراها عام ١٩٨١ بعنوان الصفوة السياسية السورية: تحليل مكاني

واجتماعي ١٩٦٦-١٩٧٦

"The Syrian Political Elite, 1966-1976: A spatial and Social Analysis"

أتبع درايزديل اتجاه رسمي في تحديد الصفوة من خلال إختيار مجتمع بحثه من عينة مكونة من ٤٨ فرداً شغلوا المناصب القيادية القطرية لحزب البعث في سوريا باعتبارها قمة القوة السياسية الرسمية في البلاد. وأيضاً ١٠٠ شخصاً شغلوا مناصب وزارية. بينهم ٢٧ وزيراً أعضاء في مجلس القيادة القطرية لحزب البعث السوري. لذا يصبح مجمل أفراد العينة حوالي ١٢١ شخصاً.

وهدفت دراسة درايزيل للمساهمة في اثراء المعلومات عن الصفوة السياسية السورية المعاصرة، كذلك محاولة معرفة تأثيرات الخلفيات والخصائص الاجتماعية كمؤشر لقياس الاتجاهات والولاءات السياسية داخل المجتمع^(١) واستخدم الباحث المتغيرات التالية لجمع بيانات عنها، الأصل الجغرافي، الانتماء الديني، الأساس الطبقي، العمر، التعليم والوظيفة السابقة لأفراد الصفوة السياسية، وتوصل الباحث للنتائج التالية:

١. أن هنالك نسبة عالية من أعضاء الصفوة السياسية المتمثلة في القيادة القطرية لحزب البعث جاءت من المحافظات المختلفة ونسبتهم حوالي ٧٥٪.
٢. أظهرت الدراسة بالنسبة للتركيب الأثني ان نسبة العلويين هي الأكبر خاصة في الوزارات الحساسة.
٣. وجد الباحث نوع من التغيير في الخلفية الطبقيّة للصفوة من خلال التركيب الطبقي للصفوة السياسية السورية المتمثل قبل ثورة عام ١٩٦٣ عندما تغيرت النخبة التقليدية التي كانت تتكون من الاقطاعيين باخرى برجوازية من طبقة الريف وطبقة الفلاحين المتوسطة^(٢).
٤. بين أهمية العمر بالنسبة للتوجهات السياسية الايديولوجية للصفوة السياسية.

(١) Drysdale, Alasdair., (1981), " The Syrian political Elite, 1966-1976: A spatial and Social Analysis", The Middle East Studies, vol.17. No.1, Jan. p.4-5.

(٢) Drysdale, Alasdair., (1981), Ibid, p.17.

٥. وجود نوع من التجانس بين اعضاء النخبة خاصة الوزراء في التجانس العمري جميعهم من فئة عمرية واحدة وهذا دليل على تشابه الخبرات السابقة.
٦. ازدياد نسبة الجامعيين في الصفوة الجديدة عن مثيلتها التقليدية، وكذلك التخصصات التعليمية.
٧. وجود فروق عن مقارنة وظائف اعضاء القيادة القطرية والوزراء فالوزراء اكثر تنوعا نسبة لانتشار الاكاديميين والمهندسين بينهم.
٨. غالبية اعضاء المجلس من سلك التعليم، بينما غالبية اعضاء الوزراء من اساتذة الجامعات.

دراسة توران بعنوان استقطاب اعضاء الوزارات كعملية سياسية: تركيا ١٩٨٦
**"The Recuritment of Cabinet Ministers as Political Process: Turkey,
 "1946-1979"**

اهتمت هذه الدراسة لتحليل الخلفيات الاجتماعية من خلال إختيار عينة الدراسة وحددها توران من خلال المنهج المؤسسي في تحديد العينة التي تتكون من الذين يملكون القوة الشرعية التي تعطيهم صلاحية صنع القرار السياسي داخل المجتمع وكان إختيار الباحث لمجلس الوزراء باعتبارها المؤسسة المهمة في صنع القرار. وتضمنت عينة الدراسة كذلك الصفوة السياسية لأعضاء المجلس الوطني التركي الأعلى ١٩٤٦-١٩٦٠ وأعضاء المجلس الوطني أي هنالك تشكيل متعدد من النواب والوزراء النواب^(١).

وهدفت دراسة توران الى تحديد ومعرفة الأختلافات بين الوزراء والنواب، وكذلك معرفة الأسس التي يرتكز عليها في إختيار النواب الى المناصب الوزارية، وهدفت الدراسة كذلك لمقارنة بين الوزراء والنواب وبعض التغيرات التي حدثت عبر الزمن في خصائص وخلفيات الوزراء. وقام الباحث بجمع بياناته من خلال الوثائق الرسمية في مجلس النواب التركي واستخدم المتغيرات التالية: مكان الميلاد، التحصيل العلمي، الخبرة البرلمانية السابقة، الوظيفة السابقة، الانتماء الحزبي، المنطقة الانتخابية، وغيرها من المعلومات.

وقام الباحث توران بعقد مقارنة بين الوزراء والنواب عبر الزمن. وعرض بياناته لتوضيح الفروق بين النواب والوزراء، واستخدم معامل جاما GAMA لمعرفة الارتباط بين المتغيرات، وحاول توران الاستفادة من دراسات سابقة أجريت قبله خاصة دراسة فراي و فريدريك

ولقد توصلت دراسة توران للنتائج التالية:

- ١- وجد هناك خبرة سابقة بالنسبة للوزراء النواب اكثر عن النواب.
 - ٢- وضح بان النواب ياتون من مناطق أقل نمواً اقتصادياً وأجتماعياً.
 - ٣- تشير البيانات بان نسب الوزراء أكثر من النواب.
 - ٤- توجد نسبة من البيروقراطية بين الوزراء اكثر من النواب.
 - ٥- توجد درجة من المحلية Localism عن النواب وتقل عن الوزراء النواب.
- ووضح توران في الأخير ان المؤتمرات الرئيسية في استقطاب الوزراء للصفوة السياسية هي الانتخابات وكذلك طبيعة التفاعل السياسي القائم بين أعضاء الصفوة السياسية^(٢).

(١) Turan, 1986 " The Recuritment of cabinet Ministers as political process: Turkey, 1946-1979", International of Middle East Studies vol. 18,p.445-455.

(٢) Turan, 1986 Ibid, p.456.

دراسة بارام عام ١٩٨٩ بعنوان النخبة السياسية الحاكمة في بعث العراق: تغير

الخصائص الجماعية منذ ١٩٦٨-١٩٨٦

Baram, A. "The Ruling Political elite in Ba'th Iraq 1968-1986 The changing Featurers of Collective profile".

تناول بارام بتحليل الخلفيات الاجتماعية لأعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية وقام الافتراض الاساسي للباحث بان القوة السياسية المطلقة بيد الرئيس صدام حسين، وحاول تصنيف اعضاء عينة الذين اختارهم كالاتي:

أ. أعضاء الوزارات العراقية.

ب. أعضاء البرلمان لمجلس ١٩٨٠-١٩٨٤.

ج. بالإضافة لأعضاء المجلسي (قيادة الثورة، والقيادة القطرية)^(١).

وهدفت دراسة بارام رصد التغيرات التي حدثت بالنسبة للصفوة عبر فترة البحث واستخدم المتغيرات التالية: العمر، مكان الميلاد، الوظيفة، والانتماء الايديولوجي، والانتماء الطائفي، الأصل الجغرافي.

ولقد توصلت دراسه بارام للنتائج التالية^(٢)

١. حصل نوع من دوران الصفوة في استبدال نخبة جديدة من البيروقراطيين.
٢. من خلال التركيب الأثني فإن نسبة البعثيين كانت لهم أدوار كبيرة داخل المؤسسة التنفيذية.
٣. تقلص نفوذ العسكريين في المؤسسات الثلاث.
٤. أيضا قلة نسبة الصفوة القادمة من المناطق الحضرية.
٥. انتقال القوة من أبناء الطبقات العليا الى أبناء الطبقات الوسطى القادمة من الريف العراقي.

^(١) Baram, A., (1989), "The Ruling Political Elite in Ba'th IRAQ 1968--1986. The Changing Featurers of Collective Profile." International Journal of Middle east Studies vol. 21, p.446.

^(٢) Baram, A., (1989), Ibid, p.469.

دراسة مايسه الجمل بعنوان (النخبة السياسية في مصر) دراسة حالة للنخبة

الوزراية" فترة السادات ١٩٥٢-١٩٨٠م (اطروحة دكتوراه)

أجريت هذه الدراسة على الوزراء المصريين في الفترة مابعد عام ١٩٥٢م وهدفت الدراسة الى التعرف على الطبيعة الشخصية للحكم وهامشية دور النخبة السياسية الرسمية في صنع القرار، وانماط تجنيد النخبة^(١).

وأستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي حيث جمعت المعلومات عن الوزراء في فترة الرئيس السادات من عينة يبلغ عددها (١٧٤) وزيراً من النخبة الوزارية في فترة السبعينات ١٩٧١-١٩٨١ وقامت الباحثة بجمع معلومات عن المتغيرات التالية:
الأصول الجغرافية والأماكن السكنية والخلفيات الوظيفية والتعليمية من مستوى التعليم والتخصص الدراسي، وأماكن الدراسات العليا والعمر عند دخول الوزارة، وقدمت بيانات احصائية خاصة بأعضاء النخبة في عهد السادات، وأستخدمت المقابلة كذلك لجمع المعلومات والبيانات من بعض اعضاء النخبة الوزارية في الفترة المنصرمة.
هذا وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. أن النخبة السياسية المصرية قد أستمرت بلا تغيير منذ عام ١٩٥٢، لان المعايير التي من المفترض نظرياً أن تفضى الى تغييرها كانت نفس العوامل التي أدت الى بقائها.
 ٢. الإفتقار الى معارضة حقيقية وفاعلة، إذ أن المعارضة في النظم السياسية السلطوية يتم في غالبية الأحيان تحجيمها قمعاً وقسراً اي أن حدوث تغيير رهناً بقيام حركة ثورية.
 ٣. عدم توفر الحياض السياسي والمسؤولية والمساءلة وإعادة توزيع مناصب النخبة.
- وبالرغم من أهمية هذه الدراسة للنخبة الوزارية المصرية للفترة الزمنية ١٩٥٢ الى الان هنالك بعض الملاحظات:

١. عدم وجود ربط بين بعض المتغيرات الاجتماعية وعدم وجود أية علاقات احصائية لتلك المتغيرات، فقد إكتفت الباحثة بوضع جداول ونسب وحاولت إجراء الوصف بناءً على ذلك.
٢. لايمكن التعميم للنتائج التي توصلت اليها الباحثة بالرغم من وجود متغيرات لانها أغفلت عملية الربط وأن دورات وثبات النخبة كان على متغيرين فقط هما المكانة، والخلفية الوظيفية مختصرة المعيار الذي استخدمته في تحديد عملية، دوران النخبة مهمة بذلك عوامل مهمة كالايديولوجيا والتعليم والموقع الجغرافي وغير ذلك.

(١) الجمل، مايسه، (١٩٩٣)، النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية، الطبعة الاولى، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٤٢.

٣. لم تقم بتحديد العوامل الأكثر أهمية في وصول النخبة.

دراسة منصور خالد بعنوان النخبة السودانية وإدمان الفشل

من عام ١٩٩٢

تأتي دراسة منصور خالد هذه باعتبارها الدراسة الوحيدة التي تتناول النخبة السياسية في السودان، وتكمن أهميتها في الأسباب التالية^(١) :

١. أنها دراسة شاملة في تاريخ السودان السياسي منذ عام ١٩٥٦ إلى ١٩٨٧ وأصوله في الفترة السابقة.
٢. أن هذه الدراسة أيضا صياغة لأفكار الكاتب كما سجلها في مؤلفاته السابقة وكما مارسها في نظام مايو (١٩٦٩-١٩٨٥) واستعرض المؤلف في هذه الدراسة بصورة تفصيلية شاملة تكوين القيادة السياسية في الجنوب. وممثلي النخبة الجنوبية ونصيبها من السلطة السياسية داخل جهاز الدولة، بالإضافة أيضا لتوضيح الجوانب الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي اثرت في تكون القياديين الشماليين والجنوبيين معاً.

ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. وجود برجوازية جنوبية تحت التكوين مصدرها جهاز الدولة.
٢. أن أقساماً من شرائح النخبة الشمالية والجنوبية المستتيرة تتجاوز منذ بداية عملية الصراع الذي بينها في سبيل تحقيق تغير المجتمع وهذا كان نابغاً من خلال مستوى التطور الذي حصلت عليه كلاً الشريحتين.

(١) خالد، منصور، (١٩٩٢)، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الطبعة الاولى، دار الامين للنشر والتوزيع

القاهرة، ج١، ص ١٦٠.

* مؤلفات المؤلف هي:

- حوار مع الصفوة، دار النشر جامعة الخرطوم، ١٩٧١.

- لآخر فينا إن لم نقلها، دار النشر جامعة الخرطوم، ١٩٨٢.

- السودان النفق المظلم، دار آدم مالمط، ١٩٨٤.

- Nimeiri and The Revolution of Dismay, Kegan paul int. 1984

- الفجر الكاذب، نميري وتحريف الشريعة، دار الهلال، ١٩٨٦.

- The Governnt they Deserve, Kegan Paul int. 1986.

- The Role of the Elite in Sudanese politics, London 1992.

- النخبة السياسية وإدمان الفشل، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

٣. حاول الباحث توضيح مسألة الهوية السودانية وتكون الدولة ضمن فهم معين لصلتها بحل أزمة التطور داخل المجتمع السوداني.
بالرغم من ان الدراسة اسهمت في تقديم نتائج مهمة الا ان هناك ملاحظات حول الدراسة وتخليصها فيما يلي:

١. أن الباحث حاول في معالجته التوصل الى أن الحركة التمردية في الجنوب المتمثلة في الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال مفهوم الصفوة هي الجهة المؤهلة مضموناً واسلوباً لبناء السودان الجديد وأن الحركات الاجتماعية الأخرى وجلها شمالية المنشأة لاتصلح كبديل.
٢. عدم وجود تمييز بين المراحل الزمنية والاطراف الحزبية المختلفة في تحليل تطور الحركة السياسية التقليدية.
٣. غلبة المنهج التاريخي السياسي لنظام الحكم في السودان وعدم تطرقها لجذور النخبة ومصادر تنشئتها وتكوينها.
٤. التعميم غير الموضوعي في اتهامات الشمال (الانتلجنسيا) بالابتعاد عن هموم حركة التغيير والتقدم في السودان وهذا عكس مايطرحة باعتبار ان هنالك علاقة بين الكاتب والنظام المايوي الذي كان وزيراً فيه، ضمن التكنوقراط والاكاديميين و المثقفين الذين شكلوا قياداتها الفكرية والسياسية والتنفيذية خلال الفترة المعينة بالتالي مما خلق هوة (Gap) بين الكاتب وحركة التغيير داخل المجتمع السوداني. باعتبار أن الكاتب كان جزءاً من النخبة السياسية الحاكمة في تلك الفترة.
٥. إتصاف الدراسة بأنها نتيجة تقوم على موقف أيديولوجي وليس علمي مما قلل من أهمية البحث من وجهة النظر المنهجية العلمية للموضوع.

دراسة فان دام Van Dam بعنوان الصفوة السياسية السورية: الفئوية والإقليمية
"The Syrian Political Elites, Sectarian, Regional" 1966-1976

أهتمت الدراسة بتحليل الخلفيات الاجتماعية من خلال، الأصول الدينية Sectarian والأصول الجغرافية regional وتكونت عينة الدراسة من أعضاء المجلس القيادي لحزب البعث القيادي القطرية في الفترة من ١٩٦٣-١٩٧٦^(١).

(١) Van Dam, Nikolas., (1978), " The Syrian Political Elite Sectarian, regional Factionalism, Middle East Journal vol.32.p.201

وهدفت الدراسة لالقاء الضوء على القوة السياسية المهمة من خلال أعضاء عينة البحث المذكورة آنفاً، بالإضافة أيضاً تحديد المناطق الجغرافية الأكثر حظاً في الفوز بالمناصب القيادية، وكذلك التمثيل الأكبر للإثنيات والايديولوجيات السائدة.

وتوصلت دراسة Van Dam للنتائج التالية^(١) :

١. أن هيراركية القوة السياسية في المجتمع السوري اتخذت شكل الصراع بين الطوائف والمناطق الجغرافية.
٢. توجد علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي ووحدة الانقسامات الطائفية والجغرافية لدى أعضاء الصفوة السياسية.
٣. جاء الاستقرار السياسي للقيادة الحاكمة من خلال التجانس الذي فرض على السيطرة على الأوضاع السياسية في المجتمع السوري.

^(١) Van Dam, Nikolas, (1978), Ibid, p. 208.

دراسة شذى البطاينة للخلفية الاجتماعية للصفوة السياسية الاردنية

(رسالة ماجستير): ١٩٩٢-١٩٥١

جاءت هذه الدراسة وقدمت تحليلاً للجذور الاجتماعية لأعضاء الصفوة من خلال توليهم المناصب التشريعية والتنفيذية (وزراء، وبرلمان) والبالغ عددهم (٦٨٨) واشغلوا المناصب في الفترة مجال الدراسة^(١).

وهدفت الدراسة الى التعرف على التغير في الخصائص الاجتماعية عبر الزمن ورصد تلك التغيرات. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وشملت الدراسة أيضاً حوالي ثمانين مجلساً مختلفاً ترصد فيه لبعض المتغيرات الاجتماعية وهي: العمر، الديانة، الجنس، الأصول الجغرافية والأثنية، الأصول العائلية والعشائرية وفق المناطق الحضرية والريفية، مكان الدراسة التعليم، التخصص الدراسي، مكان الدراسة الثانوية، الدراسة الجامعية، البناء الوظيفي.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. أن أماكن إقامة معظم أعضاء الصفوة هو المناطق الحضرية (٧٠٪).
 ٢. توجد نسبة عالية من الوزراء الحاصلين على شهادات عليا معظمها من الجامعات الغربية (٨٠,٦٪).
 ٣. لا توجد فروقات في مجالات التخصصات بين أعضاء المجالس موضوع الدراسة.
 ٤. أظهرت الدراسة هنالك تكافؤ بين نسبة الفلسطينيين والأردنيين بنسبة ٤٩,١٪ أردني مقابل ٤٢,٢٪ فلسطيني.
- بالرغم من أن الدراسة كانت تركز على الخلفيات الاجتماعية للصفوة السياسية الا أنها تعاني من بعض المشاكل:

١. لم تركز الدراسة على بعض المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في الأيديولوجية السياسية، والدخل والثروة والقرباة لأعضاء الصفوة التي قد تكون ذات صلة جوهرية بموضوع الدراسة.
٢. هنالك تساؤلات حول تبدل النخب في المستقبل لم تتطرق اليها الباحثة.
٣. لم يكن هنالك ذكر للقوى الاجتماعية، بالرغم من توضيح الباحثة لأشكالها ذكر تلك الأمور، الا أنها تعتبر مهمة في معرفة خصائص النظام السياسي.
٤. لم يكن هنالك ذكر لدور النخبة العسكرية الا في نطاق ضيق ضمن المستوى الوظيفي وغالباً ما دمج في البعد البيروقراطي، كان على الباحثة توضيح ذلك جلياً.

(١) البطاينة، شذى، (١٩٩٤). مصدر سابق، ص ٥.

تساؤلات الدراسة

من خلال ما طرح من دراسات سابقة وما تتضمنه من خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية في معرفة أصول الصفوة السياسية في تلك المجتمعات. الا أن المجتمع السوداني يتصف بخصوصية معينة مما يفرض عليه وضع تساؤلات تناسب خصوصيته، فمن هنا تجدر الإشارة بان هذه الدراسة سوف تجيب على هذه الأسئلة التالية:

- ١- ما هي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبة في الفترة ما بين ١٩٦٩ الى ١٩٨٥م؟.
- ٢- ماهي اهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأعضاء النخبة مثل بيان المستوى التعليمي والفئات العمرية والجنس والخلفيات المهنية والأيدولوجية والانتماء الجغرافي التي تؤثر او تلعب دوراً على تبوؤ المناصب السياسية في الحكومة؟
- ٣- ماهي الانتماءات الايديولوجية لأعضاء النخبة السياسية؟
- ٤- ماهي درجة الانسجام أو التناقض بين أعضاء النخبة من حيث الأيديولوجية والتوجهات السياسية والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية؟

سوف نستعرض فيما يلي بقية الفصول المتبقية والتي تشمل كل من الفصل الثاني الذي يتحدث عن النخبة في دول العالم الثالث والفصل الثالث، الذي يتطرق للمجتمع والسلطة في السودان والفصل الرابع، عن المنهجية التي أتبعتها الدراسة، ثم الفصل الخامس عن الخصائص الاجتماعية للدراسة، والفصل السادس عن نتائج الدراسة والمناقشة والتحليل وبالإضافة لقائمة المصادر والملاحق والملخص باللغة الإنجليزية.

الفصل الثاني

الأطار النظري

الدولة والصفوة في العالم الثالث

- ١- المقدمة
- ٢- الدولة والصفوة
- ٣- التنمية الاقتصادية والسياسية والنظام العالمي
- ٤- انواع الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث.

الفصل الثاني الأطار النظري الدولة والصفوة في دول العالم الثالث

المقدمة

تشارك دول العالم الثالث، خاصة في أفريقيا وآسيا في صفات متجانسة، تتمثل في الفقر والضعف والتعنت، وتتشابه أيضاً تركيبة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في مجتمع تتحكم فيه وتنمو الأنتماءات الأولية، من قبليه وعنصرية، وجهوية والحزب المتطور غير موجود، وذلك لضعف مؤسسات المجتمع المدني.

لذا القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على الحركة والفعل هي القوات المسلحة، من هنا بدأت عملية العسكرية (Militarization) و انتشرت بسرعة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، والأنقلابات أشكال متعددة بعضها مجرد مغامرة من بعض العسكريين ولكنها في الغالب الأعم عمل منظم وتحرك محسوب مسنود بقوى سياسية عقائديه. بعد أستلام السلطة تظهر المشاكل بحجمها الحقيقي تتصاعد تلك المشكلات وتفرض السلطة نفسها بقوة وعنف، وتعالج قضايا المجتمع، بشكل مركزي وفوقى دون مراعاة للفوارق الديموغرافية والاجتماعية، القرارات نجدها سريعة وطائشة ومتهورة لغياب الحريات والرقابه، وإنشغال النخبة الحاكمة (السياسية) بمعارضيتها وبتحركاتهم ومحاكمة الماضي اعلاميا وامنياً. وعندها تبدأ معالم العزله بين السلطة والمواطنين ثم تبدأ مرحلة أخرى يستقطب فيها المواطنين بدعوى الانتقال الى الشرعية الدستورية وهذا يتطابق مع تحليل بومن السوسيولوجي بقوله (... إن القيادات القديمة، رغبة منها في أستعادة مواقعها المفقودة، تطرح مقاومتها للتغير بوصفة صراعا بين الشرعية والأخلاص المتقاني للقضية، والخبرة الثورية، وبين اللأتهيل الأيديولوجي والأمية السياسية، كصفات للأختصاصين الجدد، هذه التركيبة التكنوقراطية والتي دعيت في الأدبيات السياسية الغربية بكتله الأقتصاديين، تلقى ضوءاً على نوعية الخيارات الجديدة لدى القيادة. ونمط حساسيتها تطوير الأقتصاد عبر تنمية الأنتاج وتحديده ملاءمة الأنتاج مع حاجيات المستهلك ردم الهوة بين الحزب وال جماهير عبر زيارات كثيفة ومنتظمة الى مواقع الأنتاج والتجمعات لعقد مناقشات مفتوحة لأعادة الصلة بالمتقنين والجامعيين)^(١).

(١) حاج حمد، محمد ابو القاسم، (١٩٨٩)، رياح التغير والأنظمة العالمية، البحث في جذور الازمة، مجلة

وللأهمية بمكان يؤدي هذا الى تحليل أشكالية الدولة والصفوة في دول العالم الثالث، وهذا مما يقوم به هذا الفصل، بالإضافة أيضاً الى تعددية النظم السياسية والاقتصادية، المتبعه لأعطاء الوضوح التام لقراءة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات دول العالم الثالث.

الدولة والصفوة:

أن العلاقة بين النخبة والدولة يعتبر موضوع شائع في الأدبيات الاجتماعية والسياسية، باعتبار ان الدولة تقوم بأستقطاب المتعلمين والخبراء للعمل في أجهزتها المختلفة، كنخب متميزه. ولكن هذه النخبة تتحول في أحيان كثيرة الى ما يشبه الطبقة الحاكمة، التي تسيطر على مراكز أتخاذ القرار ليس من خلال ملكيتها لوسائل الأنتاج ولكن من خلال تحكمها في أجهزة الادارة الاقتصادية.^(١)

وبالرغم من ذلك نجد ان موضوع النخبة في الدول النامية يحظى باهتمام شديد أيضاً من جانب الباحثين وذلك لسببين هما:

- ١- التحول السياسي الذي طرأ على الدول النامية بحصولها على الاستقلال.
- ٢- ظهور صفوات جديدة حلت محل الصفوات القديمة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المجتمعات.^(٢)

لذا نجد كثير من مجتمعات العالم الثالث تتكون من قوى متعددة ومصالح متنوعة يمثل كلا منها الصفوة. ولا شك أن شرعية النظام السياسي تتوقف على قبول هؤلاء لها، ولهذا يسعى النظام السياسي الى محاوله دمج قيادات الصفوة في عملة صنع القرار حفاظاً على بقائه وأستمراره لذلك يحاول النظام السياسي، استقطاب تلك الفئات التي بدورها تنقسم الى أثنيتات متعددة.^(٣)

وبما أن هذا ينطبق مع رأي Michels من خلال طرحه للاوليغاركية بقوله: (ان من يتحدث عن المنظمات فإنه يتحدث في الواقع عن الاوليغاركية)^(٤)، بينما يرى ميلز Mills بانه إذا أردنا فهم واقع السلطة في المجتمع الا نكتفى فقط بدراسة طبيعه ملكية وسائل الأنتاج

^(١) الايوبي، نزيه، (١٩٩٢)، العرب ومشكلة الدولة، الطبعة الاولى، دار الساقى، بيروت، ص ٤٢.

^(٢) Singh, B., (1982), "Theories of political Elites, In Rothore L.SED political Sociology, Meenakshi, New Delhi p.28.

^(٣) Lenczowski, (1975), op,it. p.10.

^(٤) Michels, Robert., (1962), "Political Parities: Asociological Study of The oligarchical Tendencies of Modren Democracy". Translated by Eden and Cedar Poul. New York : Free Press. p.95.

فيه أنما أيضاً خريطة المؤسسات السياسية فيه ونوعية المتحكمين في الهيراركيات الاستراتيجية،^(١) وثمة رأى آخر لجيمس برنهام James Barnham يتمثل في أن احتمال تحول النخب الادارية والفنية الى ما يشبه الطبقة الحاكمة يتزايد في الدول التي يتضخم فيها حجم القطاع العام، وتضعب التفرقة بين الدوله من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى.^(٢)

فلو نظرنا هنا لعلاقة النخبة بالدوله في مجتمعات العالم الثالث فنجدها اي الدوله، في هذه المجتمعات لها تاريخياً أستقلالية اكبر من البنية الاجتماعية في مجتمعاتها، وان من أهم مظاهر ذلك (النمط الآسيوي)^(٣) بينما قارن غرامشي Gramsci بين الدوله المحدوده في المجتمعات الغربية والدولة الأكثر أنتشاراً في المجتمعات الشرقية حيث تصبح الدوله هي كل شيء يستند هنا المجتمع على الدوله، وتتخذ سيطرة هذه الطبقة الحاكمة صورة التراضي والهيمنة.^(٤)

بيد ان النخبة السياسية هنا لا تهتم بقضايا المجتمع إذ أنها تضع مصالحها في المرتبة الأولى. بالطبع يتفق معظم الدراسين المعاصرين على أهمية الدور الذي تلعبه الدوله وطبقتها في السيطرة على المجتمع في معظم المجتمعات النامية، وفي ذلك يقول ماركوس كابلان: "... ان تزايد سيطرة الدوله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقوية جهاز العاملين في المؤسسات السياسية والإدارية في التكنوقراطية المدنية والعسكرية، ويمنح هؤلاء المزيد من الأستقلالية وتقوم الإدارة البيروقراطية في هذا المجال بدور الوسيط المنظم بين الطبقات والجماعات المختلفه، وتسعى الى جعل هذه الأخيره معتمدة على البيروقراطيه او على الدوله في وجودها وتقدمها، ويجد قسم من الطبقات الوسطى والدنيا في جهاز الخدمة العامة وسيلة للأرتزاق وتحسين الأحوال. ويركز هذا القسم اهتمامه على طبقته الخاصة أو على الجماعات التي ينحدر منها، ويقوم بتنظيم هذه الطبقات او الجماعات بصورة تمكينة من أستخدامها كقاعدة قوة له،^(٥) ، وبينما ثمة رأى آخر لريشارد سكلاد بقوله: "... أنه من الأفضل وصف الطبقة الجديدة التي تتزايد سيطرتها على مقدرات الأمور في معظم بلدان العالم الثالث "البرجوازية الادارية" وذلك لأنها لا تقتصر على قطاع الدوله، بل أنها تسيطر على القطاع الأقتصادي أيضاً، سواء العام

(١) Mills, Charles Wright, (1963), "The Marxists", New York. Dell, p.84.

(٢) Lenczowski, (1975), op. it. p.7.

(٣) Miliband, R., (1973), "The State in Capitalist Society", Quartet Books, limited, London, p. 120.

(٤) Dunleavy, J., and O'Leary, B., (1987), "Theories of the State", Mac Millan Education, London, p.81.

(٥) Kaplan, Marcos, (1986), "The Theory and The Third World", in State in Global perspective, ed.

Ali Kazancigil, (London): Gower/ UNESCO. p.140.

منه أم المتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات" (١) وهو يرى أنه من غير الدقيق بان هذه الطبقة جعلت من بلدها دولة للإيجار. بينما يشير بوتومور الى أن هنالك خمسة أنواع من الصفوات تتولى في الغالب عملية التصنيع في العالم الثالث:

١- الصفوات ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة.

٢- الطبقة الوسطى.

٣- المتقنون الثوريون.

٤- الإداريون الإستعماريون.

٥- القادة الوطنيون. (٢)

بما أن الصفوة تلعب دوراً طليعياً في تحديد مجرى النمو بصفة عامه داخل مجتمعات الدول النامية، فوجود الدولة بلا شك يلعب دوراً في رسم هذه العلاقة، فلو نظرنا لنشوء الدولة في العالم الثالث وبخاصة في أفريقيا نجدها أتبع نمطاً تطورياً معاكساً للنمط الذي أتبعته في أوروبا والغرب عموماً.

فنجد أن الدولة في الغرب تطورت ككيان سياسي عسكري وأجتماعي أولاً ثم سعت الدول عن طريق التنافس Comipetition فيما بعد وعن طريق الحرب للحصول على الاعتراف القانوني. بوجودها اما في افريقيا ظهرت الدولة بمفهومها القانوني (كميراث أستعماري) في الوقت الذي لم تكن قد توافرات لها العناصر المجتمعية الإدارية الكفيلة بجعل هذه الدول حقيقة واقعه. (٣)

بينما يشير بعض الباحثين بان تلك القانونية للدولة في العالم الثالث اعاقمة إمكانية تبلورها كحقيقة إجتماعية وتنظيمية، إذ نجد أن النخبة السياسية لعبت دوراً في نقل مفهوم الدولة الحديثة Modren State ونقلها من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة عن طريق الأنتشار الثقافي أي عن طريق نقل الخبره الغربية الى الدول غير الغربية. (٤)

ولكن هنالك ثمة رأي آخر يربط بين مجيء الدولة للعالم الثالث عن طريق الإستعمار وماواكبها من ان الدولة لم تتأسس من خلال برجوازية وطنية، انما من خلال برجوازية

(١) Sklar, Richard., (1976), "Post imperialism: Analysis of Multi National Corprate Expansion," Comparative politics, vol. 9, No.1, (october),p.85.

(٢) Sklar, Richard, (1976), Ibid, p.95.

(٣) Jackson, Robert H., and Cart G. Rosberg, (1985), Juridical State hood in the Crisis of Tropoical African States." Pore delivered at International Political Science Association's 13 th Wold Congress, Paris, p.140.

(٤) Badie, Bertrand & Pierre, Birnabum., (1983), "The Sociology of the State," (Trans). (Chicago): University of Chicago press.p.59.

أستعمارية أجنبية. أذن ظاهرة الدولة تعتبر في المجتمعات النامية هي نتاج تاريخي لعناصر هيكلية ذات بعد خارجي (الأستعمار الجديد) ويستمر هذا كثيراً في المرحلة التالية للأستعمار في مباشرة دور يربط الدولة الجديد بالقوى الأقتصادية العالمية.^(١)

لذا تجدر الإشارة هنا "بأن بناء الدولة في بلدان العالم الثالث تتطلب بلا شك، عملية بناء (الأمة) Nation وبناء أقتصاد وطني في الوقت نفسه، وبالتالي لا تؤدي هذه المحاولة الى وقوع المجتمع في براثن التسلطية، ودخول اندوله في مجال ممارسة العنف. فنجد مثلاً في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢م حدث ١٠٨ انقلاب عسكري في دول العالم الثالث".^(٢) بطبيعته الحال تتسم دول العالم الثالث. بخصائص مشتركة أيضاً مما يبرر لنا مدى التطابق في نشو الدولة في تلك المجتمعات قاطبة وتتميز هذه الخصائص في الأتي.^(٣)

أولاً: الميراث الأستعماري:

هنا نجد ان جميع دول العالم الثالث قد عاشت القرنين الماضيين بل معظم الفترات الماضية رزحاً من الأستعمار الغربي لبلادها، بل تباينت تلك الفترات وبدأ دخول الاستعمار لتلك البلدان ابان النهضة الأوروبية الحديثة في القرن الخامس عشر تحت ستار نشر المسيحية ولكن فيما بعد تحول الى أستقلال للموارد الطبيعية لتلك المجتمعات ومن ثم تحقيق مأربه في تحويلها لكتونات تابعه له فيما بعد.

(١) الابوي، نزيه، (١٩٩٢)، مصدر سابق ذكره، ص ٤٣-٤٦.

(٢) Kazancigil, Ali, ed., (1986), "The State in global Perspective", London gower /UNESCO.p.131.

(٣) الجمل، يحيى، (١٩٦٩)، الانظمة السياسية المعاصرة ط١، دار النهضة العربية بيروت، ص ٢٧٩-

ثانياً: التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا التخلف يقاس بمعيارين هما:

أ- مستوى دخل الفرد.

ب- تقدم ادوات وآليات الإنتاج.

وإذ اردنا ان ننظر الى دول العالم الثالث من خلال هذين المعيارين سوف نصاب بدهشه رهيبه، تتمش في عدم العدالة بين توزيع الدخل بين الأفراد في تلك الدول بالمقارنه مع الدول المتقدمه، وهذا مؤشر يعكس لنا وجود طبقه اجتماعية مسيطرة على الثروة والنفوذ وتفشي ظاهرة الفقر بين بقية الافراد الآخرين داخل تلك المجتمعات.

وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة ومستوى الخدمات التي يمكن ان تقدمها الدوله للأفراد ويؤدي الى حرمان غالبيتهم من ادنى قدر من التعليم او تأمين الضرورات الأساسية لحياته. ولكن هنالك من يرجع هذا التخلف الى الاستعمار في أستنزافه لثروات البلاد التي أستعمرها وتسخير تلك الموارد لخدمة اقتصادية وهذا ادى بالمقابل الى تكريس ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث.

ثالثاً: التمزق القومي وعدم الوعي بمفهوم الدولة:

تعتبر هذه الظاهرة التي تتصف بها معظم دول العالم الثالث، وتنتشر هذه الدولة في أفريقيا إذ أنها تعيش مرحلة قبلية، وفي تلك الدول لا توجد حقيقة الأمة الواحدة "One Nation" بل توجد الحدود المصطنعه والتقسيمات الاستعمارية. ولكن لو نظرنا الى الوعي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث نجده متخلفاً كثيراً في تلك المجتمعات والدول. هذا باختصار عن علاقة الدولة بالصفوة وتركيبته في مجتمعات العالم الثالث.

التنمية الاقتصادية والسياسية والنظام العالمي:

تأتي أهمية الدولة في العالم الثالث كما سبق انها تلعب الدور المركزي في النشاط الاقتصادي والتنموي وأرتباطها الخارجي من أجل هذا التطور والتقدم في مجتمعاتها. لهذا جاء اهتمام علماء الاجتماع السياسي الغربيين بدراسة الدولة في العالم الثالث من منطلقات عديدة خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي وأرتباطها بالنظام العالمي وهنالك اتجاهين قاما بذلك هما: الاتجاه التحديثي واتجاه التبعية، وتعتبر جميع تلك الكتابات تأثرت كثيراً بالمدارس الفكرية السائدة كالوظيفيه والدارونية الاجتماعية، وتتمثل هذه في ان المجتمعات هنا تمر بمراحل وأطواراً مختلفه وأن كل طور يكون أكثر تطوراً من سابقة.

بينما يشير دونكورات روستو أيضاً بقوله: ".... ان الدولة التقليدية تعاني من ازمة الهوية ومن ازمة السلطة السياسية ومن أزمة المساواة السياسية التي تجعل في مرحلة تاريخية متخلفة عن الدولة الرأسمالية الحديثة"^(١)، فهنا نرى بان الدولة التقليدية لا تخرج من هذا الأزمة الا بتبني خصائص ومميزات الدولة الحديثة في المجتمعات الرأسمالية الغربية.

فتحاول نظرية التحديث بشرح ان النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي يرتبط أساساً بظهور الدولة الديمقراطية بمعنى ان لا تطور ولا تقدم لدول العالم الثالث الا بأبواب النسق الاجتماعي الغربي وتطبيقه،^(٢) فهذا الاتجاه لا يعير الأهتمام أبداً بخصوصة تلك المجتمعات وتركيبها الأثنية والاجتماعية، بل يغفل كذلك العوامل التاريخية لتلك المجتمعات في العالم الثالث باعتبار ان الظروف التي مرت بها والتحديات ليست كذلك التي مرت بها الدولة والمجتمع الغربي اثناء انطلاقة في عملية التنمية.

ثمة رأى آخر للدكتور أحمد زايد في كتابه الدولة في العالم الثالث الرؤية السوسنيولوجية. فهو يرى بأن الخصائص التي تصغى على النظم السياسية في العالم الثالث تحدد في ضوء مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الغربية من خلال الأتي:

١- لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعي وهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد المرحلة النضج السياسي المؤسسي Institutionlized، ومن ثم فلم تظهر فيها جماعات مشتركة Corporate groups يمكن ان تبلور مصالحها السياسية. ولذلك فان الجهاز السياسي لا يقوم على التنظيم المؤسسي ولم يحقق درجه عالية من الاستقلال النسبي عن بقية أنساق المجتمع الأخرى فلم تتبياً الظروف بعد لقيام نظام ديموقراطي يقوم على المنافسة السياسية. فما تزال الروابط التقليدية والقبلية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات السياسية. وما تزال أيضاً تترجح الدولة تحت سيطرة الأرستقراطيات القديمة او الصفوات العسكرية. وهذا هو السبب في أن تسود علاقات الشللية السياسية داخل الجهاز السياسي، ويصبح للمؤسسة العسكرية دوراً بارزاً يخولها للوصول الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية.

(١) دبله، عبدالعالي، (١٩٩٥)، طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث، مجلة العلوم الاجتماعية والأنسانية، جامعة باتته، العدد ٣، ص ١٣٧.

(٢) دبله، عبدالعالي، (١٩٦٥)، المصدر السابق ص ١٣٨.

٢- يترتب على ذلك الا تتوزع القوة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، فالقوة داخل جهاز الدولة تحتكر من قبل جماعة واحدة ومن ثم فإن النظام السياسي يوصف بأنه نظام أحادي أو تسلطي أو عسكري أو لا ديمقراطي، وكلها مسميات تشير الى غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية وتركيز عملية إصدار القرار السياسي في أيدي قلة قليلة العدد من الناس أو الصفوة.

٣- النظام السياسي في هذه الظروف يصبح نظاماً غير مستقر متقلب يخضع باستمرار لحدوث تغييرات جذرية. فالمجتمع في البلدان النامية لم يتوصل بعد، على عكس المجتمعات الحديثة الى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم بنائها السياسية وتنظم وفقاً لها قواعد اللعبة السياسية في المجتمع.

٤- لم يستطع النظام السياسي في المجتمعات العالم الثالث ان يدمج كل الافراد في نطاق المشاركة السياسية. ولهذا فان أحد الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر في نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم وفي كلاً الحالين تتهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية في غياب الفاعلية الجماهيرية في ممارسة السياسة.

٥- وتؤدي كل هذه الظروف الى أن يتسم النظام السياسي بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية تصل الى ذروتها عندما يحقق النظام السياسي درجة عالية من الممارسة الديمقراطية. وعندما يستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في عملية المشاركة السياسية ولم تحقق كثير من مجتمعات العالم الثالث هذين الشرطين، لذلك فان نظمها السياسية ما تزال عند مستوى ضعيف من الفاعلية السياسية ومن الشرعية السياسية.^(١)

بالرغم من أن اتجاه التحديث لم يقوم بأعطائنا صورة شاملة تعبر تعبيراً حقيقياً عن الدولة في العالم الثالث، وعن المجتمع بصفة خاصة، فجاء اتجاه آخر وهو اتجاه التبعية يصحح

^(١) زايد، احمد، (١٩٨٥)، الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسولوجية، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٦٥.

الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الاتجاه الأول. وقدمت هذه النظرية انتقادات عديدة للنظريات الليبرالية والتعددية الغربية حول التطور السياسي والاقتصادي للبلدان النامية. فيمثل الانتقاد الأساسي لمدرسة التبعية هو اغفال الاتجاه التحديثي لدور الاستعمار التقليدي والحديث في تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث^(١) بمعنى آخر لا يفهم البناء الاجتماعي والسياسي في الدول التابعة الا بربطه بالبريطانية النظام الرأسمالي العالمي، ويرى فرانك A. G. Frank بان هناك محددات عديدة ووظائف اقتصادية للدول النامية داخليا وخارجيا على النحو التالي:

- ١- ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والاجهزة الامنية.
- ٢- تشجيع النشاط الخاص والغاء القيود على حركة الأموال والسلع داخل الدولة وحماية الاحتكارات الخاصة.
- ٣- إحداث نوع من التوازن من خلال تخفيف حدة التوتر الناجمه عن استغلال القطاعات الاجتماعية العريضة.
- ٤- الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلي.

هكذا جاء اهتمام فرانك Frank بالدولة في العالم الثالث لينصب على دورها الاقتصادي باعتبار ان قوة الدولة تكمن في قدرتها على ادماج الابنية الاجتماعية والاقتصادية في إطار التراكم لرأس المال العالمي.^(٢)

أما سمير أمين Samir Amin هو الآخر يحاول أن يترجم أسهاماته للدوله والاقتصاد في العالم من خلال قوله: "... أن المشكلات السياسية للعالم الثالث سوف تحل رسمياً حينما تصبح معظم دولنا مستقلة بعد الحقب التي انقضت على الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فإن هذا الاستقلال السياسي محدود لأنه عموماً غير مرتبط بتغيرات داخلية او خارجية للاستقلال الاقتصادي الحقيقي. أن النظام الاقتصادي العالمي لم يتغير اساساً خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولا تزال التبعية الاقتصادية اليوم قوية مثلما كانت منذ قرن مضى، باستثناء للحقيقة التي مؤداها ان بعض التغيرات تقع بمعدل سرعه عالٍ من خلال تقسيم العمل الدولي. والمسألة الآن هل نحن على أبواب مرحلة جديدة في المعركة من أجل استقلالنا الاقتصادي

(١) دبله، عبدالعالي، (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص ١٤٠.

(٢) دبله، عبدالعالي، (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص ١٣٩.

الحقيقي. أن هذه المعركة لا تفترض فحسب تحولات سياسية اجتماعية داخلية، وإنما أيضاً تحولات دولية تلك التي يمكن أن تيسر هذه التحولات الداخلية وتجعلها أكثر تعقيداً^(١).

وإذا ركزنا اهتمامنا هنا على منطقة الشرق الأوسط بصفه خاصة لوجدنا انه منذ الحرب العالمية الثانية اتسمت البيئة الدولية ومجتمعات الشرق الأوسط بثلاث خصائص هي، التسابق، والتنافس، والقوى حول التأثير والسيطرة على إقليم ذي اهمية اقتصادية وأستراتيجية واضحة ومزید من التكامل مع الاقتصاد العالمي، وبالنسبة للدول العربية هنالك ضغوط كبيرة للوحدة لمواجهة أخطار السيطرة من الخارج ومن القوة الأسرائيلية داخل المنطقة، وهذا هو السياق الذي تعمل داخله الدول والأنظمة المختلفة من أجل المحافظة على أستقلالها السياسي^(٢).

ثم تأتي محاولة "حمزة علوی" عندما تحدث عن الدولة ما بعد الاستعمار، حيث اضاف الوظيفة الايدولوجية، باعتبار ان الدولة هنا ظهرت ككيان مصطنع وكان لا بد من ان تخلق لنفسها أطراً ايدولوجياً يخلق وضعاً مهيمناً.^(٣)

لكن أسهام "علوی" هذا وجد أنتقادات عديدة خاصة عندما تحدث عن الاستقلال النسبي للدولة، وجاءت هذه الانتقادات من الكاتبان الألمانيان "زيمان" و "لا نزوند ورفر" حيث أنهما رفضا فكرة الاستقلال النسبي التي جاء بها "علوی" وذهبوا بان الدولة التابعة تقوم على حفظ التناقض القائم في البناء الاجتماعي.

وذهب أيضاً العالم الاجتماعي التركي "على كازا نجكيل" عندما قام بدراسة الدولة التركية الحديثة وقام بطرح السؤال التالي: "لماذا تسعى التكوينات غير الاوروبية التي لا تمر بظروف تاريخية اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية الى خلق الدولة الحديثة بدلاً من ان تبحث عن انماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة بها"^(٤).

وتكمن أهمية طرح هذا السؤال بان نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم ياتي من خلال القوة وإنما جاء أختيارياً من خلال عملية التقليد والمحاكاة وبين "على كازانجكيل" في تحليله

(١) Amin, Samir, (-) UNCTAD, Iv and The New International Order, in Political and state in the Third World, by Harry Goulbowne, pp.259-260.

(٢) Talal, Asad and Roger Owen., (1983), (eds), Introduction to the Sociology of Developing Societies The middle east, N.y., Monthy Review, p.501.

(٣) Alawi, Hamaza, (1979), " The Statim post Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh" in Politics and Third World, ed Harry Goulbourn, p.120.

(٤) Kazncigil, Ali, op. it, p.120.

هذا بان الأعتبارات الثقافية ومجموعة القيم المستخدمة من الأدبيات العضوية كالأسلام والهندوكية جها تؤكد على معاني التكامل والتضامن الجماعي بدلاً عن الفردية والتباين السياسي كانعكاس للتباين الاجتماعي القائم.

لهذا فان الذي نستنتجه من خلال هذه الآراء حول الدولة في العالم الثالث، انها ترتبط والنظام الرأسمالي العالمي من خلال مكانزوماتها المتعددة حيث وجود الدولة وقوتها واستقلالها لا يمكن فهمة الا في ضوء علاقتها مع مصالح المركز الرأسمالي. أذن فالدولة في العالم الثالث محكوم عليها في الظروف الراهنة للهيمنة الرأسمالية بمزيد من التبعية والتخلف وبمزيد من المشكلات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، وبذلك تزداد صعوبة دور الدولة في هذه المجتمعات خاصة في هذه الظروف الراهنة التي يمكن ان تسمح لدولة من دول العالم الثالث الخروج عن نطاق هذا النظام العالمي الذي نقوده الرأسمالية العالمية عبر آلياتها المتعددة.

أنواع الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث:

تتسم معظم دول العالم الثالث بخصائص مشتركة، تتمثل بانها تآثرت بالميراث الاستعماري وانعكاساته، على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتشير معظم الأدبيات المتعلقة بالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، بانه عندما أستقلت تلك الدول وضعت دساتير وأنظمة مختلفة، بعضها برلمانية والأخرى ذات طابع رئاسي ولم يكن لتلك الدول من الأجتهد السياسي سوى الأستفاده من الأدب المرتبط بالأستعمار.

ويشير الدكتور يحيى الجمل في كتابه الأنظمة السياسية المعاصرة (١) بأنه عندما أستقلت تلك الدول وجدت نفسها امام ثلاث انواع من الأنظمة السياسية الأتية:

١- الدكتاتوريه الفردية.

٢- أنظمة الديموقراطيات التقليدية.

٣- الانظمة الماركسية

وكانت تلك الدول في حيره من اجل أختيار ما يناسبها ووضعها الأجتماعي والاقتصادي.

وبما ان لهذه الأنظمة من ظروف تشكيلها، وان حاجة البلدان النامية في الأساس الاول احداث تغير جذري في مجمل بنيتها الاجتماعية، لكي تتمكن من رفض غبار المجتمع التقليدي، وتقيم مجتمعا حضاريا يعطى الولاء كاملاً لمخلوق جديد أسمة الدولة الحديثة.

(١) الجمل، يحيى، (١٩٦٩)، مصدر سابق ص ٢٨٩.

بيد أن من الصعوبة بمكان تطبيق النموذج الديمقراطي الغربي في تلك الدول، وذلك لعدم الوعي السياسي وانتشار الامية وغيرها من المشكلات الأخرى، وبينما ان للديمقراطية الغربية من عوامل مساعدة في تطبيقها وتشمل وجود مجتمع مدني ومؤسسات دستورية ومعارضة، وانتقال السلطة عبر تلك القنوات فهذا ما لم نجده في تلك المجتمعات.

ومن هنا تحتاج مجتمعات العالم الثالث الى تغيير جذري وشامل في تركيبها الاجتماعية والسياسية لكي تواكب التدرج الطبيعي الذي انتقلت به المجتمعات الغربية في تطبيق النموذج الديمقراطي، وبالرغم من وجود صفة مدركه وواعيه في تلك المجتمعات النامية الا أنها لم تلبي طموحات شعوبها في انطلاقها نحو التقدم والتغير الشامل.

ويؤكد دانييل ليرنر، بان أن دوله تمر بثلاث مراحل أساسية تحاول ان تتخطاها لتحقيق أركان الدولة والتنمية الاقتصادية والوحدة القومية والعدالة الاجتماعية.^(١) وتتمثل تلك المراحل في التي:

١- زياده في التوقعات Rising of Expectations

٢- زيادة في الاحباطات Rising of frustrations

٣- الانقلاب العسكري Military takeover

وتبين المرحلة الأولى بان الدول النامية بعد الاستقلال تكون في حاله اندفاعية قوية لتحقيق تطلعات شعوبها في رسم درب دولتهم الجديدة، ووضع الأساسيات التي تحاول الدوله هنا تصحيحها من خلال الابتعاد عن الجهل والتخبط السياسي والحيرة الثقافية والارتجاج الاجتماعي لدي شعوبها، مما يؤدي هنا التخلص من قضايا كانت تدخل ضمن التحديد الفكري في ممارسة شيوخ الدين (المجتمع التقليدي) لكل الوان التحديد العاطفي، ورفضهم لكل مظهر من مظاهر التقدم.

بالاضافة الى ذلك أن أنسجام الطرح الوطني الممزوج مع العاطفة الوطنية هي التي تولد شعور التوقعات التي تحاول بسط التحول الجذري في النظام بحيث يصبح نظاماً يرتكز على الترابط الوثيق بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية يمكن تلك الدول من تحقيق التحول الجذري المرغوب في المجتمع، ويتضمن الديمقراطية الحقيقية لا الشكائية، والتي هي الواقع لحماية شرعية لكل انماط التسلط القبلي والطائفي والبيروقراطي.

وبما ان تلك التوقعات لم تتحقق في كثير من مجتمعات العالم الثالث، فتصاب شعوبها بأحباطات شديدة تجعلها تغترب عن دورها الوطني والتنمية نتيجة تلك الحالة، مما يؤدي الى

(١) H.,Lasswell,(1952),op.it. p.52.

ظهور دكتاتوريات عسكرية تفرض نفسها بقوة السلاح لطرح التغيير كأداة لصياغة المجتمع والدولة في علاقة جدلية تتحول بعد اذن الى حاله من (الاوليجاركية) التي يشكلها أولئك العسكر.

بيد ان لو نظرنا لتركيبه الدولة في مجتمعات العالم الثالث ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع نظامها السياسي بحيث ان الدولة الحديثة كما أسلفنا، تعتبر مؤسسة وافده وغريبة لا تتفق مظاهرها ولا جوهرها في شكلها الأوروبي المنقول مع التركيبة الاجتماعية لتلك المجتمعات في الدول النامية لا من حيث السلطة ولا نظم الحكم، واعنى بهذا ان العلاقات في تلك الدوله، تتخطى الولاء الأسرى، والعشائري والقبلي الى الولاء لمخلوق جديد اسمه الامة والى احساس بمسؤولية جديدة اسمها مسؤولية المواطنه. ومن هنا تحتاج مجتمعات دول العالم الثالث، لعملية تغير للقيم السائدة، وفرض القيم الجديدة لكي يحدث تكيف حضاري لها.

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع في السودان

- ١-٣ المقدمة
- ٢-٣ لمحة تاريخية عن السودان.
- ٣-٣ البناء الاجتماعي والاقتصادي وتطوره في المجتمع السوداني.
- ٤-٣ النظام السياسي وتطوره في السودان خلال فترة مايو ١٩٦٩
- ٥-٣ النظام السياسي الحالي في السودان .
- ٦-٣ المشكلات التي تواجه الدولة السودانية:
 - أ- مفهوم الدولة الحديثة.
 - ب- مشكلة جنوب السودان.
 - د- تحديد الهوية والمواطنة
 - هـ- جدلية الدين والدولة.
 - و- اللامركزية والاقليمية والفيدرالية.

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع في السودان

المقدمة:

ان الدارس لأوضاع السودان، يجد أن هناك ثمة عوامل تشكل لنا محور بحثنا هذا؛ وتمثل تلك العوامل بالمتغيرات السياسية التي يمر بها السودان، وتطور نشؤ الدولة السودانية، وثمة جدلية مهيمنة بالوحدة على تاريخ الشتات والظواهر الجزأة فيه.

ويعتبر السودان أيضا من مجتمعات الدول النامية، وبخاصة مجتمعات الشرق الأوسط "... فهناك اعتقادات عامة، هي أن التدخل العسكري في مجتمعات الشرق الأوسط قد عزز الرأي القائل بتمتع النخب الحاكمة، بسلطة ذاتية وذلك استناداً الى افتراضات مستمدة أساساً من ادبيات امريكا اللاتينية. فقد لوحظ مثلاً، ان ضباط الجيش يتدخلون في السياسة بصورة ذاتية وفق مصالحهم الجماعية والأنطباع الحاصل، هو أن حكام الشرق الأوسط وعلى الاخص الحكام الذين جاءوا من صفوف العسكريين. هم فوق المجتمع وغير مقيدين به وبنيته ولايمسهم شيء من النتائج التي تنشأ عن قراراتهم. ويفترض كذلك أن الاتجاهات الفردية، أو الإستبدادية للنخب الحاكمة، انما يعززها نزوع ثقافي من شأنه ان يغرس الطاعة العمياء للسلطة"^(١).

لذا هذا التشابه مع المشكلات التي تواجه السودان، تعتبر نوع من التحديات التي تطرحها الاقطار الحديثة الاستقلال آنذاك بالذات في الوطن العربي، فنجد ان هنالك قضايا تهم السودان، بل تعتبر العمود الفقري والتي تتمثل في التنمية والوحدة والهوية، التي تصبح القضية الملحة في ان تصل كل القوى والفعاليات السياسية الى قناعة بأهمية وضرورة تأكيد انتمائهم اولاً وقبل كل شيء الى (سودانيتهم) باعتباره التحدي الفكري والحضاري والسياسي الذي سيحسم مسألة الهوية ومشكلة النظام السياسي الأمثل في السودان.

وتجدر الإشارة ان التخطيط السياسي في بناء دولة حديثة يتطلب بلا شك، معالجة حاسمة لمسائل تطفح على سطح التركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، من خلال بناء مؤسسات تقوم بدورها الريادي وكذلك وضع الصيغ الدستورية التي تكفل دور المشاركة السياسية بحيث تساهم هي الاخرى في مد جسور البناء والتطور لهذه الدولة، والذي سوف يتطرق له هذا الفصل بالتفصيل.

(١) الانصاري، حامد، (١٩٨٨)، حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة، التمتع بسلطة ذاتية في منظور

مقارن، مجلة المستقبل العربي العدد، ١١٣، ص ٥٣.

لمحة تاريخية عن السودان:

يحثل المجتمع السوداني، صورة مصغرة لأفريقيا جغرافيا وبشريا وحضاريا، فالسودان اكبر اقطار افريقيا مساحة، اذ تبلغ مساحته حوالي ٢,٥٠٨,٨١٣ كلم مربع . ويعتبر الوسيط الجغرافي بين اجزاء القارة المتباينة، وهو مجال الاندماج القومي لشعوب القارة الافريقية ببعضها من ناحية وتفاعلها مع العرب من الناحية الأخرى.

ويمكننا القول بان تاريخ السودان الحديث ككيان سياسي بدأ مع التغلغل الاوروبي في الجزء الاول من القرن التاسع عشر، فقد احتله محمد علي باشا بصفته خديوي مصر في عام ١٨٢١، ولكن انتهى هذا الاحتلال بانتفاضة -قومية- اسلامية تمثلت في الثورة المهديّة، واستمدت الدولة المهديّة -مع قصر فترتها الزمنية (١٨٨٥م-١٨٩٨م) شرعيتها من دولة متوحدة بالشعور الديني العام. مما مكن الثورة من خلق دولة متوحدة من المجموعات القبلية في انحاء السودان المختلفة^(١).

الا ان دولة المهديّة ذات الحاكمية الإسلامية المطلقة، قد قادت الى قيام معارضة قوية لها من مختلف القبائل والمجموعات، وبالرغم من ان دولة المهديّة قد هزمت في عام ١٨٩٨ بواسطة القوات المصرية الانجليزية، الا ان فئة الانتصار فيما بعد قد استمرت كقوة ذات تنظيم شبه عسكري في حالة تعبئة مستمرة ودائمة. فهي لم تتوانى عن حمل السلاح كلما نادى الامام في احقاد المهدي للجهاد والاستشهاد بغض النظر عن الدوافع.

ثم جاءت بعد ذلك فترة الحكم الثنائي المصري- الانجليزية في حكم السودان حتى فترة الاستقلال عام ١٩٥٦، حيث حاول الحكم المصري الانجليزي ان يضع مقدرات السودان في خدمة مصالحهم. ولكن حاولت بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأسباب تتصل بضعف وضعها الامبريالي، الاتجاه الى تعديل سياستها الاولى والعمل على تشجيع اتجاه دمج الجنوب والشمال في دولة واحدة، الا انه اصبح في الصعوبة بمكان ازالة اثار سياستها الولي.

بالطبع كانت بريطانيا تدرك تماما من خلال استعمارها السودان ومن خلال الحكم الثنائي (المصري الانجليزي) انها لن تستطيع البقاء في السودان الى الأبد. ولكنها أيضا لم تستعمر هذا البلد لكي تقدمه هدية لأي كائن، فقامت بتأسيس السودان "متعّب" لاتقوم له قائمة، كما عرف في فترات تاريخية -لاحقة، والتي اعقبتها ضرب جهود ترسيخ النخبة المثقفة في المدن، وتعزيز سلطة رؤساء القبائل وترسيخ الفروقات في الثقافة المحلية، وفي منطق النظام جمد كل تطور، ولضروريات القضية المطروحة، تعزز التوجه وزادت وتيرته في البحث عن القبائل

(١) دياب، احمد ابراهيم، (١٩٨٤)، تطور الحركة الوطنية في السودان، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحث والدراسات العربية، بغداد، ص ٢٠.

المضمحلة^(١) وتم اغلاق الجنوب، بحيث لم يكن احد يستطيع الدخول اليه الا بإذن مسبق من السلطات الاستعمارية وقتئذ سميت بالمناطق المغلقة وسن لها قانون خاص بها، مما كانت بوارده تظهر بتمرد القوات الجنوبية عام ١٩٥٥ وكان التمرد نذير خطر لما سيؤول اليه حال السودان المستقل فيما بعد.

بالإضافة الى ذلك فقد شهدت هذه الفترة انتفاضات وطنية مشتركة ضد الاستعمار الانجليزي الى انه لم يكم النجاح لهذه المحاولات لابل العكس فقد بدأت تظهر اشكال مختلفة ومتعددة من التنظيمات والجماعات السياسية مما ادى الى اضعاف الجبهة المعارضة للاستعمار الانجليزي وبدأت الاختلافات والمصالح المتناقضة تغلب على المصلحة الوطنية المتركة في التحرر من الاستعمار^(٢).

بالرغم من ان نادي الخريجين يعتبر التنظيم السوداني الوطني الأول، الذي انجب الحركة الوطنية السودانية باعتباره غرفة العمليات الوطنية التي تحث على المستعمر من خلال الثورات الادبية الفكرية، وكما قال: مونتسكيو: "ان الثورات عادة ما تستعل الا في اعقاب النهضات الفكرية"، هكذا كان يلعب مؤتمر ونادي الخريجين ميلاد الكفاح السياسي السوداني، لقد كانت دلائل التنسيق في المجتمع السوداني تدل على ان الخريجين خاصة، والمتقنين عامة، ارتبطوا بالحركات السياسية والتي كان يمثلها انذاك السيدان علي الميرغني (طائفة الختمية)، وعبد الرحمن المهدي (طائفة الأنصار)، مع مالهما من سلطة تقليدية وأسعة وتنظيم ديني^(٣).

لقد بسط الأستعمار البريطاني نفوذه على السودان تحت اسم "الحكم الثنائي" لكن الادارة السياسية العليا مسيطرة عليها بريطانيا، لان مصر كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، بالرغم من ذلك، قاسا الشعب السوداني صنوفاً من القهر، لكن أخذ السودانيون ينظمون انفسهم في تنظيمات نتيجة انتشار الوعي وسط المتقنين، وكان انشاء جمعية اللواء الابيض من خلال الضباط السودانيين عام ١٩٢٤، وكان علي رأسهم الملازم علي عبد اللطيف، وكانت لهذه الجمعية صولات وجولات في تاريخ السودان الحديث ابان الاستعمار الثنائي مما ادت الى الهاب مشاعر الشعب السوداني في المناداة باستقلال بلادهم وتكوين دولتهم وتقرير مصيرهم كسائر شعوب العالم، وجاء ذلك من مؤتمر الخريجين ومذكراتهم الشهرية التي تطالب بحقوق الشعب السوداني

(١) معروف، محمد سعيد، (١٩٩٣)، السودان، على درب الحضارة، دار السودان الحديث للطباعة والنشر، الخرطوم، ص ١٣.

(٢) خالد، منصور، (١٩٨٤)، لا خير فينا ان لم نقلها، قسم التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، ص ١٣.

(٣) حاج حمد، محمد ابو القاسم، (١٩٨٠)، السودان المأزق التاريخي والمستقبلي، دار الحكمة للنشر، ط١، بيروت، ص ٢٦٣.

ونقلت هذه المذكرة السودان الى النضال الوطني ، وشهدت المظاهرات العارمة في جميع انحاء السودان معادية -للسلطة- الاستعمارية، وكانت ملحمة النار والسيف والدم والدموع والأطماع والغضب هذا هو التاريخ الأسود للإستعمار الانجليزي، حملات كشيونر التي مزقت اطار السودان ولا تزال ذاكرة السوداني تتذكر الذكريات المؤلمة للمستعمر ومن خلال هذا كله جاء ميلاد السودان الحر المستقل في يناير عام ١٩٥٦، الذي يرسم بناء دولته ونظامه السياسي المرتقب وقتئذ.

البناء الاجتماعي والأثني وتطوره في السودان:

تعتبر تركيبة البناء الاجتماعي في السودان، من اكثر التركيبات تعقيدا في افريقيا بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص، وإذا اخذنا بتعريف البناء الاجتماعي "هو مجموعة الانساق والنظم الاجتماعية"^(١). فالتركيبة البنائية للمجتمع في السودان من حيث التركيب الأثني والديني، اولا يبلغ عدد سكان السودان، وفقاً لآخر أحصائيات أجريت في عام ١٩٩٣ حوالي ٣٠ مليون نسمة، وهؤلاء موزعون على تسع عشرة مجموعة سكانية (أثنية) وتبلغ نسبة سكان الحضر ٢٦٪ من إجمالي السكان، كما ان هنالك ١٥٪ من القبائل الرحل.^(٢)

وتوجد هنالك مايقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية، بحيث تمثل المجموعة ذات الأصول العربية حوالي ٤٠٪ من مجموع السكان ويجمع الباحثون والدارسون ان السودان بلد متعدد الأعراف والعناصر والقوميات والتكوينات والديانات والحضارات والتقاليد واللغات، ويتبع هذا التنوع الأثني (العرقى) يتبعه تنوع آخر من ناحية اللغة، فهناك حوالي ١٥٥ لغة للتخاطب الى جانب اللغة العربية والإنجليزية.

أما بالنسبة للتنوع الديني فتوجد اكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان يدينون بالإسلام، وكما هنالك اكثر من ٤٪ مسيحيون يتركزون في الجنوب. هذا بالإضافة الى نسبة لا يستهان بها من الوثنيين والمعتقدات التقليدية التي تبلغ نسبة ٢٦٪^(٣).

بالرغم من هذه التركيبة السكانية الثقافية المتباينة، الا ان هذا لم يمنع من التمازج والتفاعل بين الثقافة ذات الأبعاد العروبية والأخرى ذات الأبعاد الافريقية، وهذا التنوع الثقافي

(١) عمر، معن خليل، (١٩٩٢)، البناء الاجتماعي (انساقه ونظمه)، ط١، دار مجدلاوي، عمان، ص ١٨.

(٢) بشير، محمد عمر، (١٩٨٩)، التعددية واشكالية النظام السياسي في السودان، في سعد الدين ابراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، عمان ص ٣١٠.

(٣) محمد احمد، عبد الغفار، (١٩٨٦)، السودان وديناميكية التنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٣، ص

يعتبر من ابرز وجوه الشخصية السودانية يمنحها الخصوصية التي لا تتمتع بها شخصية أخرى في القارة الأفريقية والوطن العربي.

فيشير "محمد المكي أبراهيم" في هذا الجانب بقول: "... ان الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان، يبدأ بعهد الفونج، ولكن هذا لا يعني ان الثقافة العربية لم تدخل السودان الا مع هذا العهد لانه ثابت أن الثقافة العربية اكتسبت مكانها المشروع بين ثقافات السودان في طبيعه الغزو وليس في أعقابه، فقد تسربت مع قوافل الحجيج وفي اخراج التجار وحقائب الرعاة والمسافرين، وعلى الدوام كان المسجد يقام، والأذان يدوي في ممالك السودان المسيحية لتأتي على صداه جحافل الفتح العربي. بل ان تاريخ الثقافة العربية في السودان يضرب في اعماق التاريخ، الى ابعد عمق من ذلك فيعود الى ما قبل الإسلام، والى أيام الخلفاء الأوائل، ولكن تلك بواكير لم تخرج عن مستوى اللقاء العابر الى مجالات التأصيل والترسيخ"^(١).

بالرغم من ذلك نجد ان السودان لا يزال يعيش أزمة الأنصهار القومي، ويدور الصراع الآن من اجل حسم التساؤلات التي تدور في أذهان الباحثين والساسه والمفكرين من خلال طرح السؤال التي: هل السودان أمه واحدة؟ فإذا كانت امه فما هي هويتها هل هي هوية عربية؟! ام هوية عربية اسلامية ام هوية افريقية؟!

بينما يرى ارنولد توينبي مؤرخ الحضارة بان مشكلة السودانين تعكس بشكل مصغر مشكله الأفريقيين، ولهذا فالسودان يملك مفاتيح مصير أفريقيا بقدر ما يملك مفاتيح مصيره الخاص. ولو تمكن من مصالحه المعسكرين اللذين يتقاسمان شعبه سيكون قد طرح مثلاً يحتذى، ويشق طريق الريادة لبناء القارة الأفريقية بأكملها"^(٢).

وتجدر الإشارة بان الوضع في السودان يتصف بالتفكك والتحول الى دويلات قبلية ضعيفة نتيجة للمحاولات المستمرة من خلال التناطح مع الدوله والصراع الذي بين القبائل نفسها، والقبيله في كثير من الأحيان تحدد الهوية أكثر ما يحدده الانتماء للوطن الواحد. ويجيء هنا ان نوضح بجلاء دور البعد القبلي، في تشكيل الوعي السياسي للأفراد حتى النخبة السياسية منهم. ففي "اول انقلاب عسكري سوداني عام ١٩٥٨م، غلبت قبيله الشايقيه، ولعله مما يستحق التسجيل للتاريخ ان المرحوم حسن بشير نصر، أستدعي، المرحوم عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، وأجتمعت به سرأ وتساءل لماذا لا يضع عبد الخالق "الشايقي" يده مع بقية المجموعة الشايقيه في السلطه، ويثبتو حكم القبيلة"، ونلاحظ

(١) ابراهيم، محمد المكي، (١٩٧٦)، الفكر السوداني اصوله وتطوره، وزارة الثقافة، المطبعة الحكومية ط١، الخرطوم ص ٣.

(٢) رميح، طلعت، (١٩٩٤)، مستقبل السودان، ط١، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ص ٤٨.

هذا في انقلاب حسن حسين، وحتى لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان غلبه قبيله الدينكا لديهم.^(١)

لهذا فالسودان بتكوينه الاجتماعي و الأثني والثقافي والسياسي يعتبر الدولة العربية الوحيدة، التي تنقسم فيها الهوية الثقافية قسمه "عادل" بين العروبة والإفريقية، ويضاف الى أنطباق الأنقسام الديني بين المسلمين وغير المسلمين على ذلك الأنقسام العرقي الثقافي، وهذا الى جانب الانقسام التقليدي بين الشمال والجنوب^(٢).

وبالأهمية بمكان ان التأكيد على الهوية السودانية ينبع من خلال الالتزام بالنظام الديمقراطي الذي يتلاءم مع الواقع السوداني بكل ما فيه من تنوع عرقي ولغوي وديني وثقافي، وعلى الخصوصية السودانية التي لا تتناقض مع الانتماءات على المستوى الأفريقي أو العربي.

النظام السياسي في السودان وتطوره خلال فترة مايو ١٩٦٩:

اتسم السودان في عهد الرئيس "تميري" بخصائص الحياة السياسية في البلاد النامية عامة، مثل غياب التعدد الحزبي، ووجود شكل من اشكال الحزب أو التنظيم الواحد الذي تمثل في الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي تزعمه الرئيس "تميري" كما اتسم النظام السياسي بمركزية السلطة وبروز القائد السياسي على حساب المؤسسات وغياب تقاليد العمل السياسي المؤسسي ومحدودية المشاركة السياسية وهامشية المؤسسات التمثيلية وعدم الاستقرار السياسي. وقد حكم السودان، في فترة الدراسة هذه بدستور اخر في عام ١٩٧٣م، تم تعديله عدة مرات كان اولها عام ١٩٧٥، وثانيها في عام ١٩٨٠، ثم اخيرا في عام ١٩٨٤، وهي التغيرات التي اثارت معارضة شديدة داخل السودان وخاصة في الجنوب حيث ستمل تعديل عام ١٩٨٤، ١٢٣ مادة من مجموع ٢٢٥ مادة ليتمشى مع القرارات الخاصة بتطبيق الشريعة الاسلامية على البلاد ابتداء من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣.

ومن جانب السلطات الثلاثة كان هنالك تنظيم سياسي او حزبي واحد وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي تكون بعد قرار حل الاحزاب في عام ١٩٧١، وتزعمه النميري نفسه.

(١) ابراهيم، طه، (١٩٨٣)، الهوية السودانية وعلاقة الدين بالدولة، مركز الدراسات السودانية، ط١، المغرب،

ص ٤٨

(٢) خليل، محمود، (١٩٨٦)، الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد

١٦، ص ١٨٦.

وبالإضافة الى ذلك كانت هنالك بعض الاحزاب التقليدية التي ظلت تشكل محور المعارضة لنظام "ميري" كما كانت هنالك بعض القوى والجماعات التي ظلت هي الاخرى تلعب دورا هاما في الحياة السياسية السودانية وتمثلت الاحزاب والقوى التالية:

١. الاحزاب المنبثقة عن الطرق الصوفية مثل "الحزب الاتحادي الديمقراطي" والحزب الاتحادي الوطني المنبثق عن الطريقة الختمية و "حزب الامة" المنبثق عن "الطريقة المهديّة".
٢. احزاب اليسار "الحزب الناصري"، "حزب البعث" التابع للعراق والآخر التابع لسوريا وتنظيم اللجان القومية بالإضافة الى الحزب الشيوعي الذي تأسس في عام ١٩٤٦.
- الاخوان المسلمين الذين كونوا الجبهة الاسلامية القومية، بقيادة "حسن الترابي".
- احزاب الجنوب "تحالف احزاب الجنوب" والمؤتمر الافريقي السوداني والحزب القومي السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان.
- القوى النقابية كاتحاد نقابات العمال والهيئة القومية للاتحادات والنقابات والتجمع النقابي.

جاء انقلاب مايو بقيادة اللواء نميري في ٢٥/٥/١٩٦٩، وبدأ هذا النظام تحالفاته مع بعض قوى اليسار والقوميين العرب المستقلين ووضع شعارات اشتراكية وراдикаلية مستقاة من النموذج الناصري، ومع ان تشكيلة السلطة بجهازها العسكري والذي جمعت في داخلها اتجاهات سياسية ومنابت ايديولوجية، الا أنها لم تجسد في حد ذاتها تقلاً شعبياً توفر فيه للنظام قاعدة شعبية منظمة، فالشيوعيون الذين شاركوا في السلطة لم يكونوا هم القادة الفعليين للحزب الشيوعي السوداني الذي وقف متحفظاً ومشككاً ثم معارضاً.

لقد كانت ثورة مايو ثمرة وأضحى للأزمة السياسية الخائفة التي أنتابت النظام التقليدي وكانت من الناحية الأخرى تعبيراً عن مقومات الثورة وإمكاناتها الموضوعية خارج الدائرة التي حاول ان يلغيها الحزب الشيوعي، بالرغم من ذلك كانت البداية المايوية مضطربة للغاية كجزء من واقع الاحزاب العام، الذي وجدت البلاد نفسها فيه منذ غموض أختياراتها في ١٩٥٦م، (مجلس قيادة الثورة) لم يكن سوى شكل أنتقالي ومؤقت غير محدد الزوايا والأبعاد. لذا على طريق الأختيارات الوطنية الجديدة كان يؤمل وقتها ان تقدم مايو حلاً لأزمة الثورة الوطنية الجديدة لفكرة التحالف الوطني الديمقراطي ضمن أفق اشتراكي يعيد للقوى

الاجتماعية الحديثة وحدثها. وبالطبع لم يكن مرغوباً في البرجوازية التجارية الوسيطة (الكمبرادورية) التي حلت السلطة المركزية محلها في مواقع عدة^(١).

وكان ينتظر من مايو ان تنهي فوض الأختبارات الايديولوجية السياسية والاجتماعية المتقدمة، وتفرض عليها نوعاً من التجانس الوحدوي ضمن برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية الأكثر تطوراً. وكان على مايو أيضاً ان تفرض الوحدة التنظيمية والشعبية على مختلف أقسام القوى الاجتماعية والسياسية، والقادرة على الإسهام في ثورة التنمية والقادرة على الدفاع عن الأستقلال الوطني.

وخلافاً لذلك جاءت مايو غارقة في بحر من العموميات التقدمية بعد ان تلاحم الشعب معها وبها سقط النظام التقليدي البرلماني، جابهت مايو من يومها الأول تطويقاً زرع في داخلها فوضى الأختيار السياسي والفكري. فنجد هنا ان النظام السياسي السوداني في نهاية الستينات وبداية السبعينات واجه ظروفًا ومتغيرات ادت الى أحداث تغيرات جوهرية في شكل النظام وادائه، وتمثلت أساساً في صعود نخبة وقيادة سياسية جديدة الى القمة حامله رغم تنوع تكوينها وورثة سياسية ومصالح مشتركة تتعلق بقضيتي المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية

ومن هنا جاءت النخبة الجديدة هذه، تتادى باقامة نظام جديد يقوم على اعادة الموارد السياسية والاقتصادية في المجتمع لصالحها بالتالي بدأ النظام خطة جديدة من التطور السياسي في المجتمع السوداني من خلال مؤسساته السياسيه، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

تشير المادة (٨٠) من الدستور ان السلطة التنفيذية تعتبر في يد رئيس الجمهورية، وتنص المادة (٩٠) بأن يصدر رئيس الجمهورية قراراً ينظم ويحدد أعباء السلطة التنفيذية وواجباتها وتتكون السلطة التنفيذية من خلال مجلس الوزراء الذي يتكون من الوزراء المركزيين أو حسبما يحدد رئيس الجمهورية، ويجوز ان يعين رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء وفقاً للمادة (٨٨) من الدستور. وفقاً لمقتضيات نظام الجمهورية، يوضح التسلسل الذي طرأ في تركيب السلطة التنفيذية خلال حقبة مايو^(٢).

ونص كذلك الدستور السوداني في عام ١٩٧٥، على وجود سلطة تشريعية هي مجلس الشعب وسلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وسلطة قضائية، وبجانب تلك السلطات الثلاث كان هنالك تنظيم سياسي وأحزاب واحد هو "الأتحاد الأشتراكي السوداني" الذي تكون بعد قرار حل

(١) حاج، حمد، محمد ابو القاسم، (١٩٨٠)، مصدر سابق ص ٣٦٤.

(٢) عثمان محمد صالح، ابو بكر، (١٩٨٠)، مجلس الوزراء اجهزته واخصاصه المطبعة الحكومية،

الخرطوم، ص ١٥.

الأحزاب في عام ١٩٧٠ وتزعّمه الرئيس نميري، والذي نقلت قواعده الأساسية وتنظيماته نقلًا حرفيًا من الاتحاد الاشتراكي بمصر.

فكانت مايو تريد لهذا التنظيم السياسي الجديد، من خلال هدفها المتمثل في الثورة الأنمائية والتحديث واكتشاف المنطلقات الفكرية الأساسية، فيحاول د. منصور خالد معالجة الأزمه السودانية من خلال مايو بتجزير مفهوم (الصفوة المثقفة) ، ومفهوم الصفوة لدى د. منصور خالد له بعداً حضارياً، إذ يقول: ".. فالأزمة التي نعيشها هي أزمة حضارية بالمكان الأول.. مهما أنشغل الناس بالحديث عن شكليات الحكم، ومظهريات السلطة.. فالأرتجاج الاجتماعي الذي يشهده إنما هو نتاج طبيعي لصدام بين حضارتين. أو قل ثقافتين ثقافة، تقليديه موروثة تفضي ضرورات النمو الحضاري بتطورها.. وثقافة عصرية جديدة تفضي ضروريات التطور الحضاري الانتقال بان تسود" ، ثم يحاول ان ينتقل منصور الى كيفية التطور الحضاري الانتقال من مرحلة حضارية الى مرحلة حضارية أخرى في مجتمع اليوم ليس بالأمر العضوي وإنما هو حصاد تحليل علمي موضوعي واحتشاد مقصود، وتخطيط هادف ووضع للطاقت حيث تفضي ضرورات التنمية والتطور ان توضع. فحضارة المجتمع العصري حضارة علم وتقنية والعلم يقوم على الموضوعية ويرفض القوالب الجاهزة او يدرك ان حدود المعرفة لانهائية ويؤمن بان المرهم الشافي الذي يعالج داء لا يعيش الا في خيالات العواجيز^(١).

ولكن أصبحت مايو في معالجتها لقضايا السودان من خلال نظامها السياسي، والمتشعبه ليست كافيه لتقديمها لأنصاف الحلول بالرغم من سيرها الحثيث في بعض مشاريع التنمية والتخطيط للاقتصاد، الا انها أتخذت المنهج الشمولي في بلد متعدد الأعراق والأعتمبات مما حدا بها تقف منعطف طريق وتذمذم الشعب من جديد فأنفجرت بعدها انتفاضة عام ١٩٨٥.

ولكن ما زال السودان يعاني من قضايا أساسيه متمثلة في جدليه الدين والدوله ومشكلة الجنوب، لهذا يجب على أي حكومه تمر بحكم البلاد صياغة دوله تتمكن من سلبيات الماضي للنهوض الى آفاق المستقبل الحديث وتحديد نقاط الأشكاليات وفق منظور وأضح مؤسس على فهم الدوله الحديثه في أطار ذاتيتها مع ربطها بالمصلحه الوطنيه، التي تمكنها من عدم الأنزلاق في تيارات عدم الأستقرار السياسي.

(١) خالد، منصور، (١٩٧٨)، حوار مع الصفوة، جامعة الخرطوم، ط١، الخرطوم، ص ٧٧.

النظام السياسي الحالي في السودان:

لقد حاولت الأنظمة السياسية المتعاقبة على الدولة في السودان ان تحدد صيغ حكم السودان، فجاء النميري بالحكم الأقليمي، فقسم السودان الى تسع ولايات، لكن هذا النظام فشل لعدم اكتمال البنية الأساسية لصيغة العلاقة التي تكونت، ومن هنا يصبح من الضروري ان نتنبه لخطورة الحكم الأقليمي الذاتي ضمن تجربة السودان الراهنة آنذاك فالحكم الأقليمي يعنى عملياً منح الشرعيه لواقع التجزئة القائم على جذور القبلية في مجتمع كالسودان بدون النظر للتركيبه السودانية ذات الخصوصية فتحاول الدولة في لحظات ضعف المركزية السودانية اللجوء اليه.

وفي خضم هذا الصراع المتكرر بين شرعية الحكم ونوع النظام ، تجيء ظاهرة الانقلابات العسكرية من جديد، وجاء انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بقيادة العقيد عمر حسن البشير وشكل مجلس لقياده الثورة وحددت ثورة الأنقاذ الوطني ملامح نظامها السياسي والتنفيذي للسودان في النقاط التالي^(١) :

- ١- نظام الحكم في السودان نظام فيدرالي، حيث تم تقسيم البلاد الى ٢٦ ولاية.
- ٢- النظام السياسي يقوم على أساس نظام المؤتمرات الشعبية التي لا تمثل حزباً سياسياً.
- ٣- انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من الشعب وتخضع للرئيس مباشرة الحكومية الفدرالية.

بينما يشير غازي صلاح الدين رئيس النظام السياسي (التنظيم السياسي) بان هذا النظام السياسي في السودان، هو تعبير عن المبادئ الإعلامية في الحكم، واذ هو منضبط بضوابط عقديه، كما انه وضع بالاستفاده من النماذج السياسي للحكم التي تطورت عبر مراحل تطور البشرية، وكما يضع في اعتباره بطبيعته الحال تجارب الحكم السابقة في السودان^(٢).

وتجدر الإشارة الى ان هذا النظام لم يحل للأُن المشكلات المعضلة التي تنخر في جسم الدولة السودانية، وهناك تهميش لدور القوى الاجتماعية الحديثة، ولم تحدد بعد العلاقة بين المواطن والأنتماء وجدليه الدين والدولة، وغيرها من القضايا التي تعتبر أساسيه و محورية.

(١) رميح، طلعت، (١٩٩٤)، مصدر سابق ذكره، ص ١٦٧.

(٢) صلاح الدين غازي، (١٩٩٦)، السودان/ جدلية المقومات والدور المستقبلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان ص١٣.

المشكلات التي تواجه الدولة السودانية:

- أ- مفهوم الدولة الحديثة
- ب- مشكلة جنوب السودان.
- ج- تحديد الهوية والمواطنة
- د- جدلية الدين والدولة
- هـ- اللامركزية والأقليمية والفدرالية.

أ- مفهوم الدولة الحديثة.

من المعلوم ان الاستقلال ليس هو وحده طريق التقدم، والا لما كانت اكثر البلاد العربية في الوطن العربي حفاظاً على استقلالها عبر التاريخ هي اكثر البلاد العربية تخلفاً، هنالك اذن عوامل اقتصادية، واجتماعية وسوسولوجية تلعب ادوار هامة ومتشابكة في تركيبية المجتمع وتحديد وظائفه الاجتماعية، وتقرير انماطه السلوكية وتصنيف قيمه الخلقية... لا بد من اخذها في الاعتبار ونحن نعالج قضية السياسية وتكون الدولة في السودان (١).

أن الدولة الحديثة موضوع بحثنا، انما هو مؤسسة غربية ومفهوم وافد لا يتفق مظهرها ولا جوهرها في شكلها الاوروبي المنقول، مع التركيب الاجتماعي القائم ولا تصوره للسلطة..... ولا نظام القيادة فيه... اعنى بهذا ان العلاقات تتخطى الولاء الاسرى، والعشائري والقبلي الى ولاء لمخلوق جديد اسمه الامة والى احساس بمسئولية جديدة اسمها مسئولية المواطنة... وهذا يعني بالضرورة اننا قد وجدنا امام حضارتين تصطرعان... الحضارة القائمة والحضارة المنشودة.... الحضارة الآتية والحضارة المستقبلية.

في هذا الاطار ولدت الدولة السياسية الحديثة واجهزتها الليبرالية ولكن سرعان ما انحدرت هذه الاجهزة لتصبح ظلالة باهتة أو طيفا عصريا للسلطة التقليدية.... فالاحزاب السياسية التقليدية اصبحت واجهات للمؤسسات العشائرية، أو الطائفية الدينية، والأحزاب السياسية التقدمية في السودان أصبحت طائفة سياسية وأصبحت زعامتها ابوية روحية لا قيادية ديمقراطية تمثيلية بل انصياعا لقيم المجتمع (الباترياركي) الذي نعيش فيه وبالتالي المفاهيم الليبرالية عن حرية الفرد تقف معلقة في الهواء، فماذا يعني حق الانتخابات وحق انتقال السلطة التي تقرر مصائر الناس من خلال الأثر الاجتماعي المتمثل في العلاقات داخل الاسرة بل حتى العناصر الصغرى وهي طلائع الفكر الحديث الوافد لا تؤمن بكل هذه المفاهيم الليبرالية بل

(١) حاج حمد، محمد أبو القاسم (١٩٨٠)، مصدر سابق ص ٢٤٣.

تفتت بها، فمفاهيم الحرية والاخاء والمساواة، لا يكفي الاقتناع العقلاني بصحتها بل لا بد من ايمان وجداني بها، لا بد أن تصبح جزءاً من ضمير الأمة لكيما تبقى مجرد شعارات. فجد أن مفاهيم القيم للدولة الحديثة من خلال مؤسساتها ودساتيرها ومبادئها يوجد هنا تناقض جذري بين تلك القيم والحفاظ عليها. هنا تصبح المهمة الوحيدة للدولة الحديثة هي التحديث بتغيير القيم الحضارية السائدة. وفرض قيم جديدة، لا بد من اجراء عملية جراحية حضارية من خلال التكيف الحضاري^(١)

ب- مشكلة جنوب السودان:

تعتبر هذه المشكلة هاجس أي نظام سياسي يتربع على كرسي الحكم واصبحت تهدد الدولة السودانية، وعانقاً لعدم التنمية بل افرزت ظواهر اجتماعية واقتصادية جمة يحملها أي نظام يمر بالسودان فما هي اسباب هذه المشكلة وجورها؟

بدأت هذه المشكلة ابان الأستعمار البريطاني للسودان، من خلال السياسة التي اتبعتها بريطانيا في جنوب السودان بل تطورت المشكلة في عام ١٩٥٥ عندما تمردت الفرقة ١٠٥ في مدينة توريت وحاولت تلك المجموعة والتي كانت ضمن الجيش السوداني ان تفرز النعرة العنصرية بين الجنود السودانيين الشماليين وبالفعل قتلت مجموعة من الجنود السودانيين الشماليين وكانت بداية حلها عندما جاءت حكومة اكتوبر في عقد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٤ لكنة لم يحل شيئاً وحينما بدأ الوضع السياسي لم يستقر وانتهت حكومة اكتوبر جاءت ثورة مايو فحاولات هي الاخرى من خلال اتفاقية اديس ابابا ولكن نميري نفسه عاد ونقض كثيرا من عناصر الاستقرار والسلامة في السودان بالسياسات التي اتخذها فيما^(٢).

لقد ساعدت المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية على توحيد السودان الشمالي الى حد ما بينما لم تمس هذه المؤسسات جنوب السودان الا بصورة سلبية اختلف المفكرون في تشخيصها وفقاً لانتمااتهم العرقية حيناً والسياسية حيناً والفكرية التي تدعى الحياد في بعض الاحيان، ويتفق في ذلك المفكرون السودانيون الشماليون والجنوبيون على حد سواء، والبعض الآخر يحاول ربط مشكلة الجنوب بالصراع الديني، كما حاولت اتفاقية اديس ابابا على الحرية الدينية واعترفت بالمعتقدات الروحية العرقية، ونص دستور سنة ١٩٧٣ بالإسلام والمسيحية دينين للدولة كما اعترفت بالمعتقدات الروحية العرقية، ونص دستور على تحريم استخدام الدين

(١) خالد، منصور، (١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٢) خالد، منصور، (١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ٨١.

واستغلاله لاغراض سياسية ومساواة بين المواطنين امام القانون في الحقوق والواجبات دونما تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو النوع أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

لكن لو حاولنا أن نستعرض رأي المتمردين فيقول جون قرنق: (أن الحديث عن مشكلة جنوب السودان هو حديث مغلوط وأن المشكلة في السودان ليست في الجنوب انما في الخرطوم أي في النظام السياسي السوداني. الذي يبيح لأقلية محدودة الثروة والسلطة في البلاد وبسبب تركيز هذه الاقلية بين الجماعات العربية المسلمة من ابناء السودان، فانها تستعيد من ذلك الوضع في تقديم اطار ايديولوجي عربي - اسلامي يريد اضطهادها للجماعات الثقافية الاخرى ويتيح لها تعبئة المحرومين).

لكن جون قرنق يرى أن الحل يكمن في عقد مؤتمر قومي دستوري كأداة لحل مشكلات السودان، بل انه كان أول من وجه الدعوة لعقد هذا المؤتمر لكنه وضع شروطاً أهمها:

- ١- الغاء حالة الطوارئ (وقتها).

- ٢- الغاء الاتفاقيات العسكرية المعقودة بين كل من مصر وليبيا.

- ٣- الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ التي جاء بها نميري.

لكن اصبحت مشكلة الجنوب تدخل في تازمها من خلال طرح نظام البشير الصفة الدينية لها مما حدا بالآخرين ان يصبح السودان اسير لمفاهيم قد تكون بعيدة لخدمة المواطن بل تؤثر في تركيبة الدولة وعلاقتها من خلال نظامها السياسي بصورة عامة.

ج- تحديد الهوية والمواطنة.

تأتي هذه القضية من القضايا ذات الأهمية بمكان، فلو نظرنا الى السودان نجده بعد لم يتدمج قومياً أو اثنياً ليصبح الحكم الذاتي تنويجاً ديمقراطياً لذلك التدمج فلا يزال السودان يعيش مرحلة مخاض، وبما أن كل أنواع أحلام اليقظة تعكس وعياً مفارقاً للتمثيل الآخر بحيث انعكس ذلك في ارتباط الشمال المتوسطى بوحددة وادي النيل، الغرب الانصاري بالسودان للسودانيين، والجنوب الافريقي الاستوائي، والشرق والقرن الافريقي لذا فمسألة الهوية السودانية لم تحدد بعد فالأستاذ النور عثمان ابكر يعرض في محاولة لتأكيد العنصر العربي - الافريقي المتوازي في الهوية السودانية وهو يخشى اساساً عليه وسيطرة الجانب العربي لأنه القادر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً على السيطرة ولذلك فالجانب الافريقي هو الذي يحتاج الى ابراز وتأكيد اعمق، اذن هناك جملة من التساؤلات تتضح أن السودان لم يتكون كقطر يقوم على وحدة وطنية متينة فالخوف من الانقسامات القبلية والاقليمية مازالت ماثلة.

لذلك تحديد الهوية من خلال التنوع الشمال العربي والجنوب الافريقي بالإضافة الى ذلك هنالك مشكلة اخرى هي مشكلة التخلف قبل ان تكون سياسية أو اقتصادية أو علمية هي مشكلة اجتماعية معقدة وكبيرة لأن الشعب السوداني يعيش حالة السبات الاجتماعي والذي يجعل تفكير الانسان محصوراً في قوالب معينة يصعب الخروج منها أو تغييرها، اما المقياس الثاني هو النظر للماضي بحركة وديناميكية يتناغم فيها مع اخلاقه وتراثه ومعتقداته ويتفاعل مع حاضره لاحداث حالة التطور الى الأمام.

لذا ان التداخل بين المواطنة والهوية لأمر بالغ الخطورة لأنها قامت في بيئة اجتماعية منغلقة وحالة من الركود وترتيبات جامدة تكون مرتعاً للأوهام وأسباب للتقليد والمحاكاة والترسبات، وبالتالي الوقوف إذا لم نقل التراجع في واقع هذه البيئة هي التي تواجه نمط تفكير الناس وتحدد الثقافة السائدة وتمنع التواصل الحضاري وحاجزا امام تراكم الخبرات والصلة العضوية بين الماضي والحاضر.

ولهذا فإن الحركة تعمق نضوج المجتمع وتزيد من تناسق وحداته وشبكاته وتجاربه مع التغييرات الحاصلة وزخرفة حالة الرقابة والركود التي تحدث التطور والتقدم والدفع الى الامام، فمسألة الهوية تتجسد بالانتماء، فحاولت كثير من الحكومات المتعاقبة ان تصبح هذه القضية جوهرية ولم تجد المعالجة الموضوعية لها، بل كانت تصبح بمجرد ان السودان هويته نابعة من الثقافة الافريقية الاسلامية لكنها لم تضع اطار من التوازن بحيث يعطى السوداني المرونة من خلال الخصوصية الانتمائية مما يجعل الانسان السوداني يعيش حالة عدم استقرار وتسبب له صدمه هوية Identity shock مما يصعب تحمل عواقبها داخل البيت السوداني.

مما لا شك فيه ان قضية الهوية والمواطنة تحدد في اطار دستوري يحفظ الفرد السوداني موقعاً داخل الدولة والمجتمع وتحل تلك الجدلية من خلال توسيع مفهوم الدولة بصورتها الشمولية.

فمشكلة الهوية السودانية ضمننت التاكيد على التباين في المجتمع السوداني بحيث اصبحت القضية الملحة هي ان تصل كل القوى والفعاليات الى قناعة تامة باهمية وضرورة تاكيد انتمائهم اولا وقبل كل شيء الى (سودانيتهم) وهذا هو التحدي الحضاري والفكري والسياسي الذي سيحسم مسألة الهوية السودانية ومشكلة حكم السودان.

د- جدلية الدين والدولة:

من المعضلات التي تفت في وجه قيام الدولة السودانية مدى المعالجة الاكيدة لموضوع الدين داخل النظام السياسي ونسبة التداخل في بناء نموذج دولة المؤسسات ليست العقائد الدينية، فاخذت مسألة الدين منذ قيام الدولة المهدية ذات الطابع الديني الى قيام حكومة الاستقلال والحكومات الاخرى، اخذ الدين حجماً كبيراً، فلو نظرنا لموضوع طرد اعضاء الحزب الشيوعي من البرلمان عام ١٩٦٨ كان السبب والدافع الاساسي هو البعد الديني، ايضاً عندما جاء نميري بقوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ فكانت ذات صبغة دينية. من هنا نستكشف ان الدولة والدين هما ركيزتان ليست بارادة جماهيره انما داخل في صراع ليس واضح حتى الحركات الاسلامية المتمثلة في حزب الجبهة القومية الاسلامية، فنجدها تدخل في تناقض عندما تتعامل مع بعض المفاهيم الليبرالية باعتبارها ليس لها موروث يتعامل مع مفهوم الحرية فنجدها ترفض المفهوم الليبرالي للحرية أي الحرية لذاتها خوفاً من الاباحية الاخلاقية التي تنتهي الى الالحاد بالتالي الرفض يولد عدم قبولها باي اطار دستوري يؤسس على مبدأ الحرية لذاتها مما يولد مشكلة في بناء الدولة الحديثة التي تستند على الفهم الليبرالي الذي يقوم على مبدأ الحرية.

أذن جدلية الدين الدولة لا بد من حلها حتى يتم صياغة دولة تتمكن من سلبات الماضي للنهوض الى آفاق المستقبل الحديث وتحديد كل نقاط الاشكاليات وفق منظور واضح مؤسس على مفهوم الدولة الحديثة في اطار ذاتيتها مع ربطها بالمصلحة الوطنية التي تمكنها من الانزلاق في تيارات عدم الاستقرار السياسي.

هـ- اللامركزية والاقليمية والفيدرالية:

أن صيغة الحكم الاقليمي أو الحكم الذاتي المحلي لا تعنى الا تطوير لاشكال التنوع داخل السودان، في مناخ صراعاتها مع بعضها باتجاه اقليمي خطير، لذا ان مجتمعا كالسودان تحكمه (توجهات تاريخية مختلفة) ومتخلف... وقينظر الى قاعدة موحدة للنمو تستقطب وتحدد مشروعات التنمية.... لهو اكثر البلدان التي يعتبر فيها الحكم الذاتي بداية الخطر على وحدتها الوطنية وتطويرها الاقتصادي، علماً بان الدولة تجد نفسها دائماً في موضع الضعف لأن مفهوم الدولة لا زال (سلطوي) غير متداخلة بمؤسسات المجتمع التقليدي المتخلف.

لقد حاولت الانظمة السياسية المتعاقبة على الدولة في السودان ان تحدد صيغ حكم السودان، فجاء النميري بالحكم الاقليمي، فقسم السودان الى تسع ولايات لكن هذا النظام فشل لعدم اكتمال البنية الاساسية لصيغة العلاقة التي تكونت، ومن هنا يصبح من الضروري أن نتنبه لخطورة الحكم الاقليمي الذاتي ضمن تجربة السودان الراهنة، فالحكم الاقليمي يعني عملياً منح

الشرعية لواقع التجزئة القائم على جذور القبيلة في مجتمع متخلف كالسودان بدون النظر للتركيبية السودانية ذات الخصوصية، فتحاول الدولة في لحظات ضعف المركزية السودانية تحاول اللجوء اليه، لكن جاءت تجربته على كل المحاولات نسبة لكبر حجم السودان. ثم جاء النظام الفيدرالي ولكنه ايضاً تجربة لا تفي بمتطلبات تلك المرحلة البالغة الخطورة، وان كان من شأنه ان يرضى ويشبع تطلعات بعض الجوانب والقيادات وتياراتها. التي كانت مفارقتها القريبة عندما حاولت السلطة في عهد النميري وجدت نجاح في تجربة الحكم الاقليمي في الجنوب مبرراً كافياً لتقسيم الشمال ايضاً بحجة انه لم يصبح مقبولاً الابقاء على الجنوب موحداً في حين الشمال اصبح مقسم ساعدت الصراعات القبلية في تمكين النميري وقتئذ من اتخاذ هذه الخطوة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

١-٤ المقدمة

٢-٤ المداخل المتبعة في دراسة النخبة السياسيـه.

٣-٤ منهج الدراسة

٤-٤ مجتمع وعينة الدراسة

٥-٤ متغيرات الدراسة

٦-٤ مصادر جمع المعلومات

أ- مصادر البيانات المتوفرة

ب- المقابلات والاستمارات

٧-٤ الصعوبة التي واجهت البحث

٨-٤ إجراءات البحث

أ- ترميز البيانات

ب- إدخال البيانات لجهاز الكمبيوتر

ج- أسلوب تحليل البيانات وعرضها

د- الإجراءات المتبعة في عرض البيانات.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

مقدمه:

بما ان لمجتمع دراستنا المتمثل في النخبة السياسية في السودان، ودراسة خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خصوصية فتعتبر هذه الدراسة أستكشافية وصفية للمؤسسة التنفيذية (الوزارية) في الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥ ويجيء اختيار الباحث لهذا الأتجاه للأسباب التالية:

- ١- ان النخبة الوزارية كونها الممثلة للسلطة التنفيذية تعتبر من اهم مؤسسات النظام السياسي.
- ٢- ان المؤسسة التمثيلية "مجلس الشعب" في الدول النامية عادة ما تلعب دور ضعيفا و احيانا غير مستقل عن السلطة التنفيذية خاصة في المرحلة الاولى لتكوين الدولة والمجتمع.

وبالاضافة الى ذلك يعتبر المنصب الوزاري ذا قيمة اجتماعية وسياسية عليا داخل المجتمع السوداني، وبذلك تظل الوزارة المعيار لقياس الوضع النخبوي الحقيقي في السودان. ولكن هذا لا يعني بان النخبة الوزارية لوحدتها تعتبر "النخبة السياسية"، بينما هناك نخب مضادة أخرى تتمثل في رؤساء الأحزاب السياسية، وأساتذة الجامعات ورؤساء النقابات وغيرهم من أصحاب النفوذ الاجتماعي والقوى الاجتماعية الحديثه داخل المجتمع السوداني. لذا كان من الصعوبة بمكان أذخال كل هذه الجماعات كأعضاء في النخبة السياسية، وذلك لصعوبة حصرهم، وبالاضافة الى ذلك بأن الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٨٥ كانت تعطى مؤشراً، بان الأتجاه المتمثل في المنصب الوزاري يعتبر المقياس الأساسي لدراسة النخبة السياسية في السودان.

المدخل المتبعه في دراسة النخبه السياسيه:

بالرغم من ان هنالك اتجاهات، ومدخل أساسية لدراسة النخبه وتحليلها، من خلال دراسة أولئك الذين يمارسون تأثيراً سياسياً كبيراً في المجتمع، ومعرفة تكوينهم وخلفياتهم، واتجاهاتهم وأهدافهم.

بيد أن معظم الدراسات السابقة التي اجريت على النخبه السياسيه. أتخذت اتجاهات مختلفة بعضها أتخذ الاتجاه الرسمي، والبعض الآخر الاتجاه غير الرسمي، كما هو الحال في دراسة الصفوة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط^(١). وجاء هذا اعتماداً على مصدر القوة السياسيه التي يتضمنها ذلك الاتجاه، فمن هنا تجدر الإشارة الى أن هنالك مناهج يستخدمها معظم انباحثين في علم الأتجماع السياسيه، لدارسة الصفوة داخل المجتمع بناءً على خصوصيتها في معرفة القوة الكامنه لتلك الفئات الرئيسيه. وتشمل هذه المدخل:

١- مدخل المنصب أو المكاته Positional Approach

تقوم الفرضيه الأساسيه لهذا المنهج، في أن الذين يسيطرون على المناصب السلطويه، هم الذين يتخذون القرارات الهامه، بينما من لا يشغلون مناصب هامه لا يستطيعون أتخاذ قرارات مؤثره، ويعتبر عالم الأتجماع الأمريكي، سي رايت ميلز W. Mills، أول من قام بأستخدام هذا المدخل في دراسته للنخبه السياسيه الأمريكيه، وخلص لنتيجه وهي، اذا تم تجريد المائه شخص الأكثر تأثيراً في الولايات المتحده الأمريكيه من المناصب التي يشغلونها في المؤسسات الرسميه، فأنهم يتجردون في ذات الوقت من قوتهم وتأثيرهم^(٢).

ولكن هنالك أنتقادات لدى علماء الأتجماع السياسيه تعيب هذا المنهج، فبعضهم يشير الى أنه لا يوجد أتساق بين عضويه النخبه وشغل المناصب الرسميه العليا، بينما يشير البعض الآخر الى الأختلاف في تسميه المناصب الهامه داخل المجتمع، بينما آخرون قصد بها السيطرة على القطاعات الاقتصايه والأداريه السياسيه.

٢- مدخل السمعه أو الشهره Reputational Approach

يقوم هذا المدخل على تحديد الأشخاص المؤثرون في المجتمع والذين يلعبون دوراً هاماً، ويعتبر هذا المدخل من أكثر المدخل المستخدمه في دراسات الصفوة، ولكن هنالك أيضاً من يعيب هذا المدخل وينتقده على اعتبار، أنه مدخل ذاتي و غير موضوعي في تحديد افراد

(١) المنوفي، كمال، (١٩٨٧)، أصول النظم السياسيه المقارنه، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع،

ص ٧٩-٨٢.

(٢) المصدر السابق ص ٨٤.

النخبة، وانه يقوم بقياس وتحديد السمع، ولكنه لا يحدد من هم الذين يمارسون السلطه الفعلية.

٣- مدخل صنع القرار Decisional Approach

يقوم الافتراض الأساسي لهذا المنهج، أنه ومن خلال تحليل عمليات صنع القرار بمجموعه من القضايا الرئيسية، يستطيع الباحث تحديد أعضاء النخبة. ولكن نجد ان هنالك من يعيب هذا المدخل على اعتبار أن عملية صنع القرار من الناحية الرسمية قد لا تتطابق مع عملية صنع القرار من الناحية الفعلية ومقدار القوة التي يتمتعوا بها داخل المؤسسة السياسية.

ونظراً لما يواجه أي مدخل من هذه المداخل من انتقادات على حده، قامت بعض اندراسات الحديثه الى المزج بين أكثر من مدخل واحد وذلك على التغلب من الانتقادات. لكن تجدر الاشارة بأن تحليل الجماعات السياسية يعتبر أحد العوامل لفهم الواقع السياسي، داخل أي مجتمع من المجتمعات الأخرى، إضافة الى ذلك نجد ان تلك الدراسات التي تناولت المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لدراسة النخبة في تلك المجتمعات المختلفة، تعطينا مؤشراً واضحاً بأن خصوصية أي مجتمع تفرض عليه المؤسسة التي ينبغي ان تكون موضع الدراسة.

منهج الدراسة:

كما تم توضيحه سابقاً بان محدودية مجتمع دراستنا تفرض علينا، أيجاد المنهج المناسب الذي سوف نتبعه في دراستنا هذه، وكما أشرت فيما سبق بان تلك المناهج المتبعة في دراسة الصفوة، لا يمكن أن نستخدمها في دراستنا هذه، وذلك لاختلاف اهداف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، حيث ان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو التعرف على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبة الوزارية وليس على مقدار او حجم القوة الذي تتمتع به النخبة وأهميتها في النظام السياسي السوداني .

أ- المنهج التاريخي المقارن:

سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي والذي سوف يعتمد على الوثائق المتوفرة في الدوائر الرسمية عن أعضاء النخبة الوزارية كاملة، والتي تشكل مجتمع الدراسة من اجل التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ولكن بما انه لا توجد معلومات كاملة حول المتغيرات المهمة بالدراسة حول النخبة الوزارية وانما لا توجد معلومات عن كل

* يقصد الباحث بالجماعات السياسية النخب السياسية.

الاعضاء في بعض الحالات الأخرى فقد تم استخدام أسلوب اضافى لمحاولة الحصول على المعلومات غير المتوفرة من الوثائق والسجلات .

ب- المنهج المسحى الوصفى .:

من أجل اثراء الدراسة بالحصول على معلومات حول بعض المتغيرات غير الموجوده فى الوثائق والسجلات ، فقد تم استخدام اسلوب المسح الاجتماعى على عينة مكونة من مائة شخص من أعضاء النخبة الوزارية ، وبسبب سفر بعض اعضاء النخبة الوزارية ، والصعوبة فى الحصول الى البعض الآخر فقد تم اختيار عينة قسدية من النخبة الوزارية الموجوده .

وبالإضافة الى ذلك فقد تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية والمكثفة مع بعض الأعضاء لمحاولة التعرف على المعايير التى كانت تستخدم لأختيار أعضاء النخبة فى الوزارات المتعاقبة فقد تم اجراء المقابلات الشخصية فى الفترة ما بين ١٩٦٧/٧ الى ١٩٦٨/١٠ من قبل الباحث شخصياً .

مجتمع الدراسة، وعينه الدراسة:

بما ان مجتمع دراستنا هم الوزراء الذين تقلدوا حقائب ومناصب وزارية فى الفترة من ١٩٦٩ لغاية ١٩٨٥ ، لذا تم اختيار عينه قسديه من المجتمع الأصلي البالغ عدد أفرادهم ٤٢٧ شخصاً عينه مقدارها حوالي ١٥٠ شخصاً يمثلون الذين تقلدوا مناصب وزارية، ولكن عندما تم توزيع الأستماره أتضح بأن هنالك حوالي ٣٥ حالة كانت توجد أسباب موضوعية لم يستطيع الباحث مقابلتهم أو الحصول على أي معلومات عنهم، بأعتبارهم يقيمون فى دول مختلفة خارج السودان ويرفض ذويهم بتزويد الباحث بأي بيانات عنهم، وهنالك كذلك ١٥ حالة متوفون وليس لذويهم أي معلومات يستطيع الباحث الحصول عليها من خلال المصادر الأخرى فعليه فكان حجم العينه الفعلية المستخدمة فى هذه الدراسة حوالي ١٠٠ حالة.

وبهذا يشمل مجتمع الدراسة حوالي عشرون تشكياً وزارياً يبدأ من الفترة ١٩٦٩ ولغاية ١٩٨٥ .

متغيرات الدراسة:

لكى يتسنى للباحث من الأجابه عن التساؤلات التي تتضمنها هذه الدراسة، لذا كان من الضروري جمع قدر كافي من البيانات لهؤلاء الأعضاء المشمولين فى عينه البحث لهذا وضعت هذه المتغيرات التالية لكى تعين الباحث من جمع بياناته منها:

الجنس، الديانة، تاريخ الميلاد، مكان الميلاد، المنصب الحالي، مكان الأقامة عند أشغالك المنصب الوزاري لأول مره، المستوى التعليمي، التخصص الدراسي، مكان الدراسة، وأسم المعهد أو الجامعة، بالإضافة الى ذلك جمعت بيانات عن الخلفيه الأسريه والحاله الثقافيه تعليم الأب، أسم القبيلة أو العشيرة، وظيفة الأب، أملاك الأب التجارية، الطبقة الاجتماعية، انتماء الأب لاي حزب سياسي، عدد اللغات، أسماء اللغات، الخلفيه الوظيفيه والتدرج الوظيفي وتشمل الوظائف الحكومية، وجمعت معلومات عن الأنتماء السياسي والايولوجي، أسماء الأحزاب السياسييه، المواقع السياسييه، الفتره الزمنيه التي قضاها في المنصب الوزاري، العمر عند تسليم المنصب الوزاري، والوظيفة عند ترك المنصب الوزاري، معرفة الرئيس، تبؤ المنصب الوزاري عن طريق من، طبيعة الحقيه الوزاريه، عدد الوزارات التي توليتها. وبالإضافة لاي معلومات أو ملاحظات تفيد البحث بصورة عامه.

بالرغم من شمول تلك المتغيرات على بيانات أساسيه الا انه تم الأستغناء عن متغيري الوظيفة في القطاع الخاص والدخل للأسرة رقمياً والأستعاضه عنه بمتغيري المنصب الحالي، وملكيه الوالد المنتجه وذلك للصعوبه التي واجهت الباحث في الحصول على معلومات عن هذين المتغيرين، وتعتبر تلك المتغيرات المذكورة أنفاً مهمه لتحليل النخبه السياسيه في السودان.

مصادر جمع البيانات:

تعددت مصادر جمع البيانات عن المتغيرات التي تتضمنتها هذه الدراسة الى:

(أ) مصادر البيانات المتوفرة:

١- سجلات دار الوثائق الوطنيه في السودان من خلال الوثائق المتوفرة التي شملت على معلومات وبيانات عن أعضاء الصفوة، وقوائم تشكيل الوزارات، بالإضافة الى ذلك تم الحصول على بيانات عن الوزراء أعضاء النخبه من خلال أرشيف مجلس الوزراء، كتاب رئاسة مجلس الوزراء^(١)، واعتمدت كذلك الدراسة على البيانات المتوفرة عن السيرة الذاتية لأعضاء العينه من خلال أرشيف وكالة الأنباء السودانيه (سونا) قسم الأرشيف ومن الموسوعة Who's who الدولية الافريقيه والعربيه. ولقد جمع الباحث أيضاً معظم المعلومات عن أولئك الأعضاء من خلال السجلات الرسميه المتوفرة لهم لدى رئاسة مجلس الوزراء، وجامعة الخرطوم في مكتبة معهد الدراسات الافريقيه الآسيويه ومعجم

(١) كتاب رئاسة الوزراء، تأليف السيد/ ابو بكر عثمان محمد صالح بعنوان مجلس الوزراء وأجهزته المختلفه، ١٩٨٠ المطبعه الحكوميه.

شخصيات سودانية لمؤلفة د. علي صالح* وشخصيات سودانية تأليف يحي محمد عبد القادر، ولقد تم جمع بيانات من خلال الجرائد الصادرة في السودان التي تحوى على التشكيلات الوزارية والتعديلات التي تمت وما تقوم به من نشر للسير الذاتية للوزراء، تواريخ تشكيل الوزارات والتعديلات التي أجريت على تلك الوزارات إبان فترة الدراسة خلال حقبة السبعينات والثمانينات**.

بالطبع لم تكن تلك المصادر كافية لجميع القدر الشامل من البيانات التي تغطي متغيرات الدراسة المتعدده مما حدا بالباحث من تصميم أسئلته وأجراء مقابلات شخصية لأكمال النقص الناتج من تلك المصادر.

(ب) الأستمارات والمقابلات:

تفادياً للنقص الذي تم في المصادر والوثائق الرسمية والصحف والكتب والموسوعات، ومقارنه تلك البيانات مع غيرها، قام الباحث بتصميم أستماره أعدت خصيصاً لغاية هذا البحث، وتم توزيعها من قبل الباحث شخصياً، بحيث قام الباحث بالزيارة الشخصية وأجراء المقابلة ومن ثم يتم بتعبئة الأستماره بحضور المبحوث، لسد أي نقص، وكان هذا الأسلوب أكثر نجاعة في سد الثغرات والنقص الذي يتم في الحين والآخر، وكان في حاله عدم وجود الشخص المعنى يتم زيارة أقاربهم "الدمويين" كالأب أو الأبن حتى يتم للباحث من أجراء مقابلة معمقه تعطيه كثير من البيانات التي أستفاد منها البحث.

لهذا جاءت هذه الزيارات والمقابلات التي أجزاها الباحث شخصياً مع الأعضاء المعنيين، وشكلت حوالى ٨٦٪ من العينه، بينما غطت باقي المصادر والسير الذاتيه حوالى ١٤٪ وكان الباحث حريصاً على أستلام الأستماره من قبل الوزير شخصياً مما كلف الباحث جهداً جباراً نتيجة هذا العمل.

* كتاب/ علي صالح، موسوعة ومعجم الشخصيات السودانية ١٩٧٨.

** جمعت البيانات من الجرائد التالية:

جريدة الصحافة سنة ١٩٧٤، العدد ٥٢٣، جريدة الأيام سنة ١٩٧٤، العدد ٥٣٧-٥٤٠، جريدة القوات المسلحة سنة ١٩٧٦، العدد ٥٥٦ جريدة الرأى العام، العدد ٥٤١، جريدة الصحافة سنة ١٩٧٧، العدد ٥٦٩، جريدة القوات المسلحة سنة ١٩٧٨ العدد ٥٨١ جريدة الصحافة سنة ١٩٨٠ العدد ٦٠٤-٦٠٦، جريدة الأيام سنة ١٩٨٢ العدد ٦٢٣، جريدة الصحافة سنة ١٩٨٣ العدد ٦٢٧.

الصعوبات التي واجهت البحث:

جابهت الباحث بعض الصعوبات والتي حاول تجاوزها من خلال رسائل التغطية التي كانت مع الباحث أو من خلال الشرح المتمثل بأن هذا البحث مشروع تخرج لنيل درجة الماجستير فقط، وتمثلت الصعوبات في الآتي:

أولاً: كانت هنالك عدة تساؤلات في اختيار هذه المرحلة الزمنية الحرجة في تاريخ السودان السياسي، وبالذات النخبة الوزارية لفته مايو، باعتبار ان ثورة مايو جاءت نتيجة انقلاب عسكري، فبالنظرة لم يكن لأعضاءهم شرف الانتساب للنخبة السياسية، لهذا جاء استيضاح الباحث لتوضيح الأسس والمبررات التي جعلته يستخدم هذا المفهوم لما لهذا المفهوم من ارتباط بالقوة السياسية، وأيضاً بأن ثورة مايو قامت بطرح شعار تأهيل عدد من النخب ضمن مجموعة التكنوقراط والأكاديمين والمتقنين الذين شكلوا لها قيادتها الفكرية والسياسية والتنفيذية خلال الحقبة الزمنية موضوع البحث.

ثانياً: كانت بعض المصادر تتناقض في بياناتها مما جعل الباحث بالرجوع لأكثر عدد من المصادر ومقارنتها بعضها البعض ومن ثم إجراء مقابلات شخصية معمقة حتى يتأكد من ان تلك البيانات تماماً كانت صحيحة، وهذا ما جعل الباحث يسافر داخل حدود السودان قاطعاً المسافات بين مدينة وأخرى حوالي أكثر من ٦٠٠ كلم لجلب معلومه صحيحة او مقابله أحد أفراد العينة المقيم في تلك المنطقة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاتصال به.

ثالثاً: واجهت أيضاً الباحث صعوبه في الحصول على بيانات مباشرة ورقميه عن متغير دخل الاسرة قبل العمل بالوزارة، مما أستعاض بمتغير آخر وهو ملكية الوالد للملكية المنتجة والتي أعطت مؤشراً كبيراً في معرفة المستوى المعيشي للشخص المعني مباشرة.

رابعاً: واجهت الباحث صعوبه أخرى تتمثل في ادخال أعضاء مجلس الشعب والاتحاد الأستراكي (التنظيم السياسي لثورة مايو) وكانت وجهة نظر الباحث هنالك صعوبه بأن أعضاء الاتحاد الأستراكي ومجلس الشعب أنذاك الفترة ليس لديهم الأهمية أو القوة السياسية التي يأخذونها من خلال مركزهم هذا، بل يجب ان تكون دراسة أخرى فيما بعد، فأخذ الباحث المؤسسة الوزارية باعتبارها مهمه.

خامساً: الغموض الفكري الذي يميز الأدب النخبوي بوجه عام. فالمفاهيم الأساسية مثل النخبة والنفوذ والسلطة لم تعرف بعد تعريفاً دقيقاً ولم توضح الفروق فيما بينها بشكل يسمح باستخدامها في بناء النخبه فيما بعد.

أجراءات البحث:

(أ) ترميز البيانات:

قام الباحث بأعداد دليل ترميز خاص لتلك البيانات للمتغيرات التي جمعت للدراسة، من خلال إعطاء رقم خاص Code لاي متغير ومن ثم قام الباحث أيضاً بتفريغ البيانات الخاصة لاي حكومة، والتعديلات التي أجريت عليها، وشملت كذلك تفريغ المستويات التعليمية لأعضاء العينة في المجالس الوزارية المختلفه ومستوياتها كل على حده.

(ب) إدخال البيانات الى جهاز الكمبيوتر وأخراجها منه:

تم إدخال البيانات الى الكمبيوتر، وقام الباحث بتدقيق تلك البيانات قبل إدخالها وأخراجها من الكمبيوتر، بحيث تم التأكد بان تلك الأرقام أدخلت بالشكل التام والصحيح وقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS للتعامل تلك المتغيرات.

(ج) أساليب تحليل البيانات وعرضها:

أستخدم الباحث نظام spss الذي من خلاله الحصول على وصف شامل للخصائص من تكرارات ونسب وانحراف معياري ووسيط لتلك المتغيرات بصورة عامه.

(د) الإجراءات المتبعة في عرض البيانات

للتأكد من تحقيق الموضوعية وتحقيقاً للتساؤلات التي وضعت لهذه الدراسة، سوف يقوم الباحث بإتباع الأسلوب الآتي في عرض بياناته في الفصل القادم:

- أ. تعرض البيانات بشكل عام تعطى انطباع عن التركيب الاجتماعي والاقتصادي للنخبة السياسية وفي الفترة ١٩٦٩-١٩٨٥ من خلال عرضها في جداول وعمل تكرارات لها.
- ب. مناقشة النتائج والتوصل لأهم المتغيرات المؤثرة في اختيار النخبة السياسية الوزارية في السودان.

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنخبة الوزارية
السودانية في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٥ م

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنخبة الوزارية السودانية في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٥ م

يقوم هذا الفصل بعرض للنتائج الأولية للدراسة، وذلك من خلال وصف وتحليل متغيرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنخبة الوزارية السودانية. لقد شهدت الحقبة الزمنية في الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٥م، عشرون مجلساً وزارياً، ابتداءً من اول تشكيل وزارى في عام ١٩٦٩ وانتهاءً بأخر تشكيل وزارى في عام ١٩٨٤، وذلك بمعدل وزارة كل عشرة اشهر تقريباً حيث حدثت خلال تلك الفترة المنصرمة، تباينات كبيرة في تركيبة الخلفية الاجتماعية والسياسية للنخبة الوزارية. لهذا سيتم عرض لتلك المتغيرات خلال تلك الحقبة الزمنية استناداً على المعلومات المتوفرة في الوثائق، والاعتماد على نتائج المسح على العينة فيما يتعلق بالمتغيرات غير المتوفرة في الوثائق.

١ - الخصائص الديموغرافية والجغرافية:

تتضمن هذه الخصائص كل من المتغيرات التالية:-

الجنس، والديانة، والعمر، والمناطق الجغرافية، التي قدم منها أعضاء النخبة الوزارية في السودان، وسوف نعرض هذه الخصائص لكي توضح لنا مجتمعاً مجمل التفاصيل التي تتصف بها تلك النخبة الوزارية.

١-١ الجنس:

من الواضح ان الغالبية العظمى من اعضاء الوزارات، هم من الذكور، اذ بلغت نسبتهم ٩٦%، بينما كانت نسبة الاناث ٤% فقط من اللواتي تبؤن مناصب وزارية، وبالرغم من ان هذه النسبة قليلة الا انها في معايير تلك الفترة الزمنية، (١٩٦٩-١٩٨٥)، ومقارنة مع الدول العربية الاخرى، تعتبر نسبة لا بأس بها.

وكانت طريقة تبؤن لتلك المناصب، من خلال التحاقهن بالاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي يعتبر التنظيم السياسي الممثل للسلطة حينذاك. وتعتبر الفترة الزمنية ١٩٧٦-١٩٨٧ من اكثر الفترات التي شارك فيها النساء، وجاءت مشاركتهن من خلال الكوته النسائية الممثلة في ذلك التنظيم السياسي، الذي يتضمن جميع قطاعات المجتمع النسائية والشبابية، والعسكرية والقوى الحديثة...الخ.

ويتصنف النساء الرابع : (د. حاجه كاشف، الاستاذة ام سلمى سعيد الاستاذة، نفيسه احمد الأمين، د. فاطمه عبدالمحمود) بأنهن من حملة الشهادات الجامعية والعليا، اما الحقائق الوزارية التي شغلن تتنثل في وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الرعايا الصحية، ووزارة الشباب والرياضة.

٢-١ الدين:

تشير الاحصائيات التي تبين النسبة الاجمالية لعدد المسلمين والمسيحيين في السودان عام (١٩٩٣م)، بأن نسبة المسلمين قد بلغت حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان بينما تبلغ نسبة المسيحيين ٤٪، وما تبقى من الفئات تمثل المعتقدات الافريقية ومجموعة اللادنيين وكريم المعتقدات الاخرى، وبلغت نسبتهم ٢٦٪.

وتجدر الاشارة بأن الجدول رقم (١) يعرض لنا نسبة التوزيع الديني لعينة الدراسة، اذا شكات نسبة المسلمين ٩٢٪ وهم الأغلبية، بينما بلغت نسبة المسيحيين ٨٪، وتشمل هذه النسبة المسيحيين المتوزعين على اكثر من اثنيه عرقيه، وهم الاقباط، والجنوبيين ومجموعة الارمن والاغريق.

بالرغم من ذلك لم يخلو اي تشكيل وزاري من تمثيل مسيحي بوزير على الاقل، وفي كل الوزارات المتعاقبة، ولقد زادت تلك النسبة لتصل الى ثلاثة وزراء.

جدول رقم (١)

التوزيع الديني لعينة النخبة السياسية الوزارية

(١٩٦٩ - ١٩٨٥)

النسبة المئوية	العدد	الديانة
٩٢٪	٩٢	المسلمون
٨٪	٨	المسيحيين
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

وتعكس الخلفية الدينية للنخبة الوزارية في العينة عدم وجود تمثيل للأديان الأخرى وخاصة الإفريقية منها.

٣-١ العمر :

من الجدير بالذكر، أن متغير العمر يعتبر من المتغيرات المهمة لفهم وقياس، الفترة الزمنية التي اكتسبت الشخص التاريخ السياسي والممارسة التي تساعده، فيما بعد على تبؤ المنصب الوزاري.

بالإضافة الى ذلك، هنالك اهتمام كبير من الدراسات التي تهتم بالخلفيات الاجتماعية للصفوات السياسية، إذ تعتبر معظم هذه الدراسات بأن متغير العمر من المتغيرات المهمة، وذلك لأنه يعتبر مؤشراً للقوة، أي ان القوة السياسية تزداد مع ازدياد العمر، وايضاً على مدى الاستقرار السياسي من جهة وعلى مدى تركيز السلطة بأيدي كبار السن من جهة اخرى. كما تشير كل من دراسة (عسيري والمنوفي عن النخبة السياسية في الكويت)، (فراي عن الصفوة السياسية في تركيا)، (شذى البطاينة عن النخبة في الاردن)،، (مايسة الجمل عن النخبة في مصر).

ويوضح لنا الجدول رقم (٢) التوزيع العمري لأفراد عينة الدراسة، وتشير البيانات، بأن اكثر من خمس العينة من الوزراء الشباب (دون سن ال ٣٥سنة) ٤٦٪ هم دون الاربعين عام، كما تشير البيانات أن النسبة الاكبر (٥٩٪) تتركز بين الفترة (٤٠-٥٠ عاماً) والباقيون فوق الخمسين، وبلغ الوسط ٤٣ عاماً، بينما الوسيط ٤٤ عام، والانحراف المعياري ٧,٦٥ عام.

بالرغم من الارتفاع النسبي للمعدل الا ان هنالك عناصر شابه وفدت الى صفوف النخبة الوزارية، قد يعكس ذلك حقيقة الوضع بالنسبة لهذا النظام حيث انه من المرجح مع مضي الوقت بدأت تدخل عناصر شابة جديدة على العمل السياسي.

جدول رقم (٢)
التوزيع العمري لأعضاء عينة النخبة السياسية عند تبؤ المنصب

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
١٪	١	٢٩-٢٥
٨٪	٨	٣٤-٣٠
١٣٪	١٣	٣٩-٣٥
٣٤٪	٣٤	٤٤-٤٠
٢٥	٢٥	٤٩-٤٥
١١٪	١١	٥٤-٥٠
٦٪	٦	٥٩-٥٥
٢٪	٢	٦٠ فما فوق
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

الانحراف المعياري ٧,٦٥

الوسيط ٤٤

الوسط ٤٣

جدول رقم (٣)
معدل العمر عند التعيين في الوزارة وفترة العمل السياسي
لأعضاء عينة النخبة الوزارية ١٩٦٩-١٩٨٥

متوسط السن	معدلات الاعمار
٤٤ سنة	معدل العمر عند تولي اول منصب وزاري
٤,٥ سنة	معدل الخدمة في النخبة الوزارية
٤٨,٣ سنة	معدل العمر عند ترك الوزارة

تشير البيانات في الجدول رقم (٣)، بأن نسبة الوزراء الشباب كانت واضحة بالرغم من الارتفاع للمعدل، وكانت نسبة الخدمة في النخبة الوزارية ايضا غير عالية وذلك للتغيرات التي مرت بها التشكيلات الوزارية.

١-٤ الخلفية الجغرافية للنخبة السياسية.

يوضح لنا الجدول رقم (٤) استعراض للأنتماء الجغرافي لأفراد عينة النخبة الوزارية خلال فترة الحقبة النميرية، وتشير البيانات ان غالبية الوزراء قد قدموا من منطقة الخرطوم وان هذه المنطقة هي الرافد الاكبر للنخبة الوزارية حيث بلغت ٤٢٪، ثم جاء الاقليم الأوسط في المرتبة الثانية بنسبة ١٧٪، واقترب الاقليم الشمالي من المرتبة الثالثة بنسبة ١٣٪.

ونلاحظ مما تم ذكره، ان معظم الوزراء جاءوا من العاصمة (الخرطوم)، وذلك باعتبار العاصمة مركز ثقل للنشاط الاقتصادي والتجاري والسياسي، وايضا لتركز معظم الاثنيات والقبائل الاخرى التي قدموا من جميع انحاء السودان، وتعتبر مدينة ام درمان لوحدها العاصمة الوطنية لدولة المهديه السابقة، التي تحتوي على مواطنين أو سكان من مختلف الخلفيات الاثنية والقومية لهذا ساعدت بتميز العاصمة عن غيرها من المدن السودانية وبالإضافة لتركز اعضاء النخبة الوزارية في العاصمة جاء من خلال استئثار العاصمة بمجمل النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك باعتبارها واجهة البلاد للعالم الخارجي، وتمتعها بكافة وسائل الاتصالات التي تتيح للشخص سهولة اجراء كافة معاملاته، ووجود عوامل تساعد في اثراء فكره من خلال توفر المكتبات ودور الأدب والسياسية.

جدول رقم (٤)

توزيع افراد العينة وفقاً لأصولهم الجغرافية حسب الاقاليم

١٩٦٩-١٩٨٥

الاقليم	العدد	النسبة المئوية
العاصمة القومية*	٤٢	٤٢٪
الاقليم الشمالي	١٣	١٣٪
الاقليم الشرقي	٦	٦٪
الاقليم الاوسط	١٧	١٧٪
الاقليم الغربي	٦	٦٪
غير معروف	١	١٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

* يشمل المصطلح، مدينة الخرطوم، وبحري وام درمان

١-٥ مكان الإقامة عند اشغالك المنصب الوزاري:

يوضح لنا الجدول رقم (٥) توزيع أماكن إقامة الوزراء عند استلامهم المنصب الوزاري، وتشير البيانات بأن الوزراء القاطنين في العاصمة القومية يمثلون الاكثريّة الكبرى حيث بلغت نسبتهم ٩٤٪ بينما بلغت نسبة الوزراء القاطنين في المناطق الاخرى ٦٪. ونلاحظ مما تقدم بأن نسبة الوزراء من العاصمة تدل على ان احتكاكهم مع اصحاب القرار، ومجموعة (الشلل) والاصدقاء وزملاء الدراسة والدفعة في العمل العسكري تتيح الفرصة للتعين في المنصب الوزاري، وفي مقابلة مع الوزير بابر التوم^(٢) قال: (بأن النميري كان يعين وزراءه من زملاءه الذين درسوا معه في مدرسة حنتوب الثانوية التي تقع في مدينة ودمني في الاقليم الاوسط).

وهذا بالطبع يعطينا مؤشر آخر في دور العلاقات الشخصية بين الوزراء تلعب دورا في تبوؤ الوزير لمنصبه وبخاصة ابان تولي النميري في فترة السبعينات وبداية الثمانينات، مما يؤكد ايضا بأن دور هذه العلاقات التي استمرت في مجمل التشكيلات الوزارية التي جرت على نظام حكم الرئيس النميري في تلك الفترة.

جدول رقم (٥)

مكان الإقامة عند اشغال المنصب الوزاري لأول

مرة لأعضاء عينة النخبة الوزارية

١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	العدد	المحافظة
٩٤٪	٩٤	العاصمة القومية
١٪	١	الايض
٣٪	٣	الولايات الجنوبية
٢٪	٢	ودمني
١٠٠	١٠٠	المجموع

(٢) مقابلة مع الوزير بابر التوم في الخرطوم بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٩.

٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية

تشمل هذه الخصائص:

متغير الخلفية الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والطبقة الاجتماعية، واللغات التي تقيس لنا خصائص تلك النخبة السياسية الوزراية في السودان، وتأتي هذه الخصائص بدور المؤشر الى معرفة التفاصيل الشاملة والمركزة لمجتمع دراستنا.

٢-١ المستوى التعليمي / الخلفية التعليمية

يعتبر متغير الخلفية التعليمية، من اهم المؤشرات التي ينظر لها عند دراسة النخب في مجتمعات العالم الثالث، ويعطي التعليم معيار كبير في تقدير المستوى التتموي لتلك المجتمعات.

لذا فان المستوى التعليمي ومجال التخصص لأفراد النخبة السياسية في دول العالم الثالث، لهو مؤشر ذات دلالة، بأولويات التنمية لنظام أي حكم، علاوة لما يكسب التعليم الشخصي في تلك المجتمعات مكانه اجتماعية عالية، وبالعكس عن نظرة التعليم في المجتمعات الغربية.

فالسودان يعتبر إحدى دول العالم الثالث، فبعد الاستقلال مباشرة بدأ في سودنة مؤسساته ودوائره الحكومية، مما أدى الى العمل في إبتعاث ابناءه للحصول على التعليم الحديث ولقد اتاحت مجانية التعليم من قبل الدولة، فرصاً جديدة لاكمال دراساتهم العليا في الجامعات الاجنبية وبخاصة لأبناء الطبقات المتوسطة. وهذا خلق اجيال من المهنيين والاكاديميين والتكنوقراط الذين قاموا بأداء ادوارهم الكبيرة في عملية تأسيس البنية التحتية و Infrastructure و التنمية كركيزة داعمة لاقتصاديات البلاد فيما بعد.

جدول رقم (٦)

المستوى التعليمي داخل كل وزارة

لأعضاء النخبة الوزارية في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٥

الدبلوم المتوسط		البكالوريوس		الماجستير		الدكتوراه		المجموع	الوزارة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		التاريخ
١٤,٢٨	٣	١٩,٠٤	٤	٢٨,٥٧	٦	٣٨,٠٩	٨	٢١	٦٩/٥/٢٥
٩,٥٢	٢	٣٠,٤٣	٧	٢١,٧٤	٥	٣٠,٤٣	٧	٢٣	٦٩/٦/١٩
٢٠,٨٣	٥	١٢,٥	٣	٢٠,٨٣	٥	٣٧,٥	٩	*٢٤	٦٩/١٠/٢٨
١٧,٣٩	٥	١٧,٣٩	٤	٢١,٧٤	٥	٣٤,٧٨	٨	*٢٣	٧٠/٧/٢١
٢٨,٥٧	٦	٩,٥٢	٢	٢٣,٨١	٥	٣٣,٣٣	٧	*٢١	٧٠/١٢/٢٢
٣١,٥٨	٦	١٠,٥٣	٢	١٠,٥٣	٢	٤٢,١٠	٨	*١٩	٧١/٢/١٢
٢٧,٧٨	٥	١١,١١	٢	١٦,٦٧	٣	٣٨,٨٩	٧	*١٨	٧١/٨/٣
٤١,٦٧	٥	١٢,٥	٣	٢٠,٨٣	٥	٤١,٦٧	١٠	*٢٤	٧١/١٠/١٤
١٦,٦٧	٤	٢٠,٨٣	٥	١٦,٦٧	٤	٤١,٦٧	١٠	*٢٤	٧٢/٤/١٦
٤,٧٦	١	١٩,٠٥	٤	١٩,٠٥	٤	٥٢,٣٨	١١	*٢١	٧٢/١٠/٩
١٢,٥	٢	١٢,٥	٢	١٨,٧٥	٣	٥٦,٢٥	٩	*١٦	٧٣/٥/١٠
١٠,٥٧	٢	٢١,٠٥	٤	٢١,٠٥	٤	٤٧,٣٧	٩	١٩	٧٥/١/٢٥
٢٣,٨١	٥	٢٣,٨١	٥	١٤,٢٨	٣	٥٢,٣٨	١١	٢١	٧٦/٦/١٠
٩,٥٢	٢	٢٣,٨١	٥	١٤,٢٨	٣	٥٢,٣٨	١١	٢١	٧٧/٢/٩
١٧,٣٩	٤	١٣,٠٤	٣	١٧,٣٩	٤	٥٢,١٧	١٢	٢٣	٧٧/٥/٢٩
١٥,٧٩	٣	٢١,٠٥	٤	١٥,٧٩	٣	٤٧,٣٧	٩	١٩	٧٩/٢/١
١٥	٣	٢٠	٤	١٠	٢	٥٥	١١	٢٠	٨١/١١/٢٤
٥	١	١٥	٣	٢٠	٤	٦٠	١٢	٢٠	٨٣/٩/٨
١٤,٨١	٤	١٤,٨١	٤	٢٥,٩٢	٧	٤٤,٤٤	١٢	٢٧	٨٤/٥/١
٨,٦٩	٢	٢٦,٠٩	٦	٢١,٧٤	٥	٤٣,٤٨	١٠	٢٣	٨٥/١/١٠
١٧,١	٧٨	١٧,٨	٧٦	١٩,٢	٨٧	٤٤,٧	١٩١	٤٢٧	المجموع

* يوجد وزير لا يحمل مؤهل جامعي.

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع الدرجات العلمية للوزراء داخل كل وزارة من عام ١٩٦٩-١٩٨٥، وتشير هذه البيانات، لوجود نسبة عالية من حملة الشهادات الجامعية، خاصة من حملة الدكتوراه بلغ مجموعهم ١٩١ بنسبة (٤٤,٧%) وزيراً، بينما بلغ عدد حملة

الماجستير، ٨٧ بنسبة (٢٠,٤٪) وزيراً وحملة البكالوريوس ٧٦ بنسبة (١٧,٨٪) وزيراً، وأخيراً حملة الدبلوم المتوسط ٧٣ بنسبة (١٧,١٪) وزيراً.

ونلاحظ مما سبق بأن نسبة حملة الشهادات العليا وبخاصة الدكتوراه كانت في ثبات تام بحيث بلغت أعلى النسب منذ بداية تشكيل أول مجلس لابل ازدادت في المجالس الوزارية خلال الفترة الزمنية الأخيرة إلى آخر مجلس، وجاء هذا الثبات لما كان يطرحه النظام السياسي من برامج التنمية التي تحتاج لمجموعة من الأكاديميين يقودوا لها ما سمته تلك الحكومة (بالاستراتيجية العلمية) لمشاريع التنمية وبخاصة في حقبة السبعينات ونهاية السبعينات وقد يعكس ذلك توجه باستخدام التكنوقراط في الوزارات المتتابعة.

وأدت هذه النسب العالية من الأكاديميين حملة الدرجات العلمية الأخرى مؤشراً أخرى بأن الحقبة الزمنية ١٩٦٩-١٩٨٥ كانت من أكثر الحقب تمثيلاً للنخب الأكاديمية التي قادت لها برامج التصحيح الاقتصادي والمساعدة وبرامج التنمية التي كان ينادي بها النظام السياسي آنذاك.

وقد عزز هذا الاستنتاج لمقابلة مع الوزير السابق زين العابدين محمد عبدالقادر^(*) من خلال المقابلة الشخصية حين قال: (بأن الكفاءة العلمية كانت من المعايير المهمة التي كان يستخدمها النميري في تعيينه للوزراء، دون أخذ للأمور الأخرى بعين الاعتبار).

(*) مقابلة مع الوزير/زين العابدين محمد احمد عبدالقادر، الخرطوم بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٦

جدول رقم (٧)
المستوى التعليمي لأعضاء عينة الدراسة
١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي والدرجة العلمية
١%	١	ثانوي عالي
١٣%	١٣	دبلوم متوسط
٢١%	٢١	ليسانس (بكالوريوس)
١٤%	١٤	دبلوم عالي
٢٠%	٢٠	ماجستير
٣١%	٣١	دكتوراه
١٠٠%	١٠٠	المجموع

تشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (٧) لأفراد عينة النخبة الوزارية للمستوى التعليمي بصورة عامة، وتوضح تلك البيانات بأن نسبة الوزراء الحاصلين على الدكتوراه بلغو ٣١% وتليهم نسبة الوزراء الحاصلين على الليسانس بلغت نسبتهم ٢١%، ثم جاءت نسبة الوزراء الحاصلين على الماجستير ٢٠%.

ونلاحظ مما سبق ذكره، ان في منتصف فترة السبعينات حاول النظام السياسي بجلب مجموعة من التكنوقراط ودمجهم في المجالس الوزارية، وتأتي نتائج عينة الدراسة هنا لتكون قريبة من خصائص مجتمع الدراسة.

٢-٢ المستوى التعليمي لأباء أعضاء عينة النخبة الوزارية:-

ان المستوى التعليمي لأباء أعضاء النخبة لا يقل اهمية عن المستوى التعليمي لأعضاء النخبة لما لذلك من اثر على المستوى التعليمي للابناء لانه يؤثر على العضو من خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الاسرة.

وتشير النتائج الى ان آباء النخبة لم يحصلوا على تعليم عال او متقدم، وان المستوى التعليمي للغالبية كان متدنياً حيث لا يوجد سوى نسبة ٢% ممن كانوا قد حصلوا على التعليم الجامعي ولكن قد تكون نسبة التعليم مرتفعة مقارنة مع نسبة التعليم لدى كافة السكان في تلك الفترة الزمنية.

ويعرض الجدول رقم (٨) المستوى التعليمي للأباء، فتشير البيانات بأن ٨٤٪ من الآباء تعليمهم ابتدائي أو أقل، بينما نسبة الآباء الذين اتموا المرحلة المتوسطة (الاعدادية) ٦٪ من عينة الدراسة، تليها مباشرة، (غير ذلك) وتشمل الآباء الذين اكملوا مرحلة تعليمهم للدبلوم المتوسط.

وتجدر الاشارة بأن مستويات تعليم الآباء لم تكن بالمستوى الكبير، بحيث يستطيع الباحث ايجاد علاقة ارتباطية بين تعليم الاب والابن، ولكن نستنتج ان تعليم الآباء تأثر بمرحلة زمنية لم يتوفر فيها التعليم النظامي، المتاح لكافة طبقات الشعب، لأن التعليم حينذاك لم يرم الى نشر الثقافة والعلم بين ابناء السودان، بقدر من تخريج موظفين وطنين يشتغلون مع الاستعمار، في الوظائف الصغيرة في البلاد، اما الوظائف الكبرى فهي كانت للإنجليز، وكان الاهالي وبخاصة زعماء القبائل لم يكونوا متحمسين لتعليم ابناءهم وتخوفهم من التعليم الغربي الذي يرون بأنه يقود ابناءهم للتصير.

جدول رقم (٨)

المستوى التعليمي لآباء اعضاء عينة النخبة السياسية الوزارية ١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
٨٤٪	٨٤	ابتدائي او اقل
٦٪	٦	اعدادي
٣٪	٣	ثانوي
٢٪	٢	جامعي
٥٪	٥	غير ذلك (*)
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

(*) يشمل حاملي درجات الدبلوم المتوسط.

٢-٣ التخصص الدراسي لآعضاء النخبة الوزارية:

يعرض الجدول رقم (٩) التخصص الدراسي للنخبة السياسية الوزارية، وتشير البيانات، بأن تخصص الاقتصاد حقق اكبر تمثيل في التشكيلات الوزارية المتعاقبة، وكانت

نسبتهم ٢١٪، ثم تلي ذلك التخصص، القانون فكانت نسبتهم بلغت ١٧٪، واحتل في المرتبة الثانية من باقي التخصصات، ثم جاء تخصص العلوم الاجتماعية بنسبة بلغت ١٣٪، وقل تخصص العلوم العسكرية، الذي كانت نسبتهم قد بلغت ١١٪، وذلك لاتاحة الفرصة للوزراء الاكاديمين الذين نادى بهم النظام السياسي آنذاك في منتصف السبعينات.

ونلاحظ من ذلك بأن التنوع في التخصص كان من العوامل التي تؤدي الى تباينات لمختلف ضروب المعرفة لدى اعضاء النخبة السياسية الوزارية في السودان، وارتفاع نسبة تخصص الاقتصاد لهي مؤشر آخر، في دور هذه النخبة الوزارية في البرامج السياسية التتموية مما يساعد في محاولة النهوض السياسي والاقتصادي.

جدول رقم (٩) التخصص الدراسي لأعضاء عينة النخبة السياسية ١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
١٪	١	لم يحصلوا على تحصيل علمي
١٧٪	١٧	القانون
١٣٪	١٣	العلوم الاجتماعية(*)
٦٪	٦	العلوم السياسية
٨٪	٨	الهندسة
١١٪	١١	العلوم العسكرية
٥٪	٥	الطب
٢٪	٢	الانثروبولوجيا
٢١٪	٢١	الاقتصاد
٥٪	٥	التربية
١٠٪	١٠	الزراعة
١٪	١	الطيران
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

(*) تشمل تخصص التاريخ، الجغرافيا، والتربية الاسلامية واللغة العربية والانجليزية.

٢-٤ مكان الدراسة العليا لأعضاء النخبة الوزارية:

تشير البيانات التي يعرضها الجدول رقم (١٠) بأن الوزراء الذين حصلوا على درجاتهم العلمية من خارج السودان قد بلغت نسبتهم ٦٩٪ من مجموع افراد العينة، وكانت بريطانيا تمثل أعلى نسبة بلغت ٥٥,٧٪، ثم تلتها الولايات المتحدة الامريكية، ٢٣,١٩٪، ثم مصر ٨,٧٩٪، وفرنسا ٥,٨٪.

وتجدر الاشارة بأن هذا التنوع في البلدان التي تخرجوا منها افراد النخبة السياسية، تعتبر (ثمان) بلدان وتمثل كلا منها ثقافات اجتماعية متنوعة، وانظمة حكم سياسي متباينة، ونستشف من هذا بأن اعضاء النخبة الوزارية في بداية السبعينات وأواخر السبعينات كانوا على اطلاع واسع وكثيف من الخبرات والآراء، بل كانوا نسبياً، اوسع اتساقاً مع التيارات المعاصرة الثقافية والاجتماعية والسياسية، داخل تلك البلدان، واكتسبت هذه النخب ايضاً قدراً كبيراً من الخبرة السياسية ولكن تشير المعلومات ايضاً بان بريطانيا قد حازت على نصيب الأسد حيث استحوذت على اكثر من الثلث وقد يعود ذلك لتاريخ العلاقة الاستعمارية بين بريطانيا والسودان.

جدول رقم (١٠)

مكان الدراسة في الخارج للحصول على الدرجات ما بعد الجامعية

١٩٦٩-١٩٨٥

الدولة	التكرار	النسبة المئوية
فرنسا	٤	٥,٨٠٪
الهند	١	١,٤٥٪
مصر	٦	٨,٧٩٪
بريطانيا	٣٨	٥٥,٧٪
الولايات المتحدة الامريكية	١٦	٢٣,١٩٪
هولندا	٢	٢,٩٠٪
سويسرا	١	١,٤٥٪
المانيا	١	١,٤٥٪
المجموع	٦٩	١٠٠٪

٢-٥ الخلفية الوظيفية/ المهنية لاعضاء النخبة الوزارية:

بالطبع تعتبر الخلفية الوظيفية من اهم القنوات والمصادر التي يتم بها تجنيد النخبة السياسية، وتأتي السيرة الوظيفية المهنية لاعضاء النخبة الوزارية، بأعتبارها المسلك التي طرقتها الاعضاء، قيل ان يرتقوا مسرح البروز السياسي، لهذا فإن الخلفية المهنية الاصلية (الرئيسية) لعضو النخبة الوزارية تعتبر نقطة الانطلاق الحاسمة للأرتقاء الى المكانة السياسية المرموقة داخل الوزارة.

تعتبر بيانات الوثائق المرتبطة بهذه الدراسة ان اعضاء النخبة الوزارية، خلال الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٨٥ قد تداولوا اكثر من مهنة واحدة، وأن الباحث ارتأى تصنيفهم في فئة معينة، انما ذلك تسهيلاً للتصنيف الوظيفي. وبالطبع لا يعني انهم لا ينتمون الى فئات مهنية اخرى ولا العكس ايضاً.

جدول رقم (١١)

الوظيفة الرئيسية لاعضاء عينة النخبة الوزارية قبل

تولى المنصب الوزاري ١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة
٢٠%	٢٠	السلك الجامعي
٨%	٨	القضاء
٢%	٢	قطاع الاعمال التجارية
٢%	٢	الطب
١٥%	١٥	الجيش
٤%	٤	الشرطة
٨%	٨	السلك الدبلوماسي
٤١%	٤١	المؤسسة البيروقراطية(*)
١٠٠%	١٠٠	المجموع

(*) تشمل وكلاء الوزارات، الامناء العاملين، ورؤساء المصالح العليا.

جدول رقم (١١)، الخلفية الوظيفية، الخاصة بأعضاء عينة الدراسة قبل توليدهم لمناصبهم الوزارية، فتشير البيانات بأن المؤسسة البيروقراطية قد استحوذت على اعلى نسبة من العينة حيث بلغت ٤١٪ بينما جاء في المرتبة الثانية اعضاء السلك الجامعي، وبلغت نسبتهم ٢٠٪ وجاء في المرتبة الثالثة اعضاء المؤسسة العسكرية المشتركة في القوات المسلحة والشرطة بنسبة ١٩٪.

بيد أن لو حاولنا دمج اكثر من قطاع وظيفي كالمؤسسة العسكرية مع السلك الدبلوماسي وبالإضافة الى المؤسسة البيروقراطية، فنجد ان النسبة تبلغ ٦٨٪ من افراد العينة وهؤلاء تم استقطابهم جميعا من المؤسسات البيروقراطية المختلفة. ونلاحظ مما سبق ان تجنيد النخبة السياسية الوزارية كان يتم من خلال المؤسسة البيروقراطية، باعتبارها الرافد الرئيسي لتلك النخبة، بينما نلاحظ ايضاً قلة تمثيل القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبخاصة مهن الاعمال التجارية، ومعظم ما شملهم المؤسسة البيروقراطية جاءوا من صفوف التكنوقراط الذين كانت تحتضنهم المؤسسة البيروقراطية المختلفة.

٢-٧ وظيفة الاباء لأعضاء النخبة الوزارية:

من المعلوم ان متغير الوظيفة، مؤشر على الخلفية الاجتماعية للفرد، وبالتالي على الطبقة التي ينضم اليها العضو في النخبة السياسية، لذلك فوظيفة اباء اعضاء النخبة السياسية تعطينا مؤشر لمعرفة الوظيفة التي يعمل وما ترتبط به هذه الوظيفة من قوة سياسية، وتقع ضمن نطاق استقطاب النخبة لها.

وتشير البيانات في الجدول رقم (١٢)، بأن هناك تقارب في بعض الوظائف، فنسبة الاباء الذين يعملون بالتجارة بلغت نسبتهم ٢٧٪، ايضاً، بينما الاباء الذين يعملون في الوظائف الحكومية كناظر مدرسة فبلغت نسبتهم ١٨٪.

ونلاحظ من هذا بأن تلك المؤشرات، تعطي دلالة في التقارب بالمستوى الوظيفي، من حيث البناء الطبقي للبرجوازية الصغيرة من ملاك الاراضي واصحاب المشاريع الزراعية المطرية.

جدول رقم (١٢)
وظيفة الاباء من اعضاء عينة النخبة السياسية
الوزارية ١٩٦٩ - ١٩٨٥

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
٦%	٦	فكي في خلوه
١٨%	١٨	ناظر مدرسة
٢%	٢	عسكري
٣%	٣	ضابط جيش
٢٧%	٢٧	تاجر
٢٧%	٢٧	مزارع
١٧%	١٧	غير مبين
١٠٠%	١٠٠	المجموع

٢-٨ الخلفية الطبقيّة لاعضاء النخبة الوزارية:

تعتبر الطبقة الاجتماعية من المعايير المهمة لمعرفة موقع عضو النخبة الوزارية وانتماءه الطبقي، وقد ارتأى الباحث في هذه الدراسة قياس الطبقة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما:

أ- الملكية المنتجة للوالد (الأب).

ب- التقييم الذاتي لاعضاء النخبة الوزارية.

(أ) يجيء مؤشر الملكية المنتجة لقياس وبيان الحالة المادية التي يتصف بها الشخص، وتجدر الإشارة بأن ابناء اعضاء النخبة السياسية ينحدرون من مستويات تملك مجموعة من العقارات والمشاريع، ويعرض الجدول رقم (١٣) ملكية الاباء من اعضاء عينة النخبة السياسية، فتشير البيانات بأن نسبة الاباء الذين يملكون عقارات بلغت ٤٠% وتشمل المباني والعمارات، اما الاباء الذين يملكون المشاريع الزراعية الكبيرة بلغت نسبتهم ٥٤%. وهذا بالطبع مؤشر بأن نسبة كبيرة من الوزراء تنحدر من جذور طبقية تأخذ كمؤشر على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها عضو النخبة الوزارية.

جدول رقم (١٣)
الملكية المنتجة للاباء اعضاء عينة النخبة الوزارية
الوزارية، ١٩٦٩-١٩٨٥

النسبة المئوية	التكرار	نوع الملكية
٤٠%	٤٠	عقارات
١%	١	شركات
٣%	٣	مصانع
٥٤%	٥٤	غير ذلك (*)
٢%	٢	لا يملك
١٠٠%	١٠٠	المجموع

(*) تشمل اصحاب المشاريع الزراعية الكبيرة والجنائن لانتاج الخضروات.

(ب) التقييم الذاتي:

تجدر الاشارة هنا بأن التركيب الطبقي داخل المجتمع السوداني ينقسم ويتوزع الى عدة عوامل اجتماعية ومتنوعة، كالثروة، والممتلكات، والاراضي والشهرة والمكانة الاجتماعية التي وصل اليها الشخص، مكتسبة اكانت ام موروثه والدخل والزواج من اسرة عريقة، وتتوزع هذه المكونات بدورها الى ثلاث طبقات هي: الطبقة العليا، الطبقة المتوسطة، الطبقة الدنيا.

نلاحظ في الجدول رقم (١٤) عندما قمنا بطرح هذا السؤال للمبحوثين عن الطبقة الاجتماعية التي يرى نفسه اقرب لها، فجاءت البيانات كالآتي: هنالك نسبة بلغت ٩٣% من الوزراء ممن عرفوا انفسهم بانهم من الطبقة الوسطى، بينما الذين عرفوا انفسهم من الطبقة العليا نسبتهم ٣% والذين عرفوا انفسهم من الطبقة الدنيا نسبتهم ٤%.

وتجدر الاشارة الى ان هذا هو تقييم ذاتي والذي قد نتج عنه تحيز بعض المبحوثين بان يضعوا انفسهم من الطبقة العليا او الدنيا اما لاسباب متعلقة بالمصطلح او لاسباب متعلقة بالتقييم والمعايير السائدة والتي قد تشجع الناس بأن يصنفوا انفسهم ضمن اطار الطبقة الوسطى تحاشيا لسلبية تفريق الشخص لذاته بانه من الطبقة العليا العالية الثراء وذات القوة والنفوذ او الطبقة الدنيا فاقدة الثراء والقوة والنفوذ ويستخلص من المتغيرين الاثنيين اللذان تم استخدامها

كدلالة على الجذور الطبقيّة لأعضاء النخبة بان الغالبية تتحدر من الطبقة الوسطى او البرجوازية الصغيرة.

جدول رقم (١٤)

التوزيع الطبقي لأعضاء عينة النخبة السياسية الوزارية ١٩٦٩-١٩٨٥

اسم الطبقة	التكرار	النسبة المئوية
الطبقة العليا	٣	٣٪
الطبقة المتوسطة	٩٣	٩٣٪
الطبقة الدنيا	٤	٤٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

٢-٨ الخلفية القبلية والاثنية لأعضاء النخبة السياسية الوزارية:

تمتاز التركيبة العشائرية والأثنية في السودان بالتباين والتعدد، إذ تبلغ المجموعات الاثنية حوالي تسع عشر مجموعة رئيسية وما يقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية، وتنقسم تلك المجموعات الى ذات اصول عربية حوالي ٤٠٪ من المجموع الكلي للسكان، ويتركزون في شمال السودان ووسطه، ٢٠٪ من اصحاب الثقافات الافريقية الذين ينتمون لأكثر من مجموعة سلالته ويتركزون في الجنوب، ٩٪ من الفور يسكنون في اقصى الغرب، و ٦٪ من البجا يتركزن في الاقليم الشرقي، ٢٠٪ من النوبين يعيشون في اقصى الشمال، بالاضافة الى ٥٪ من القبائل النيلية الحامية في اقصى الجنوب، وبالاضافة الى التنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع آخر ومماثل من ناحية اللغة حيث ان ٥١٪ من السودانيين يتحدثون العربية، بينما يتحدث ١٨٪ منهم لغات نيلية، و ١٢٪ يتحدثون لغات سودانية.^(٨٦)

وبعرض لنا الجدول رقم (١٥) التوزيع العشائري (القبائلي) لعينة اعضاء النخبة السياسية الوزارية، فتشير البيانات، بأن الوزراء الذين ينحدرون من قبيلة الجعليين ذات الاصول العربية بلغوا ٢٠٪، ثم تلاهم في المرتبة الثانية مجموعة القبائل المتفرقة وكانت نسبتهم ١٦٪.

(٨٦) محمد احمد، عبدالغفار، (١٩٨٦)، السودان وديناميكية التنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٣، ص

ونلاحظ من ذلك بأن الجدول رقم (١٦) يوضح اعضاء مجتمع الدراسة كاملة ويوضح المجموعات الاثنية، فتشير البيانات الى ان الاثنية ذات الاصول العربية كانت نسبتها ومجموعها ٢٢٦ من المجتمع الكلي وهي نسبة عالية جداً، بينما لو نظرنا لباقي الاثنيات فنجد ان تمثيلها قليل وهناك اثنيات يكاد تمثيلها لم يذكر نهائياً مثل، مجموعة الفور سكان اقصى غرب السودان، ومجموعة البيجا سكان شرق السودان طيلة فترة الدراسة. ونستنتج من هذا بأن نفوذ القبائل الحاكمة كان اقوى من بقية القبائل الاخرى، ويعكس ايضاً هيمنة الاثنية العربية على الحكم في السودان.

جدول رقم (١٥)
التوزيع العشائري (القبائلي) لعينة اعضاء النخبة
السياسية الوزارية ١٩٦٩-١٩٨٥

اسم القبيلة	التكرار	النسبة المئوية
الرباطاب	٩	%٩
الجعلين	٢٠	%٢٠
الشايقيه	٦	%٦
النوبا(*)	١٥	%١٥
الدينكا	٤	%٤
الركابيه	٣	%٣
قبائل جبال النوبا	٦	%٦
الحمير	٢	%٢
الرزىقات	٣	%٣
الكواهله	٢	%٢
الهبانیه	٣	%٣
اخرى متفرقات	١٦	%١٦
غير معروف	٤	%٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

(*) وتضم الفروع التالية، الكنوز الفديجه، السكوت، المحس، الدناقلة.

جدول رقم (١٦)
التوزيع الأثني لكل وزارة لحدّة لأعضاء النخبة السياسية
الوزارية في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٥

الوزارة التاريخ	المجموع ع	الأثنيّة العربيّة		الأثنيّة الإفريقيّة		الأثنيّة البيجا*		أقليات**		أثنيّة الفور***		أثنيّة أثيوبيا****	
		%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
٦٩/٥/٢٥	٢١	٤٧.٦٢	١٠	١٤.٢٨	٣	٩.٥٢	٢	٤.٧٦	١	-	-	٢٣.٨٨	٥
٦٩/٦/١٩	٢٣	٥٦.٥٢	١٣	١٣.٠٤	٣	٨.٦٩	٢	٨.٦٩	٢	٤.٣٥	١	٨.٦٩	٢
٦٩/٢/٢٨	٢٤	٥٤.١٧	١٣	١٢.٥	٣	٨.٣٣	٢	٨.٣٣	٢	٤.١٧	١	١٢.٥	٣
٧٠/٧/٢١	٢٣	٥٦.٥٢	١٣	٨.٦٩	٢	٨.٦٩	٢	٤.٣٥	١	-	-	٢١.٧٤	٥
٧٠/١٢/٢٢	٢١	٦١.٩٠	١٣	٩.٥٢	٢	٤.٧٦	١	-	-	-	-	٢٣.٨١	٥
٧١/٢/١٢	١٩	٥٧.٨٩	١١	١٠.٥٣	٢	٥.٢٦	١	-	-	-	-	٢٦.٣١	٥
٧١/٨/٣	١٨	٥٥.٥٥	١٠	١١.١١	٢	٥.٥٥	١	-	-	-	-	٢٧.٧٨	٥
٧١/١٠/١٤	٢٤	٥٨.٣٣	١٤	٤.١٧	١	-	-	٤.١٧	١	٤.١٧	١	٢٩.١٧	٧
٧٢/٤/١٦	٢٤	٦٢.٥	١٥	٤.١٧	١	-	-	٨.٣٣	٢	٤.١٧	١	٢٠.٨٣	٥
٧٢/١٠/٩	٢١	٦٦.٦٧	١٤	٩.٥٢	٢	٤.٧٦	١	٩.٥٢	٢	-	-	٩.٥٢	٢
٧٣/٥/١٠	١٦	٥٦.٢٥	٩	٦.٢٥	١	٦.٢٥	١	٦.٢٥	١	٦.٢٥	١	١٨.٧٥	٣
٧٥/١/٢٥	١٩	٤٧.٣٧	٩	١٠.٥٣	٢	٥.٢٦	١	١٥.٧٩	٣	٥.٢٦	١	١٥.٧٩	٣
٧٦/٦/١٠	٢١	٦١.٩٠	١٣	٩.٥٢	٢	-	-	١٩.٠٤	٤	-	-	٩.٥٢	٢
٧٦/٦/٩	٢١	٧٦.١٩	١٦	٤.٧٦	١	-	-	٤.٧٦	١	-	-	١٤.٢٨	٣
٧٧/٥/٢٩	٢٣	٧٨.٢٦	١٨	٤.٣٥	١	-	-	٤.٣٥	١	-	-	١٣.٠٤	٣
٧٩/٢/١	١٩	٦٨.٤٢	١٣	-	-	-	-	٥.٢٦	١	١٠.٥٣	٢	١٥.٧٩	٣
٨١/١١/٢٤	٢٠	٦٥	١٣	١٥	٣	-	-	١٠	٢	-	-	١٠	٢
٨٣/٩/٨	٢٠	٦٥	١٣	١٠	٢	-	-	١٠	٢	٥	١	١٠	٢
٨٤/٥/١	٢٧	٤٨.١٥	١٣	١١.١١	٣	-	-	٧.٤١	٢	٧.٤١	٢	٢٥.٩٢	٧
٨٥/١/١٠	٢٣	٥٢.١٧	١٢	١٣.٠٤	٣	-	-	٨.٦٩	٢	٨.٦٩	٢	١٧.٣٩	٤

(*) أثنيّة البيجا تسكن شرق السودان، وتمتاز بلهجاتها ولغتها الخاصّة تسمى (التبداويت) وهي من السلالة الحاميه، وتدعي بعض الفروع القبليّة المكونه لها بأنها ذات اصول عربيّة، وتتكون من مجموعة قبائل هي: اليندوه، الحلقه، البشارين، الارتيقا، الحباب، البني عامر، البلو.

(**) الاقليات المقصود بهم، مجموعة الاقباط والمغاربة وبعض اهل الشام، الذين يشتغلون في التجارة والصناعة وبخاصة الفزل والنسيج.

(***) أثنيّة الفور، تمتاز ايضا بلغتها الخاصّة وتسمى الفوراويه، وتنظيمها الاجتماعي، وتسكن أقصى غرب السودان،

وتتكون من قبائل وفروع هي: البرتو، والفلان، والمساليث والفور

(****) أثنيّة النويه، تمتاز بلغتها الخاصّة، وتسكن في أقصى شمال السودان عند الحدود مع مصر ويوجد جزء منهم في مصر في مدينة اسوان وما حولها، وتنقسم الى خمس مجموعات هي: الكنوز- الفديجه، السكوت، المحس، الدناقله.

٢-٩ المدنيين والعسكريين:

يوضح لنا الجدول رقم (١٧) التوزيع المدني والعسكري في كل مجلس وزراء لحددة، وتشير البيانات على غلبة الوزراء وبلغت نسبتهم ٧٤,٢٤٪ مدنياً في جميع التشكيلات الوزارية، وقلة نسبة التمثيل للجيش والشرطة وبلغت نسبتهم حوالي ٢٥,٧٦٪ وزيراً. ونلاحظ مما سبق ذكره بأن قلة تلك النسب من العسكريين هو لاتاحة الفرصة للمدنيين لكي يقودوا الجوانب الادارية في دواوين الدولة عندما تم رقد مجموعة من التكنوقراط، بعد حل مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧٣، واصبح النظام السياسي نظاماً رئاسياً وبموجبه اصبح النميري هو رئيس الجمهورية، فدخلت العناصر المدنية للنخبة الوزارية من هذا الجانب. فلو نظرنا في الجدول رقم (١٧) لعينة النخبة الوزارية ايضاً نجد ان نسبة المدنيين اعلى من العسكريين لنفس الاسباب الالفة الذكر.

جدول رقم (١٧)

التوزيع المدني والعسكري لاعضاء عينة النخبة الوزارية

١٩٦٩ - ١٩٨٥

النسبة المئوية	العدد	الحالة
١٥٪	١٥	ضابط جيش
٤٪	٤	ضابط شرطة
٨١٪	٨١	مدنيون
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

بينما يعرض الجدول رقم (١٨) رسداً لمجمل التركيب المدني والعسكري لجميع الوزارات التي نشأت في ٢٥/٥/٦٩ - ١٠/١/٨٥، فجاءت نسبة الوزراء المدنيين اعلى وبلغت ٦٦,٥٪ بينما بلغت نسبة العسكريين ٢٤,٦٪ وهي نسبة لا بأس بها واذا اضفنا ضباط الشرطة فتكون النسبة الكلية للعسكريين ٢٨,٢٪.

جدول رقم (١٨)
توزيع المدنيين والعسكريين في كل مجلس لحدّة
(١٩٦٩-١٩٨٥)

الوزارة	المجموع	ضباط جيش	ضباط شرطة	مدنيون
٦٩/٥/٢٥	٢١	٤	--	١٧
٦٩/٦/١٩	٢٣	٤	--	١٩
٦٩/١٠/٢٨	٢٤	٧	٢	١٥
٧٠/٧/٢١	٢٣	١٠	--	١٣
٧٠/١٢/٢٢	٢١	٧	--	١٣
٧١/٢/١٢	١٩	٧	--	١٢
٧١/٨/٣	١٨	٦	--	١٢
٧١/١٠/١٤	٢٤	٨	--	١٦
٧٢/٤/١٦	٢٤	٧	--	١٧
٧٢/١٠/٩	٢١	٤	--	١٧
٧٣/٥/١٠	١٦	٤	--	١٢
٧٥/١/٢٥	١٩	٦	--	١٣
٧٧/٢/٩	٢٣	٥	١	١٧
٧٧/٥/٢٩	٢١	٥	١	١٥
٧٩/٢/١	١٩	٢	١	١٦
٨١/١١/٢٤	٢٠	٣	١	١٦
٨٣/٩/٨	٢٠	٢	١	١٧
٨٤/٥/١	٢٧	٤	٢	٢١
٨٥/١/١٠	٢٣	٣	٣	١٧
المجموع	٤٢٧	٩٨	١٢	٢٩٥

٢-١٠ اللغات:

ان المعرفة بعدد اللغات الاجنبية من جانب افراد النخبة الوزارية، تدل بالطبع على مدى قدرة اعضاء النخبة السياسية في بناء واقامة علاقات مباشرة مع الشعوب التي تعرف تلك اللغات، وتعتبر هذه اللغات نوافذ للاطلاع على تشكيلة واسعة ومتنوعة من القيم والتقاليد. وبمعرفة هذه النخبة السياسية الوزارية لهذا العدد من اللغات، يمكنها بواسطة الصحافة او سواها من اجهزة الاعلام والاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة، ان تجعل ايدولوجيتها السياسية معروفة في اوساط عدد كبير من الشعوب.

ويوضح الجدول رقم (١٩) عدد اللغات التي يعرفها اعضاء النخبة السياسية، وماهية تلك اللغات، فتشير البيانات بأن اللغتين العربية والانجليزية كانتا اكثر تمثيلا اذ بلغت نسبتها ٨٧٪، وهذا يعني بأن معظم الوزراء يتقنون هاتين اللغتين، وبالإضافة الى اللغة الانجليزية هناك عدد جيد لغة او ثلاثة او اربع لغات مثل الفرنسية والالمانية والروسية، وهذا من ناحية اخرى، يلعب دورا في التأثيرات الثقافية لتلك اللغات التي تكسب العضو تأثيرا مباشرا على ثقافة ذلك البلاد.

جدول رقم (١٩)

عدد اللغات التي يتقنها اعضاء عينة النخبة السياسية
الوزارية ١٩٦٩ - ١٩٨٥

عدد اللغات	العدد	النسبة المئوية
لغتين	٨٧	٨٧٪
ثلاث لغات	١١	١١٪
اربع لغات	٢	٢٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٠)
اللغات الاجنبية التي يعرفها اعضاء عينة النخبة الوزارية
١٩٦٩ - ١٩٨٥

اللغة	العدد	النسبة المئوية
الانجليزية	٨٦	%٨٦
الفرنسية	٧	%٧
الالمانية	٤	%٤
الروسية	٣	%٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠

(٣) الخصائص السياسية والايديولوجية الفكرية:

تشمل تلك الخصائص المشتركة لآباء اعضاء النخبة الوزارية، في تحديد الانتماء السياسي، وطبيعة الاحزاب السياسية التي ينتمون لها واسماء الاحزاب، وايضا الايديولوجيات السياسية والفكرية التي يعتنقونها، والمناصب السياسية التي التحقوا بها قبل الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٨٥، او بعدها، وذلك من خلال الرصد لمجمل اعضاء الوزارة في التشكيلات الوزارية المتعاقبة المرتبطة بالفترة الزمنية انفة الذكر.

٣-١ الانتماء السياسي والانتماء الحزبي:-

يعتبر الانتماء الايديولوجي الحزبي من المؤشرات والمعايير المهمة لتبوء المناصب السياسية في المجالس الوزارية وخاصة في الدولة التي تنشأ احزاب للسلطة السياسية كما هو في السودان بالاضافة الى ان السودان قد عرف الاحزاب السياسية قبل الاستقلال وازدادت عددا وتنوعا بعد الاستقلال حيث ان اغلب الايديولوجيات السائدة في المنطقة كانت موجودة من اليسار الى اليمين.

وتجدر الاشارة بأن معظم الوزراء كانوا غير منتمين لاحزاب سياسية وهذا ما يؤكد بأن هؤلاء الوزراء لم تكن لهم خلفية سياسية، بينما هنالك انتماء بعد الالتحاق بالمنصب الوزاري.

فلو استعرضنا التركيبة السياسية، والايديولوجية لآعضاء مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٩/٥/٢٥، فنجده يتكون من اتجاهات سياسية وايديولوجية متباينة، اذ نجد شيوعيان وهما

(بابكر النور، هاشم العطا) وناصرين هما (بابكر عوض الله، ابو القاسم هاشم) ووطنيون دون انتماء عقائدي وهم (فاروق عثمان، وابو القاسم محمد ابراهيم خالد حسن عباس، ومأمون عوض ابو زيد، وزين العابدين محمد عبدالقادر).

بالطبع نجد ان الانتماء الايديولوجي، يعكس اتجاهات الفرد السياسية والفكرية فالجدول رقم (٢١) يشير للايديولوجية السياسية التي يعتقها اعضاء عينة النخبة الوزارية قبل توليهم مناصبهم السياسية (الوزارية) فتوضح البيانات بأن ٧٣٪ من الاعضاء توجهاتهم الايديولوجية ذات اتجاه قومي وطني، بينما ١٤٪ ذات الاتجاه الاسلامي، بينما بلغت نسبة الاتجاه الاشتراكي ١٣٪.

جدول رقم (٢١) التوزيع الايديولوجي لاعضاء عينة النخبة السياسية قبل التحاقهم بالمناصب

الوزاري ١٩٦٩ - ١٩٨٥

النسبة المئوية	العدد	الايديولوجية الفكرية
١٤٪	١٤	الاتجاه الاسلامي
٧٣٪	٧٣	الاتجاه القومي الوطني
١٣٪	١٣	الاتجاه الشيوعي الاشتراكي
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

تجدر الاشارة هنا بأن هناك اعتقادات عامة تشير الى ان توجهات النظام السياسي لتلك الحقبة الزمنية كانت ذات اتجاه شيوعي (ماركسي)، ولكن ذلك لم يتضح في الدراسة، اذ بلغت نسبة الاعضاء ذو الاتجاه الاشتراكي الشيوعي ١٣٪ فقط، وان هذه النسبة لا تؤكد التوجهات الماركسية لنظام الحكم في الفترة الدراسية المنصرمة.

فبعد انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، الذي قام به عضو الحزب الشيوعي، وعضو مجلس قيادة الثورة الرائد هاشم العطا، والذي لم ينجح، بعدها قام، النميري بتصفية اعضاء الحزب الشيوعي ومحاكمتهم، واعداد زعيمهم عبدالخالق محجوب، وتصفية القيادة العسكرية، التي قامت بالانقلاب وهم الرائد هاشم العطا وبابكر النور، وفاروق حمدنا الله، وجوزيف قرنق، والشفيح احمد الشيخ زعيم نقابة عمال السودان.

نلاحظ بعد تصفية اعضاء الحزب الشيوعي، برز للنظام فراغ ايديولوجي، لهذا جاء النميري بطرح خيار الاتحاد الاشتراكي، وتكوين تنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي نقلت قواعده من تجربة الاتحاد الاشتراكي المصري حرفياً.

وتقوم فكرة هذا التنظيم، بأنه يخطط للأتجاه السياسي الفكري للنظام السياسي، ويعتبر اداة تعبوية للقوة الشعبية عبر برامج عمل محددة، واحداث تكامل بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي (الحكومة) بحيث لا يكون هنالك تضاد ولا منافسة بينهما.

٣-٢ الانتماء الحزبي لأعضاء النخبة الوزارية:

تتصف تركيبة التوزيع الحزبي، والانتماء الحزبي قبل المنصب دورا في معرفة الخلفية السياسية والحزبية لعضو النخبة الوزارية، فتشير البيانات في الجدول رقم (٢٣) بأن الوزراء الذين انتموا لحزب النظام بلغت ٧٢٪ في حين ان الوزراء الذين كانوا اعضاء في الحزب الشيوعي بلغت نسبتهم ٦٪.

نلاحظ مما سبق ذكره، بأن المقوله التي تؤكد سيطرة اعضاء الحزب الشيوعي، على تلك الحقبة الزمنية (١٩٦٩-١٩٨٥)، وذلك ما لم تثبته البيانات مما يؤكد كذلك بأن نسبة الشيوعيين لم تكن بتلك الكثرة، وانما فقط تمثيلهم في مجلس قيادة الثورة والمجلس الوزاري الاول ١٩٦٩/٥/٢٥م بحوالي تسعة وزراء فقط.

جدول رقم (٢٢)
التوزيع الحزبي لاعضاء عينة الدراسة قبل وبعد توليهم
المنصب الوزاري

النسبة المئوية	العدد	الحزب
%٦	٦	حزب الامة
%١٠	١٠	الحزب الاتحادي الديمقراطي
%٦	٦	الحزب الشيوعي
%٦	٦	حزب جبهة الميثاق الاسلامي
%٧٢	٧٢	الاتحاد الاشتراكي السوداني
%١٠٠	١٠٠	المجموع

جدول رقم (٢٣)
رصد للتغيرات الحزبية داخل كل وزارة
١٩٦٩ - ١٩٨٥

مستقنون	الاتحاد الاشتراكي	حزب الاتحاد الديمقراطي	جبهة الجنوب	الاخوان المسلمين	حزب الامة	وطنيين	قوميين	ناصرين	شيوعيين	المجموع	تسوية/ التاريخ
٦	--	١	١	--	--	٢	٢	٣	٦	٢١	٦٩/٥/٢٥
٢	--	٢	١	--	٣	٤	٢	٢	٧	٢٣	٦٩/٦/١٩
٤	--	٢	١	--	٣	٤	٢	٣	٥	٢٤	٦٩/١٠/٢٨
٦	--	٢	١	--	٢	٢	٣	٢	٥	٢٣	٧٠/٧/٢١
٧	--	٢	١	--	٢	٢	٢	٢	٣	٢١	٧٠/١٢/٢٢
٨	--	٤	١	--	٢	١	٣	١	٣	١٩	٧١/٢/١٢
٦	--	٤	١	--	٢	٢	٢	١	--	١٨	٧١/٨/٣
٦	--	٢	١	١	٤	٢	--	--	--	٢٤	٧١/١٠/١٤
١٢	--	١	١	٤	٢	١	--	--	--	٢٤	٧٢/٤/١٦
٤	١٥	--	١	١	--	--	--	--	--	٢١	٧٢/١٠/٩
٣	١٢	--	١	١	--	--	--	--	--	١٦	٧٣/٥/١٠
٤	١٥	--	--	--	--	--	--	--	--	١٩	٧٥/١/٢٠
١	١٩	--	--	١	--	--	--	--	--	٢١	٧٦/٦/١٠
٢	١٨	--	--	١	--	--	--	--	--	٢١	٧٧/٢/٩
٣	١٨	--	--	٢	--	--	--	--	--	٢٣	٧٧/٥/٢٩
٣	١٣	--	--	٣	--	--	--	--	--	١٩	٧٩/٢/١
٢	١٥	--	--	٣	١	--	--	--	--	٢٠	٨١/١١/٢٤
١	١٠	٢	--	٥	٢	--	--	--	--	٢٠	٨٣/٩/٨
٦	٨	٢	٢	٧	٢	--	--	--	--	٢٨	٨٤/٥/١
٣	٨	--	١	٩	٢	--	--	--	--	٢٣	٨٥/١/١٠
٩٠	١٥١	٢٤	١٣	٣٨	٢٤	٢٠	١٧	١٤	٢٩	٤٢٧	المجموع

تشير البيانات في الجدول رقم (٢٣) رصد للتغيرات الحزبية لدى حكم النميري، من خلال الانتقال من اتجاه سياسي وآخر، فكانت بداية التشكيل الوزاري، يوجد تباين وتمثيل لجميع الاحزاب السياسية كأفراد فقط، فكانت هناك تمثيل للشيوعيين والناصرين والوطنيين دون لون سياسي، بالإضافة للمستقلين واعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي، استمرت هذه المرحلة الاولى من ١٩٦٩/٦/٢٥ الى ١٩٧١/١٠/١٤ بعد انقلاب ١٩ يوليو عام ١٩٧١. وبعد خروج اعضاء الحزب الشيوعي بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة قلة نسبة الشيوعيين، في حين اصبحت نسبة القوميين والوطنيين كما هي حتى عام ١٩٧٢م وكانت تلك البداية الاولى لنشوء الحزب السياسي (الاتحاد الاشتراكي السوداني) التنظيم الشمولي للنظام السياسي حينذاك.

بالتطبع زادت بل ظهرت جماعة الاخوان المسلمون والمستقلون كما هم، بل زاد
 اعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني كقوتين بعد عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٥م، وجاء عضو
 الاخوان المسلمين الرشيد الطاهر بكر، واستلم رئاسة الوزراء في عام ١٩٧٦، وهنا بدأ النظام
 السياسي في تغير ايدولوجيته السياسية بتبني القوانين الاسلامية عام ١٩٨٣ وسميت وقتئذ
 بقوانين سيبتمبر وزادت بالتطبع نسب الوزراء من الاتجاه الاسلامي (الاخوان المسلمين).
 استمر هذا التباين في دخول الاسلاميين كقوة منافسة لاعضاء الاتحاد الاشتراكي ولكن
 لم يستمر هذا العناق كثيرا فجاءت انتفاضة ابريل عام ١٩٨٥ تنهي ستة عشر عاما من حكم
 النميري على السودان.

٣-٣ الانتماء الحزبي للاباء:

تشير الخارطة السياسية قبل انقلاب مايو عام ١٩٦٩، بأن تلك الخارطة كانت موزعة
 بين الوان الطيف السياسي داخل المجتمع السوداني بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، فهناك احزاب
 سياسية مثل حزب الامة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب
 الاشقاء والحزب الجنوبي، والحزب الشيوعي، وحزب الجبهة المعادية للاستعمار.
 ونلاحظ في تركيبة، تلك الخارطة السياسية تتصف تلك التركيبة بأنها تستند لقوى
 تقليدية متمثلة في زعماء الطرق الصوفية، ورؤساء القبائل، وجاء هذا الوضع بعد الانقطاع
 للمتقنين عن جذورهم الريفية والقبلية على المستوى الزماني والمكاني، ثم ابتعادهم عن مشاكل
 وقضايا اهلهم بعد انتقالهم الى المدن او بعد صعودهم السلم الاجتماعي كموظفين، كانوا في
 الاصل ابناء فلاحين ورعاة، وهذا كرس دور رجال الدين والقبائل بسبب الحكم المحلي
 والادارة الاهلية واملاكهم لاراضي شاسعة.
 وتتصف التركيبة الحزبية هنا داخل المجتمع السوداني بميول معظم الناس وبخاصة
 المنتمين الى الاثنية لعربية المسلمة الى طائفتي الختمية والانصار، ذات النفوذ الديني
 (الصوفي)، واللذان تمثلان الوجه الديني للحزبين السياسيين، طائفة الختمية وتمثل حزبيها
 السياسي (الاتحادي الديمقراطي)، وطائفة الانصار ويمثلها حزبيها السياسي (حزب الامة).
 وتشير الدراسة ان الانتماء الحزبي للأب يؤثر على الانتماء الحزبي للابناء، وهنا
 علاقة قوية بين هذين المتغيرين.

جدول رقم (٢٤) عينة النخبة السياسية

الاحزاب التي ينتمى اليها ابناء اعضاء عينة النخبة السياسية	العدد	النسبة المئوية
اسم الحزب	٢٨	%٢٨
حزب الامة	٤٥	%٤٥
الحزب الاتحادي الديمقراطي	٣	%٣
غير ذلك (*)	٢٤	%٢٤
لا ينتمى لاي حزب		%١٠٠
المجموع	١٠٠	

(*) يشمل حزب الاشقاء وجبهة الجنوب

يعرض الجدول رقم (٢٤)، البيانات التي تشير بأن الاباء الذين ينتمون للحزب الاتحادي الديمقراطي بلغت نسبتهم %٤٥، بينما الاباء الذين ينتمون لحزب الامة نسبتهم بلغت %٢٨، اما الاباء الذين لا ينتمون لأي حزب فنسبتهم بلغت %٢٤. ونلاحظ مما سبق ذكره، ان الحزبين التقليديين حزب الامة، والاتحادي الديمقراطي شكلا اعلى نسبة تمثيل لدى معظم ابناء اعضاء النخبة الوزارية، وهذا بدوره كان له تأثيراً مباشراً، في التشكيلة السياسية لدى اعضاء النخبة من معرفتهم لتلك الاحزاب من خلال اباؤهم.

جدول رقم (٢٥)

الذين تقلدوا مناصبهم الوزارية قبل عام ١٩٦٩

الوزراء الذين تقلدوا مناصبهم الوزارية قبل عام ١٩٦٩	العدد	النسبة المئوية
تاريخ دخول الوزارة	١	٩,٠٩
١٩٦٠	٥	٤٥,٤٥
١٩٦٤	٢	١٨,١٨
١٩٦٥	٢	١٨,١٨
١٩٦٦	١	٩,٠٩
١٩٦٨	١١	%١٠٠
المجموع		

وتشير البيانات في الجدول رقم (٢٧) بأن كثرة مراحل التشكيلات الوزارية التي مرت بها فترة الدراسة، وكانت تعطي مؤشر لعدم الاستقرار السياسي الوزاري، وربما إعادة الوزير مرة أخرى مما يكرر توالي المنصب مع تعيين عضو جديد ليحتل منصب وزير آخر. فتشير البيانات بأن غالبية اعضاء العينة من الوزراء كانوا يتركون الوزارة اما نتيجة تعديل وزاري او تغيرهم بصفة فردية وبلغت نسبتهم ٧٦,٥٪، وقد توفي ٥ وزراء في عهد النميري وهم لا يزالون في مناصبهم الوزارية، في حين لم يستقيل من المنصب الوزاري سوى وزير واحد فقط وهو البروفيسور/ محمد هاشم عوض وزير التجارة عام ١٩٧٧.

الفصل السادس

نتائج الدراسة
المناقشة والتحليل
التوصيات
الملاحق
المراجع

الفصل السادس

نتائج الدراسة

لقد تم في الفصل السابق عرض مفصل للخلفية الاجتماعية السياسية والاقتصادية لأعضاء النخبة الوزارية في السودان منذ عام ١٩٦٩ - ١٩٨٥ وسوف يتم بهذا الفصل عرض ومناقشة لأهم النتائج والمتغيرات في تلك الفترة ثم نعرض للتوصيات البحثية الناتجة عن هذه الدراسة الاستكشافية من خلال مناقشة أهم النتائج للخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١. الخلفية السياسية الايديولوجية والانتماء الحزبي:

نتيجة للتغيرات التي حدثت خلال فترة حكم النميري التي امتدت الى مايقارب العقدين من الزمن والتي صاحبها تبانيات جوهرية في التركيبة الايديولوجية والحزبية للنظام السياسية لذلك فقد تم تقسيم الفترة الزمنية الى ثلاثة مراحل

١-١ المرحلة الأولى ١٩٦٩-١٩٧١:

تعتبر هذه السنوات الأولى للنظام السياسي، حيث مثلت النخبة السياسية اتجاهات ايدولوجية وحزبية مختلفة ومتعددة، حيث تضمنت النخبة الشيوعيين والقوميين والوطنيين. وأمتازت تركيبها الاجتماعية والايديولوجية بأنها تشكلت من المدنيين والعسكريين على حد سواء. ولقد رفع النظام في هذه الفترة شعار ما يسمى "بالاشتراكية العلمية"، وأعلنت في تلك المرحلة أيضاً النقلة الاجتماعية والحضارية من خلال اعتمادها على القوى الحديثة ومشاركتها في الحكم.

وامتازت البدايات الايدولوجية لهذه المرحلة بطابعها الماركسي من الناحية النظرية من خلال تبنيها لفكرة (الاشتراكية) وبتابعها الشيوعي من خلال مشاركة أعضاء ذلك الحزب، وبالإضافة الى الأعضاء الأخرى من الأحزاب والاتجاهات الأخرى، ولكن بشكل ليس حزبي واضح وإنما كانت اعتقاداتهم التي تعكس توجهاتهم، وشاركوا كمنخب سياسية لعبت دوراً في نشر توجهات النظام السياسي خلال فترة حكم النميري وتبنت فكرة البناء والتعمير التي نادى بها، النظام السياسي واستمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٧١. ويمكن اعتبار هذه المرحلة انتقالية بين النظام السابق والارث السياسي الذي سبق هذه الحقبة وبين المرحلة الثانية التي شهدت تحولاً أساسياً باتجاه الامساك بزمام المبادرة من قبل النظام ومحاولة السيطرة على العملية السياسية والنظام السياسي من قبل الرئيس نميري.

٢-١ المرحلة الثانية ١٩٧٢-١٩٨٧م

جاء انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧٢، ليكن بمثابة المراجعة الكبرى للنظام السياسي، عندما قام أعضاء الحزب الشيوعي بذلك الانقلاب الذي فشل ولم يستمر كثيراً سوى ثلاثة أيام، وبعدها سيطر النميري على الحكم مرة أخرى، وهنا شهد تغير جذري في التركيبة الحزبية للنظام السياسي بخروج أعضاء الحزب الشيوعي ودخول عناصر فردية من جماعات الإخوان المسلمين، وتبنى النظام انشاء التنظيم السياسي له الذي عرف بتنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني، كتنظيم شمولي، من خلال طرح عدم الانغلاق في أي قالب أيديولوجي بل التعامل مع كافة الأيدولوجيات بعقلانية، وحصل في هذه المرحلة أيضاً نوع من الاستقرار السياسي، عندما قام النظام السياسي بإبرام اتفاقية أديس أبابا لحل مشكلة جنوب السودان، فكانت بحق سبق سياسي واستقرار لم تتعم به البلاد من قبل، وانطوت بذلك أكبر مشكلة وطنية تواجه أي نظام حكم يمر بالسودان.

وسعى النظام السياسي في هذه المرحلة، بتوطيد دعائم الحكم من خلال تبنيه للنهج الذي طرحه، وحصلت أيضاً هنا تغيرات جذرية في تركيبة النخبة السياسية من حيث، انتماءات الطبقة والفئات التي تمثلها، وبالإضافة لحدوث تغير آخر في جانب الاستقطاب الأكاديمي والتكنوقراطي لأعضاء النخبة الوزارية.

وبالرغم من أنصاف هذه المرحلة بحدوث تنمية اقتصادية في منتصف السبعينات، إلا أن هناك نمت بؤادر، الفساد الاجتماعي والسياسي. الذي أدى بدوره لحدوث فساد وتردي في الاقتصاد الوطني فيما بعد. واتصفت تلك المرحلة أيضاً. بمشاركة للقوى الحديثة في العمل السياسي، الذي طرأ على هيكل الحكم وتجاوز كل الحقب الأخرى التي لم تكن تعبر هذه الفئات أي اهتمام ومشاركه داخل النظام السياسي.

٣-١ المرحلة الثالثة ، ١٩٧٨-١٩٨٥

تتميز هذه المرحلة من الناحية السياسية، ببروز الاتجاهات الفكرية واضحة التمثيل، فقام النظام السياسي بإبرام مجموعة من المصالحات مع أعضاء المعارضة السياسية، فشارك أعضاء من حزب الأمة، وجماعة الإخوان المسلمين، والاتحاديين في السلطة مما جعل النظام السياسي يتصف مره أخرى بما يسمى بالتنوع الفكرية وكان المكتب السياسي للتنظيم السياسي الشمولي (الاتحاد الاشتراكي السوداني)، يتشكل من كافة تلك الفئات، وبرزت أيضاً التوجهات الإسلامية للنظام السياسي، عندما تبنى قوانين الشريعة الإسلامية التي عرفت (بقوانين سبتمبر، عام ١٩٨٣)، والتي بمجيئها بدأ العدد التنازلي في انهيار النظام النميري.

وبالرغم من التباين الايديولوجي الظاهر في هذه الحقبة، الا أنه من الواضح ان التيار الاسلامي وخاصة جماعة الاخوان المسلمون كان لها وجود كبير وتأثير مهم على مجمل توجهات النظام السياسية حيث تشير البيانات الى ان نسبة الوزراء من جماعة الاخوان المسلمين قد توازت وفاقت نسبة الاعضاء من حزب الاتحاد الاشتراكي فترة أطول، بتجاوزات في تعامله مع تركيبة الواقع السوداني، بصورتها الشمولية التي أدت بالقاء كل ثقلها عندما قام النظام بالانتقاص من الجنوبيين ونقض اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢م، وحينئذ بدأت ثورة بركان الجنوب بلقى بحممه، وبروز (الجيش الشعبي لتحرير السودان) في عام ١٩٨٤، وانفجار هذا البركان مرة أخرى مما أدى الى تفاقم المشكلة من جديد.

وكل تلك الأمور قد أدت في النهاية الى اعلان انهيار النظام السياسي، لتلك الحقبة الزمنية في انتفاضة شعبية قامت بتاريخ ٦ ابريل عام ١٩٨٥، وانطوت بذلك أكبر حقبة تاريخية سياسية، في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السودانية. بالطبع كانت تلك المقدمه تمثل الاطار العام لتلك الحقبة الزمنية المرتبطة بالدراسة، التي اتخذت من التركيبة الاجتماعية للنخبة الوزارية مركزاً لها.

٢- الخصائص الديموغرافية والجغرافية:

من الواضح ان النسبة الكبرى من اعضاء النخبة الوزارية، قد جاءت من المناطق الحضرية، وبلغت نسبتها ٤٩٪ من العينة وتمثل هذه المناطق العاصمة القومية الخرطوم، وهذا يعكس تبؤ العاصمة بالنشاط الاقتصادي والسياسي والذي يشير ايضاً الى ضعف تمثيل الاقاليم الاخرى (كالجنوب) واستثناء بعض الاقاليم المتبقية كليا (الإقليم الشرقي).

٣- الخصائص التعليمية والثقافية:

لقد ابانت الدراسة بان هنالك نسبة عالية من الوزراء اعضاء النخبة السياسية السودانية، تحمل مؤهلات أكاديمية، وبلغت نسبتهم ٥١٪ وجاءوا هؤلاء من خلال ما طرحه النظام المايوي لتاهيل مجموعة الاكاديمين والتكنوقراط لكي يقودوا له برنامج التنمية الشاملة فقام باستقطاب الاكاديمين اساتذه الجامعات.

٤- الخصائص الإثنية والقبائلية:

من الواضح ايضا ان الاثنية الحاكمة، تنحدر من اصول عربية مسلمة في جميع التشكيلات الوزارية، وبلغت نسبتها ٤٥,٨٪ وهذا يوضح بالطبع عدم تمثيل لباقي الاثنيات

الأخرى التي يتكون منها البناء الاجتماعي السوداني، إلا في وزارات قليلة، بل تقل نسبة تمثيل الائتلاف الأخرى (ائتلاف البيجا)، (والفور).

٥- التوزيع المدني والعسكري:

لقد بينت الدراسة، من خلال تصنيف المدنيين والعسكريين في جميع التشكيلات الوزارية، من أول تشكيل عام ١٩٦٩-١٩٨٥، بأن نسب المدنيين كانت أعلى وبلغت ٧٣٪ وهي أعلى من نسبة العسكريين التي بلغت ١٩٪ وهذا يؤكد بروز الدور الكبير للمدنيين.

٦- الخصائص الاجتماعية:

لقد سعت الدراسة إلى التوصل إلى نتيجة تمثلت بأن الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها أعضاء النخبة الوزارية جاءت من الطبقة الوسطى وبلغت نسبتهم ٩٣٪.

٧- الخصائص المهنية والوظيفية:

من خلال الرصد وتبع الرصد الوظيفي لأعضاء مجتمع النخبة السياسية، جاءت المؤسسة البيروقراطية في المرتبة الأولى من حيث تجنيد النخبة الوزارية، وبلغت نسبتها ٤١٪.

٨- الخصائص التعليمية:

أ. فيما يتعلق بالتوزيعات لمستويات التخصص العلمي جاءت نتيجة الدراسة، بأن تخصص الاقتصادي كان من أعلى التخصصات التي يمثلها أعضاء النخبة الوزارية، وبلغت نسبته ٢١٪ وهذا الارتفاع في أعضاء حملة الاقتصاد جاء نتيجة البرامج التنموية التي طرحها النظام السياسي للنهوض بالمجتمع السوداني.

ب. لقد توصلت الدراسة فيما يختص باماكن الدراسات العليا من الخارج لأعضاء النخبة السياسية الوزارية، جاءت بريطانيا بانها البلد الأكثر وفوداً للحصول على الدراسات العليا منها وبلغت نسبتهم ٣٨٪ وهذا جاء نتيجة لاستعمار بريطانيا للسودان، وما تقدمه من منح دراسية للسودان، في سبيل تأهيل أبناءه أكاديمياً للقيام بمسؤولياتهم الأكاديمية والعلمية، داخل مجتمع السودان.

المناقشة والتحليل

لربما يأتي تساؤل موضوعي ما هو الأساس من البحث في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأعضاء النخبة الوزارية في السودان، خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٥، فيمكن لنا الحقيقة بأن تلك الخصائص تعطينا مؤشراً موضوعياً لمعرفة طبيعة هذه النخب في المستقبل وعملية دورانها، وبالإضافة لمعرفة الجهات التي تتردد أكبر قدر من الأعضاء للنظام السياسي.

ودرستنا هذه لا تدعي بأنها، أجابت على كل التساؤلات التي جاءت في سياق بحثنا، وإنما تعتبر دراسة استكشافية وصفية لمعظم تلك الخصائص المذكوره آنفاً، وبالرغم من ذلك هنالك بعض المتغيرات التي أغفلتها هذه الدراسة ليست أعتباطاً، وإنما لعدم وجود البيانات الكافية التي تبين تلك المتغيرات بكل وضوح؛ فلقد تم الاستغناء عن متغير الدخل الأسرى الذي يلعب دوراً في كشف المستوى الاقتصادي لأعضاء النخبة السياسية (الوزارية) ولكن تم الاستعاضة عنه بمتغيري ملكية الوالد المنتجة والطبقة الاجتماعية. لكي تعين الباحث على جمع قدر كافي من تلك البيانات لسد النقص لذلك المتغير.

من ناحية. أخرى لم تغفل هذه الدراسة لمتغير العلاقات الشخصية من (الشللية والدفعه والزملاء) بين أعضاء النخبة السياسية الوزارية، ولكن تم تغطية هذا الجزء من خلال المقابلات الشخصية مع معظم أعضاء عينة النخبة السياسي (الوزاري)، إذ أشارت البيانات لوجود دور كبير، لهذه العلاقات في تبوء المناصب الوزارية.

ومن هنا تم رصد لأهم المتغيرات التي لعبت دوراً هاماً وأساسياً لأعضاء النخبة الوزارية، من خلال رصد لمتغيرات الأثنية والقبلية، الذي عكس تركيبة البناء الاجتماعي، داخل المجتمع السوداني، ولقد توصلت هذه الدراسة، بتمثيل عالي للأثنية العربية المسلمة في معظم التشكيلات الوزارية.

وهذا بالطبع يعطى مؤشراً، لعدم تمثيل متساوي لباقي الأثنيات التي تشكل تركيبة البناء الاجتماعي السوداني، بل كان هنالك أبعاد لأثنيات تمثل الأساس لتركيبية البناء الاجتماعي في المجتمع السوداني كأثنية" الفور والبجا في شرق السودان وغربه.

بيد أن هذه الدراسة قامت برصد لكافة المراحل الزمنية لتركيبية البناء الحزبي والايديولوجي، لأعضاء النخبة السياسية الوزارية، فظهرت النخبة الوزارية، مع بروز أعضاء التنظيم السياسي لنظام مايو الا وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي أستحوذ كثيراً على سجل أعضاء النخبة الوزارية السودانية في تلك الحقبة المنصرمة.

وبجانب ذلك لقد وضحت الدراسة الى دور المؤسسة البيروقراطية في رقد وتجنيد معظم أعضاء النخبة الوزارية، تبوؤ مناصب قيادية داخل تلك المؤسسة وجاء النظام السياسي في أستقطابهم من أجل المساعدة بخبراتهم في مشاريع التنمية التي بدأها النظام السياسي آنذاك الفترة.

ولما كانت تلك المتغيرات لطبيعة تركيبة النخبة السياسية في السودان من الأهمية في تتبع مشاربيها، فجاء دور الطبقة الوسطى وانحدرت منها معظم أعضاء تلك النخبة، لربما يكون هذا نتيجة مؤهلاتها الاكاديمية العليا، والتي كانت واضحة عندما قام الباحث برصدها في جميع التشكيلات الوزارية للحقبة الزمنية ١٩٦٩ - ١٩٨٥، لذا فبالأهمية بمكان لابد من ايجاد أهم المتغيرات التي أثرت ولعبت دوراً بارزاً في تحديد الصفات العامة لأعضاء النخبة الوزارية والتي أنت لبروزها، فلقد كان للايديولوجيا والطبقة الاجتماعية التي جاء منها معظم أولئك الأعضاء، هي من أهم الخصائص البارزة لهذه النخبة.

بالأضافة الى هذا كله، فأن دراستنا تبين الخصائص التي تتصف بها النخبة السياسية في السودان، وتوضح مراحل التطور في المجتمع السوداني، وطبيعة النظام السياسي والحكم وتعتبر تلك التركيبة لهذه النخبة جاءت من خلال ظروف مرحلية، أفرزت قيادات جماعية جاءت من أصول بعضها طبقياً والأخر تمثل القوى الحديثة.

وعند مقارنة تلك المتغيرات مجتمعة مع المجتمعات الغربية الديمقراطية النيابية فنجد ان الحراك الاجتماعي للمجتمعات الغربية يلعب دوراً من خلال المستويات التعليمية والأكاديمية بين جماعات النخبة السياسية في تمثيل عادل لمعظم تركيبة البناء الاجتماعي لمجتمع دراستنا.

التوصيات

بالرغم من قيام البحث التحقيق الجذور الأجماعية والاقتصادية لتركيب النخبة السياسية (الوزارية)، وأتخاذ تلك الخلفيات كأداه للتحليل مهمة لكشف العلاقات التي تربط النخبة بتلك المتغيرات.

وكما أن النخبة تستخدم لتحليل النظم السياسية من خلال مكونات النظام السياسي التي تتضمن مؤسسات السياسية، ومخرجاتها ومدخلاتها، فضلاً عن الثقافة السياسية والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيراً فيها.

ويمكن الأستفاده كذلك من البحوث المستقبلية و الاعتماد الخصائص المميزة للنخبة وذلك للمقارنه بين النظم السياسية من حيث درجة الأستقرار السياسي ومدى التكامل النخبوي والتركيب الأجماعي وتأثيرها على السياسات الحكومية. ومن هنا تأتي الأهمية لهذه الدراسات المستقبلية للكشف والبحث في العلاقات الشخصية بين أعضاء النخبة السياسية لمعرفة الطرق والمسلكيات الأساسية للحصول على المناصب الوزارية.

. وبما ان هذه الدراسة تناولت النخبة الوزارية لا بد، من البحث أيضاً لتوضيح العلاقة بين الوزراء والنواب ومدى الأتسجام والتوافق الذي بينهم، ورصد التغيرات التي تحدث عبر الزمن للمجالس النيابية في السودان، وذلك لمعرفة التجانس والتماسك، وإيجاد الفروق بين النتائج التي تتوصل لها تلك البحوث المستقبلية من خلال الآتي:

١. دراسة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية (العائلية وغيرها) للنخبة وأثرها.
 ٢. دراسة مقارنة مع الدول الأخرى او المجاورة مشابهة للخروج بمفاهيم عامة حول النخبة في الدول العربية.
 ٣. دراسة تأثر هذه الخلفيات الاجتماعية للنخبة الوزارية على مجمل السياسات الداخلية والخارجية للنظام السياسي في تلك الفترة.
 ٤. دراسة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للنخب الأخرى البرلمانية، والاكاديمية... الخ.
- بيد ان لا بد من إيجاد مناهج أخرى تستخدم في مثل هذه البحوث المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي، كمنهج التحليل الشبكي، وأيضاً تجدر الأشاره للأستفاده من الأدبيات السابقة للنخبة السياسي لكي يتمكن أي باحث من تطوير أسلوب جديد ومبتكر، يتناسب مع خصوصية مجتمع دراسته.

وكما أن هذه الدراسة كمحاولة سوسيولوجية، لدراسة النخبة الوزارية في السودان، الأ انها تعطينا منطلقاً جديداً للمزيد من الدراسات التي تعين الباحثين على معرفة مجمل العوامل

والمغيرات التي تؤثر في تركيبة النخبة السياسية الوزارية في السودان، وذلك من خلال علمية التحول في تكوين وتركيب النخبة الاجتماعية أكانت أم السياسية الاقتصادية. لذا نأمل أن تكون دراستنا هذه تمهيداً لأي دراسة، مستقبلية عن النخبة السياسية في السودان مسترشدة، بما بدأت بها ومكمله ما لم تكمله هذه الدراسة باعتبارها اول دراسة استكشافية للخلفيات الاجتماعية لاعضاء النخبة السياسية الوزارية في السودان.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ١- بدر الدين، أكرم، (١٩٩١)، النخبة السياسية دراسة نظرية ومنهجية، مجلة الفكر العربي، العدد ٦٦، السنة ١٢، ص ١٥٣.
- ٢- بوتومور، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، (١٩٧٨)، الصفوة والمجتمع، دار المعارف، المعارف الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية.
- ٣- علي محمد، محمد، (١٩٨٥)، أصول الاجتماع السياسي، ج ٢، ط، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية.
- ٤- الناشف، تيسير، (١٩٧٥)، النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٨.
- ٥- البطاينة، شذى، (١٩٩٤)، الخلفية الاجتماعية للصفوة السياسية الأردنية (١٩٥١-١٩٩٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.
- ٦- الجمل، مايسه، (١٩٩٣)، النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزراية الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٧- خالد، منصور، (١٩٩٢)، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٨- حاج، حمد، محمد أبو القاسم، (١٩٨٩)، التغيير والأنظمة العالمية، البحث في جذور الأزمة، مجلة الشاهد، العدد ٤٣، آذار (مارس).
- ٩- الأيوبي، نزيه، (١٩٩٢)، العرب ومشكلة الدولة، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت.

- ١- الجمل، يحيى، (١٩٦٩)، الانظمة السياسية المعاصرة، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٢- دبله، عبدالعالي، (١٩٩٥)، طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة العدد ٣.
- ٣- زايد، أحمد (١٩٨٥)، الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسولوجية، الطبعة الأولى، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية.
- ٤- الأنصاري، حامد، (١٩٨٨)، حدود السلطة الخاصة بالناخب الحاكمة التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٣.
- ٥- دياب، أحمد إبراهيم، (١٩٨٤)، تطور الحركة الوطنية في السودان، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحث والدراسات العربية، بغداد.
- ٦- معروف، محمد سعيد، (١٩٩٣)، السودان، على درب الحضارة، دار السودان الحديث للطباعة والنشر، الخرطوم.
- ٧- خالد، منصور، (١٩٨٤)، لاخير ان لم نقلها، قسم التأليف، جامعة الخرطوم، الخرطوم.
- ٨- حاج حمد، محمد ابو القاسم، (١٩٨٠)، السودان المأزق التاريخي والمستقبلي، دار الحكمة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت.
- ٩- عمر، معن خليل، (١٩٩٢)، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، ط١، دار مجدلاوي، عمان.
- ١٠- بشير، محمد عمر، (١٩٨٩)، التعددية واشكالية النظام السياسي في السودان، في سعد الدين ابراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، عمان.

- ١- محمد أحمد، عبد الغفار، (١٩٨٦)، السودان وديناميكية التنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٣.
- ٢- ابراهيم، محمد المكي، (١٩٧٦)، الفكر السوداني اصوله وتطوره، وزارة الثقافة، المطبعة الحكومية، الخرطوم.
- ٣- رميح، طلعت، (١٩٩٤)، مستقبل السودان، ط١، دار الطبعة الحديثة، القاهرة.
- ٤- خليل، محمود، (١٩٨٦)، الأمن القومي السوداني ومشكلة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٦.
- ٥- عثمان صالح، ابو بكر، (١٩٨٠)، مجلس الوزراء اجهزته واختصاصه المطبعة الحكومية، الخرطوم.
- ٦- خالد، منصور، (١٩٧٨)، حوار مع الصفوة، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى، الخرطوم.
- ٧- صلاح الدين، غازي، (١٩٩٦)، السودان: جدلية المقومات والدور المستقبلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Kuper, Adam and Kuper Jessica, (1985), The social science Encyclopeida, Routlege, London and NewYork .
- Lenczowski, George, (1975), "Some reflection on the study of elites" in George lenzowski (ed) political elites in middle east (Washington) D. C.: American enter prise for public policy research.
- Lasswell, Harolld, (1952) et al., "The comparative study of elites series. "Elites No-1 standfor.
- Ram, Huta, (1980), "political Elites- recruitment and role in modernization" in sachindo (ed)- Elite and Development New Delhi: Concept publishing company.
- Parry, Geraint, (1970) "Political elites", prager publisher new York.
- Martin, Marger, (1987), Elites and Masses AnIntroduction to political sociology 2ed Wads Worth pubilshing company Belment, California, Adivision of Wads Worth, Inc.
- Orum, Anthony. M. (1981), "Introduction to political sociology" Englewood cliffs, N. J.: Prentice-Hall, pp. 175-179.
- Lasswell, Harold, (1971), "Politics who gets, what, when, How". New York:The Meridian press.
- Gregory, Brunk. and Thomas Minehart, (1984), "How Important is Elite Turover to Policy Change?" American Journal of Political Science, Vol. 28, No. 3 (August), pp. 559-560.

- Edinger, L. J., (1961), "Continuity and change in the Background of German Decision makers". *the Western Political quarterly*, Vol. 14, No. 1, pp. 17-25.
- 7 Hacker, A., (1961), "The elected and The Appointed: two American elites", *The American political science* Vol., 55, p. 539.
- Aberbach, J. D., and rockman, B. A., (1977), *The overlapping World of American Federal executive and congressmen*, *British Journal of Political Science*, Vol. 7, P. 23.
- 7 Ereitage, P. J.: , (1975), "The cabinet and Big Bussiness: A study of interlocks", *Social problems*, Vol. 23, p. 137.
- 7 John, Higley and Gwen Moore, (1980), "Elite Intergration in The united state and Australia" *American Political science Review*. Vol. 75. No. 3, p. 581.
- 7 Winder, R. Bayly, (1962), "Syrian Deputies and Cabinet Ministers" Part 1, *the Middle East Journal* Vol. 16, No. 4, P. 420.
- 7 Frederick, W. Frey., (1965), "Political Elites in the Turkish Republic", 1920-1970, *Cambridge M I T*, P 410.
- 7 Quandt, William., (1969), "Revolution and political leadership: Algeria, 1954-1968. *Cambridge MA: M1 T press*, p. 478.
- Dekmejian, Richard Hrair., (1971), "Egypt under Nasir: Astudy in Political Dynamics. *Albany, New York.: State University of NewYork press*, p. 169.

- Abdul-Reda Assiri, and Monoifi, Kamal., (1988), "Kuwaits" political Elite: The cabinet ministers" 1962-1986", Middle East. Vol. 42., No. 1 (Wenter), pp. 49-52.
- ↗ Drysdale, Alasdair., (1981), "The syrian political Elite, 1966-1976: Aspatial and Social Analysis", Middle East studies, Vol. 17. No. 1, (Jan) pp. 4-5.
- ↗ Turan, (1986), "The Recuritment of Cabinet Ministers as Political Process: Turkey, 1946-1979., International of Middle East studies Vol. 18, p. 145.
- ↗ Baram, A., (1989), :The Ruling political Elite Ba'th IRAQ" 1968-1986. The changing featurers of collective profile", International Journal of Middle East studies Vol. 21 P. 446.
- VanDam, Nikolas., (1978), "The syrian political Elite sectarian, regional factionalism", Middle East Journal, Vol. 32. P. 201.
- Singh, B., (1982), "Theories of political Elites, Inrothor L. S. ED Political Sociology, Meenakshi, NewDelhi p. 28.
- ↗ Michels, Robert, (1962), "Political parities: Asociological study of oligarchical Tendencies of Modern Democracy. Translated by Eden and Cedar poul. New York: Free press, p. 95.
- Mill, Wright., (1963), "The marxists", New York Dell, p. 84.
- ↗ Miliband, R., (1973), "The state in capitalist society" Quartet Books, Limited, London, p. 120.

- Dunleavy, P., and O'Leary, B., (1987), "Theories of the state" Mac Millan Education, London, P. 81.
- Kaplan, Marcos., (1986), "The Theory of state and the Third World, in state in global perspective, ed Ali-Kazancigil, (London): Gower/ UNESCO. p. 140.
- Sklar, Richard., (1976), "Post imperialism: Aclass Analysis Multinational Corporate Expansion:, Comparative Politics, Vol. 9, No. 1, (October).
- Jackson, Robert H. and Cart G. Rosberg, (1985), Juridical state hood in the crisis of Tropical African states, "Pope delivered at International political science Associations/ 3th world congress, paris.
- Kazancigil, Ali, ed., (1986), "The state in global perspective" London gower/UNESCO.
- Amin, Samer, (—), UNCTAD, IV and The new International Order, in political and state in the Third Wold, By harry Goultowne.
- Talal, Asad and Roger Owen, (!983), (eds), Introduction sociology of Developing societies the middle east. N. Y., Monthly review.
- Alawi, Hamaza., (1979), "The state in post colonial societies: Pakistan and Bangladesh in politics and Third World, ed Harry Goulbourne.

قائمة الملاحق

**الملحق رقم (١)
أسماء الوزارات الحكومية في الفترة**

١٩٦٩-١٩٨٤م

عدد الوزارات المركزية والوزراء ووزراء الدولة ونواب الوزراء وفقاً للتعديلات الأساسية

من ١٩٦٩-١٩٨٤

التاريخ	عدد الوزارات	عدد الوزراء	عدد وزراء الدولة
١٩٦٩/٥/٢٥	٢٠	٢١	---
١٩٦٩/٦/١٩	٢٣	٢٢	٢
١٩٦٩/١٠/٢٨	٢٤	٢٣	٢
١٩٧٠/٧/٢١	٢٣	٢١	٣
١٩٧٠/١٢/٢٢	٢١	١٩	٢
١٩٧١/٢/١٢	١٩	١٨	٥
١٩٧١/١/٣	١٠	١٩	٦
١٩٧١/١٠/١٤	٢٥	٢٤	٣
١٩٧٢/٤/١٦	٢٤	٢٤	٤
١٩٧٢/١٠/٩	٢١	٢١	٣
١٩٧٣/٥/١٠	١٥	١٦	١١
١٩٧٦/٥/١٠	٢١	١٩	١٤
١٩٧٧/٥/٢٩	٢٢	٢٣	١٦
١٩٧٩/٦/١	١٧	١٩	١٥
١٩٨١/١١/٢٤	١٣	٢٠	٨
١٩٨٣/٩/٨	١٣	١٢	٧
١٩٨٤/٥/١	١٧	١٧	٥

قيام ثورة مايو في ١٩٦٩/٥/٢٥
التشكيل الوزاري الاول في ١٩٦٩/٥/٢٥

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	العقيد أ ج جعفر محمد نميري
(٢)	الخارجية	بابكر عوض الله
(٣)	الداخلية	رائد/ فاروق حمد الله
(٤)	الأقتصاد والتجارة الخارجية	عبد الكريم ميرغني
(٥)	التخطيط	مكاوي ومصطفي
(٦)	التموين	جوزيف قرناق
(٧)	الحكومة المحلية	خلف الله بابكر
(٨)	التربية والتعليم	د. محي الدين صابر
(٩)	العدل	امين الطاهر الشلبي
(١٠)	الصحة	د.موريس سدره
(١١)	الزراعة والغابات	د.محمد عبد الله نور
(١٢)	الإرشاد القومي	محجوب عثمان
(١٣)	المواصلات	محمود حسيب
(١٤)	الاشغال	د.سيد أحمد الجاك
(١٥)	الرى	مرتضى احمد أبراهيم
(١٦)	الصناعة والثروة المعدنية	موسي المبارك
(١٧)	العمل	د.طه بعشر
(١٨)	الثروة الحيوانية	د.احمد الطيب عابدين
(١٩)	الأسكان	أبيل أليز
(٢٠)	الخزانه	متصور محجوب
(٢١)	شئون الرئاسة	فاروق أبو عيسى

التشكيل الوزاري الثاني في ١٩/٦/١٩٦٩

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الخارجية	بابكر عوض الله
(٢)	الداخلية	فاروق عثمان حمد الله
(٣)	الاقتصاد والتجارة الخارجية	عبد الكريم ميرغني
(٤)	التخطيط	مكاوي مصطفى
(٥)	شئون الجنوب	جوزيف قرنق
(٦)	الحكومة المحلية	خلف الله بابكر
(٧)	التربية والتعليم	د.محي الدين صابر
(٨)	العدل	امين الطاهر الشبلي
(٩)	الزراعة والغابات والانتاج والأصلاح الزراعي	د.محمد عبد الله النور
(١٠)	الصحة	د. مورييس سدره
(١١)	الارشاد والقومي	محجوب عثمان
(١٢)	المواصلات والسياحة	مقدم/ محمود حسيب
(١٣)	الاشغال	د.سيد أحمد الجاك
(١٤)	الري والقوة الكهربائية المائية	مرتضي احمد ابراهيم
(١٥)	الصناعة والثروة المعدنية	موسي المبارك
(١٦)	العمل	د.طه بعشر
(١٧)	الثروة الحيوانية	د. احمد الطيب عابدين
(١٨)	شئون الرئاسة	فاروق ابو عيسى
(١٩)	التموين	أبيل الير
(٢٠)	الدفاع	عمر الحاج موسي
(٢١)	الخزانه	منصور محجوب
(٢٢)	الشباب والرياضة	د. منصور خالد
(٢٣)	الاسكان	مبارك سناده
(٢٤)	التعاون والتنمية الريفيه	عثمان أبو القاسم

التشكيل الوزاري الثالث ٢٨/١٠/١٩٦٩

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الخارجية	بابكر عوض الله
(٢)	الداخلية	رائد: فاروق عثمان حمد الله
(٣)	الاقتصاد والتجارة الخارجية	احد سليمان
(٤)	التخطيط	عبد الكريم ميرغني
(٥)	شئون الجنوب	جوزيف قرناق
(٦)	الحكومة المحلية	رائد: ابو القاسم محمد ابراهيم
(٧)	التربية والتعليم	د.محي الدين صابر
(٨)	العدل	بابكر عوض الله
(٩)	الزراعة والغابات	د.محمد عبد الله النور
(١٠)	الصحة	د. مورييس سدره
(١١)	الارشاد والقوى	عمر الحاج موسي
(١٢)	المواصلات	محمود حسيب
(١٣)	الاشغال	د.سيد أحمد الجاك
(١٤)	الري والقوة الكهربائية المائية	مرتضي احمد ابراهيم
(١٥)	الصناعة والثروة المعدنية	موسي المبارك
(١٦)	العمل	د.طه بعشر
(١٧)	الثروة الحيوانية	هاشم العطا
(١٨)	شئون الرئاسة والشؤون الخارجية	فاروق ابو عيسى
(١٩)	التموين والتجارة الداخلية	أبيل الير
(٢٠)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٢١)	الخزانه	منصور محجوب
(٢٢)	الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية	د. منصور خالد
(٢٣)	الانتاج والاصلاح الزراعي	علي التوم
(٢٤)	التعاون والتنمية الريفيه	د.عثمان أبو القاسم
(٢٥)	الاسكان	مبارك سنادة

التعديل الوزاري الرابع ١٩٧٠/٧/٢١

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الخارجية	اللواء جعفر محمد نميري
(٢)	العدل	بابكر عوض الله
(٣)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٤)	الداخلية	فاروق عثمان حمد الله
(٥)	الثروة الحيوانية	هاشم محمد العطا
(٦)	الحكومة المحلية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٧)	التخطيط	بابكر النور
(٨)	شئون الرئاسة	مامون عوض ابو زيد
(٩)	الاقتصاد والتجارة والتموين	منصور محجوب
(١٠)	التربية والتعليم العالي	د.محي الدين صابر
(١١)	الصناعة والتعدين	احمد سليمان
(١٢)	الخزانة	محمد عبد الحليم محجوب
(١٣)	الاشغال	ايبيل الير
(١٤)	الصحة	د. طه بعشر
(١٥)	الري والقوة الكهربائية	مرتضي أحمد ابراهيم
(١٦)	النقل والمواصلات	د. سيد أحمد الجاك
(١٧)	الارشاد القومي	عمر الحاج موسي
(١٨)	الاسكان	مبارك سنادة
(١٩)	الزراعة	علي التوم
(٢٠)	التعاون والتنمية الريفية	د. عثمان ابو القاسم
(٢١)	العمل	فاروق ابو عيسى
(٢٢)	الشباب والشئون الاجتماعية	ابو القاسم هاشم
(٢٣)	شئون الجنوب	جوزيف قرناق
(٢٤)	الشئون الخارجية	معاوية احمد ابراهيم

التعديل الوزاري الخامس في ١٢/٢٢/١٩٧٠

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	العدل	بابكر عوض الله
(٢)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٣)	الحكومة المحلية	أبو القاسم محمد ابراهيم
(٤)	الداخلية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٥)	شئون الرئاسة	مامون عوض ابو زيد
(٦)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	ابو القاسم هاشم
(٧)	التربية والتعليم العالي	د. محي الدين صابر
(٨)	النقل والمواصلات	د. سيد أحمد الجاك
(٩)	شئون الجنوب	جوزيف قرناق
(١٠)	الاقتصاد والتجارة والتموين	منصور محجوب
(١١)	الري والقوة الكهربائية المائية	مرتضى أحمد ابراهيم
(١٢)	الاشغال	ابيل الير
(١٣)	الصحة	د. طه بعشر
(١٤)	الاسكان	مبارك سنادة
(١٥)	الارشاد القومي	عمر الحاج موسي
(١٦)	التعاون والتنمية الريفية	د. ابو القاسم عثمان
(١٧)	الصناعة	احمد سليمان
(١٨)	الخزانة والتخطيط	محمد عبد الحليم
(١٩)	الزراعة	علي التوم
(٢٠)	العمل	معاوية ابراهيم
(٢١)	الثروة الحيوانية	د. مامون يحيى منور
(٢٢)	الخارجية	فاروق ابو عيسى

التعديل الوزاري السادس في ١٢/٢/١٩٧١

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	العدل	بابكر عوض الله
(٢)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٣)	الداخلية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٤)	شئون الرئاسة	مامون عوض ابو زيد
(٥)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	ابو القاسم هاشم
(٦)	التربية والتعليم العالي	د. محي الدين صابر
(٧)	النقل والمواصلات	د. سيد احمد الجاك
(٨)	شئون الجنوب	جوزيف قرنق
(٩)	الاقتصاد والتجارة والتموين	منصور محجوب
(١٠)	الري والقوة الكهربائية المائية	مرتضى احمد ابراهيم
(١١)	الاشغال العامة	ابيل الير
(١٢)	الصحة	د. طه بعشر
(١٣)	الارشاد القومي	عمر الحاج موسي
(١٤)	الاسكان	مامون سنادة
(١٥)	التعاون والتنمية	د. عثمان ابو القاسم
(١٦)	الصناعة والتعدين	احمد سليمان
(١٧)	الخزانة والتخطيط	محمد عبد الحلیم
(١٨)	العمل	معاوية ابراهيم
(١٩)	الثروة الحيوانية	مامون يحي منوار
(٢٠)	الحكومة المحلية	د. جعفر محمد علي بخيت
(٢١)	وزير دولة للقطاع الاقتصادي	محمد اندريس
(٢٢)	وزير دولة للقطاع الخدمات	عبد الرحمن عباس
(٢٣)	وزير دولة للقطاع الزراعي	عبد الجليل حسن عبد الجليل

التعديل الوزاري السابع في ١٩٧١/٨/٣

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	العدل	بابكر عوض الله
(٢)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٣)	الداخلية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٤)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	ابو القاسم هاشم
(٥)	شئون الرئاسة	مامون عوض ابو زيد
(٦)	النقل والمواصلات	زين العابدين محمد أحمد عبد القادر
(٧)	التربية والتعليم العالي	د. محي الدين صابر
(٨)	شئون الجنوب	أبيل النير
(٩)	الاقتصاد والتجارة	منصور محجوب
(١٠)	الصحة	د. طه بعشر
(١١)	الاسكان	مبارك سنادة
(١٢)	الارشاد القومي	عمر الحاج سنادة
(١٣)	التعاون والتنمية الريفية	د. عثمان ابو القاسم
(١٤)	الصناعة والتعدين	احمد سليمان
(١٥)	الخزانة والتخطيط	محمد عبد الحليم
(١٦)	الحكومة المحلية	د. جعفر محمد علي بخيت
(١٧)	الاشغال	لويجي أدوك
(١٨)	الثروة الحيوانية	د. محمد النصري حمزة
(١٩)	الخارجية	د. منصور خالد
(٢٠)	العمل	موسى المبارك
(٢١)	الري	يحي عبد المجيد

التعديل الوزاري الثامن ١٤/١٠/١٨٧١

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	التخطيط	اللواء جعفر محمد نميري
(٢)	الدفاع	خالد حسن عباس
(٣)	شئون الجنوب	ايل الير
(٤)	شئون رئاسة الجمهورية	ابو القاسم هاشم
(٥)	الصحة	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٦)	النقل	زين العابدين محمد احمد عبد القادر
(٧)	التربية والتعليم	د. محي الدين صابر
(٨)	شئون رئاسة مجلس الوزراء	موسي المبارك
(٩)	الاسكان والمرافق العامة	مبارك سنادة
(١٠)	الاعلام والثقافة	عمر الحاج موسى
(١١)	التعاون والتنمية الريفية	د. عثمان ابو القاسم
(١٢)	الخارجية	د. منصور خالد
(١٣)	العدل	احمد سليمان
(١٤)	الخزانة	محمد عبد الحليم محجوب
(١٥)	الحكومة المحلية	د. جعفر محمد علي بخيت
(١٦)	الانتاج الحيواني	د. محمد النصرى حمزة
(١٧)	الري والطاقة الكهربائية المائية	يحيى عبد المجيد
(١٨)	الداخلية	اللواء الباقر محمد احمد
(١٩)	التعليم العالي والبحث العلمي	بروفيسور احمد محمد الحسن
(٢٠)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(٢١)	الصناعة والتعدين	بروفيسور/ احمد عبد الرحمن العاقب
(٢٢)	الاقتصاد والتجارة	ابراهيم منعم منصور
(٢٣)	التموين	موسى عوض بلال
(٢٤)	الاقواف والشئون الدينية	د. عون الشريف قاسم
(٢٥)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	صلاح عبد العال مبروك
(٢٦)	المواصلات	د. بشير عبادي
(٢٧)	الزراعة	وديع حبشي

التعديل الوزاري التاسع في ١٦/٤/١٩٧٢

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	جعفر محمد نميري
(٢)	التخطيط	ابو القاسم هاشم
(٣)	الصحة	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٤)	النقل	زين العابدين محمد احمد عبد القادر
(٥)	التربية والتعليم	د. محي الدين صابر
(٦)	الخرانة	موسى المبارك
(٧)	التعاون والتنمية الريفية	د. عثمان ابو القاسم
(٨)	شئون رئاسة الجمهورية	مهدي مصطفى الهادي
(٩)	الاسكان والمرافق العامة	مبارك سنادة
(١٠)	الاعلام والثقافة	عمر الحاج موسى
(١١)	الخارجية	د. منصور خالد
(١٢)	العدل	احمد سليمان
(١٣)	الحكومة المحلية	د. جعفر محمد علي بخيت
(١٤)	الانتاج الحيواني	د. محمد النصري حمزة
(١٥)	الري والطاقة الكهربائية المائية	يحيى عبد المجيد
(١٦)	الصناعة والتعدين	د. احمد عبد الرحمن العاقب
(١٧)	الداخلية	اللواء الباقر محمد احمد
(١٨)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(١٩)	الاقتصاد والتجارة	ابراهيم منعم منصور
(٢٠)	التموين	موسى عوض بلال
(٢١)	الشئون الدينية والاقواف	د. عون الشريف قاسم
(٢٢)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	صلاح عبد العال مبروك
(٢٣)	المواصلات	د. بشير عبادي
(٢٤)	الزراعة	د. وديع حبشي
(٢٥)	التعليم والبحث العلمي	سر الختم الخليفة
(٢٦)	شئون رئاسة مجلس الوزراء	د. بهاء الدين محمد أدريس

التعديل الوزاري العاشر في ١٠/٩/١٩٧٢

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الداخلية	اللواء/محمد الباقر احمد
(٢)	الخارجية	د. منصور خالد
(٣)	العدل	احمد سليمان
(٤)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(٥)	الصحة	رائد، ابو القاسم محمد ابراهيم
(٦)	الاسكان والمرافق العامة	مبارك سنادة
(٧)	الحكومات المحلية	د. جعفر محمد علي بخيت
(٨)	المواصلات	د. بشير عبادي
(٩)	الاقتصاد الوطني	ابراهيم منعم منصور
(١٠)	الصناعة	موسى عوض بلال
(١١)	التخطيط	لورنس وول
(١٢)	الخزانة	ابراهيم منعم منصور
(١٣)	النقل	احمد الامين حميدة
(١٤)	الزراعة	د. وديع حبشي
(١٥)	الري والقوة الكهربائية المائيه	يحي عبد المجيد
(١٦)	الموارد الطبيعية	عبد الله الحسن الخضر
(١٧)	الاعلام والثقافة	عمر الحاج موسى
(١٨)	الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية	صلاح عبد العال مبروك
(١٩)	التعليم العالي والبحث العلمي	سر الختم الخليفة
(٢٠)	الشئون الدينية	د. عون الشريف قاسم
(٢١)	التربية والتعليم	د. محمد خير عثمان
(٢٢)	شئون رئاسة الجمهورية	مهدى مصطفى الهادي
(٢٣)	شئون رئاسة مجلس الوزراء	د. بهاء الدين محمد ادريس

التعديل الوزاري الحادي عشر ١٠/٥/١٩٧٣

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	لواء/ جعفر محمد نميري
(٢)	الخارجية	د/ منصور خالد
(٣)	الحكومات المحلية والاسكان وتنمية المجتمع	د. جعفر محمد علي بخيت
(٤)	المالية والاقتصاد الوطني	ابراهيم منعم منصور
(٥)	التربية والتعليم	سر الختم الخليفة
(٦)	الزراعة والتغذية والثروة الطبيعية	د. وديع حبشي
(٧)	الثقافة والاعلام	عمر الحاج موسى
(٨)	الصحة والرايا الاجتماعية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٩)	النقل والمواصلات	د. بشير عبادي
(١٠)	الصناعة والتعدين	موسى عوض بلال
(١١)	الداخلية	عبد اله الحسن الخضر
(١٢)	التشيد والاشغال	مبارك سنادة
(١٣)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(١٤)	شئون رئاسة الدولة	صلاح عبد العال مبروك
(١٥)	ديوان النائب العام	زكي مصطفى
(١٦)	الامانة العامة للحكومة	احمد بابكر عيسى
(١٧)	الامانة العامة لشئون مصر بالسودان	صلاح عبد العال مبروك

التعديل الوزاري الثاني عشر ١٩٧٥/١٠/٢٥

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع + الخارجية	اللواء/ جعفر محمد نميري
(٢)	الحكم الشعبي المحلي	كرار احمد كرار
(٣)	المالية والاقتصاد الوطني	مامون بحيري
(٤)	التربية	د. منصور خالد
(٥)	الزراعة والاعذية والمواد الطبيعية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٦)	الثقافة والاعلام	احمد عبد الحليم
(٧)	الصحة	د. النذير دفع الله
(٨)	النقل والمواصلات	د. بشير عبادي
(٩)	الصناعة	بدر الدين سليمان
(١٠)	الداخلية	اللواء/ الباقر محمد احمد
(١١)	التشيد والاشغال العامة	مصطفى عثمان حسن
(١٢)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(١٣)	ديوان النائب العام	د. زكي مصطفى
(١٤)	الري والطاقة الكهربائية المائية	يحي عبد المجيد
(١٥)	الشنون الدينية والاقاف	د. عون الشريف قاسم
(١٦)	الامانة العامة لشنون مصر بالسودان	صلاح عبد العال مبروك
(١٧)	الشباب والرياضة والرايا الاجتماعية	زين العابدين محمد احمد
(١٨)	الامانة العامة لرئاسة الجمهورية	عبد الله الحسن الخضر

التعديل الوزاري الثالث عشر ١٠/٢/١٩٧٦

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	اللواء/ جعفر محمد نميري
(٢)	الحكم الشعبي المجلس	الشريف الخاتم
(٣)	الخارجية	محجوب مكاي
(٤)	المالية والتخطيط	مامون بحيري
(٥)	التجارة والتموين	هارون العوض
(٦)	التربية والتعليم	د. منصور خالد
(٧)	الزراعة والاعذية والموارد الطبيعية	ابو القاسم محمد ابراهيم
(٨)	الثقافة والاعلام	بونا ملوال
(٩)	الصحة	خالد حسن عباس
(١٠)	النقل والواصلات	د. بشير عبادي
(١١)	الصناعة	بدر الدين احمد سليمان
(١٢)	الداخلية	مامون عوض ابو زيد
(١٣)	التشديد والاشغال العامة	مصطفى عثمان
(١٤)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	عبد الرحمن عبد الله
(١٥)	ديوان النائب العام	زكي عبد الرحمن
(١٦)	الري والطاقة الكهربائية المائية	يحيى عبد المجيد
(١٧)	الشتون الدينية والاقاف	د. عون الشريف قاسم
(١٨)	الامانة العامة لشتون مصر بالسودان	صلاح عبد العال مبروك
(١٩)	الشباب والرياضة	زين العابدين محمد احمد
(٢٠)	الشتون الاجتماعية	د. فاطمة عبد المحمود
(٢١)	التعاون	قنديل ابراهيم
(٢٢)	رئاسة الجمهورية	د. بهاء الدين محمد ادريس

التعديل الوزاري الرابع عشر ١٩٧٧/٢/٩

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	الفريق/ بشير محمد علي
(٢)	الخارجية	د. منصور خالد
(٣)	الحكم الشعبي المحلي	مامون عوض ابو زيد
(٤)	المالية والاقتصاد الوطني	الشريف الخاتم
(٥)	التجارة والتموين	هارون العوض
(٦)	التربية والتعليم	دفع الله الحاج يوسف
(٧)	الزراعة والموارد الطبيعية	د. عبد الله احمد عبد الله
(٨)	الثقافة والاعلام	بونا ملوال
(٩)	الصحة	خالد حسن عباس
(١٠)	النقل والمواصلات	د. بشير عبادي
(١١)	الصناعة	عبد الرحمن عبد الله
(١٢)	الداخلية والأمن	عبد الوهاب ابراهيم
(١٣)	التشديد والاشغال العامة	مصطفى عثمان حسن
(١٤)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	كرم الله العوض
(١٥)	ديوان النائب العام	د. حسن عمر
(١٦)	الري والطاقة الكهربائية المائية	صغبيرون الزين صغبيرون
(١٧)	الشئون الدينية والاقواف	د. عون الشريف قاسم
(١٨)	الامانة العامة لشئون مصر بالسودان	عز الدين حامد
(١٩)	الشباب والرياضة	زين العابدين محمد احمد
(٢٠)	الشئون الاجتماعية	د. فاطمة عبد المحمود
(٢١)	التخطيط القومي	نصر الدين مصطفى
(٢٢)	التعاون	بروفيسور محمد هاشم عوض
(٢٣)	رئاسة مجلس الوزراء	عز الدين حامد
(٢٤)	رئاسة الجمهورية	د. بهاء الدين محمد ادريس

التعديل الوزاري الخامس عشر ٢٩/٥/١٩٧٧

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	الفريق أول/ بشير محمد علي
(٢)	الداخلية	عبد الوهاب ابراهيم
(٣)	الطاقة والتعدين	مامون عوض ابو زيد
(٤)	الخارجية	د. منصور خالد
(٥)	الشباب والرياضة	زين العابدين محمد احمد
(٦)	التخطيط القومي	نصر الدين مصطفى
(٧)	المالية والاقتصاد الوطني	الشريف الخاتم
(٨)	الصناعة	عبد الرحمن عبد الله
(٩)	الصحة	خالد حسن عباس
(١٠)	ديوان النائب العام	د. حسن عمر
(١١)	الخدمة العامة	كرم الله العوض
(١٢)	التربية والتعليم	دفع الله الحاج يوسف
(١٣)	النقل	د. بشير عبادي
(١٤)	الثقافة والاعلام	بونا ملوال
(١٥)	التجارة والتموين	هارون العوض
(١٦)	الشئون الدينية	د. عون الشريف قاسم
(١٧)	الري	د. صغيرون الزين صغيرون
(١٨)	الشئون الاجتماعية	د. فاطمة عبد المحمود
(١٩)	التشيد والاشغال العامة	مصطفى عثمان حسن
(٢٠)	الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية	د. عبد الله احمد عبد الله
(٢١)	التعاون	د. محمد هاشم عوض
(٢٢)	رئاسة مجلس الوزراء	ابو بكر عثمان محمد صالح
(٢٣)	رئاسة الجمهورية	د. بهاء الدين محمد ادريس
(٢٤)	المواصلات	د. احمد عبد الكريم

التعديل الوزاري السادس عشر في ١٩٧٩/٦/١

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	جعفر محمد نميري
(٢)	الزراعة والاشغيه والموارد الطبيعية	د. عبد الله احمد عبد الله
(٣)	الثقافة والاعلام	علي شمو
(٤)	الخارجية	الرشيذ الطاهر بكر
(٥)	الصحة	خالد حسن عباس
(٦)	النقل	عبد الرحمن عبد الله
(٧)	الصناعة	د. بشير عبادي
(٨)	التشييد والاشغال العامة	محمد سيد احمد عبد الله
(٩)	الخدمة العامة والاصلاح الاداري	كرم الله العوض
(١٠)	ديوان النائب العام	مهدي الفحل
(١١)	الري	يحي عبد المجيد
(١٢)	التخطيط القومي	نصر الدين مصطفى
(١٣)	المواصلات	احمد عبد الكريم بدري
(١٤)	الطاقة والتعدين	د. شريف التهامي
(١٥)	التربية والتوجيه	دفع الله الحاج يوسف
(١٦)	التعاون والتجارة	د. محمد هاشم عوض
(١٧)	المالية والاقتصاد الوطني	عثمان هاشم عبد السلام
(١٨)	رئاسة الجمهورية	د. بهاء الدين محمد أدريس
(١٩)	رئاسة مجلس الوزراء	ابو بكر عثمان محمد صالح

التعديل الوزاري السابع عشر ٢٤/١١/١٩٨١

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	الفريق/ عبد الماجد حامد خليل
(٢)	الخارجية	محمد ميرغني مبارك
(٣)	المالية والاقتصاد الوطني	ابراهيم منعم منصور
(٤)	التعاون والتجارة والتموين	فاروق المقبول
(٥)	الزراعة والري	د. صغبيرون الزين صغبيرون
(٦)	الطاقة والتعدين	د. محمد شريف التهامي
(٧)	الصناعة	محمد البشير الوقيع
(٨)	النقل والمواصلات	خالد حسن عباس
(٩)	التربية والتوجيه	د. النذير دفع الله
(١٠)	التشيد والاشغال العامة	م/ بابكر علي التوم
(١١)	الصحة	د. علي فضل
(١٢)	الشئون الداخلية	احمد عبد الرحمن محمد
(١٣)	ديوان النائب العام	د. حسن عبد الله الترابي
(١٤)	رئاسة مجلس الوزراء	ابو بكر عثمان محمد صالح
(١٥)	رئاسة الجمهورية	د. بهاء الدين محمد أدريس

التعديل الوزاري الثامن عشر بتاريخ ١٩٨٣/٩/٨

العدد	الوزارة	السيد الوزير
(١)	الدفاع	جعفر محمد نميري
(٢)	الخارجية	محمد ميرغني مبارك
(٣)	الداخلية	احمد عبد الرحمن محمد
(٤)	العمل والتأمينات الاجتماعية	بدر الدين سليمان
(٥)	الصحة	د. علي محمد فضل
(٦)	الثقافة والاعلام	محمد خوجلي صالحين
(٧)	رئيس جهاز التفتيش الاداري	محمد عبد القادر محمد احمد
(٨)	رئيس المجلس القومي للرياضة	علي محمد شمو
(٩)	المستشار السياسي	د. احمد السيد حمد
(١٠)	وزير المالية والتخطيط الاقتصادي	ابراهيم منعم منصور
(١١)	الصناعة	محمد بشير الوقيع
(١٢)	التعاون والتجارة والتموين	جعفر حسن صالح
(١٣)	رئاسة الجمهورية	د. فيصل محمد عبد الرحمن
(١٤)	للمشؤون الجنائية بديوان النائب العام	محمد آدم عيسى
(١٥)	وزير دولة للدفاع	فتحي عمر ابو الحسن
(١٦)	وزير الدولة لجهاز الامن	كمال حسن احمد
(١٧)	وزير الدولة للخارجية	مهدي مصطفى الهادي
(١٨)	وزير الدولة رئاسة الجمهورية	احمد شيخ ادريس مناع
(١٩)	وزير الدولة للاعلام	د. محمد عثمان ابو ساق
(٢٠)	وزير الدولة للنقل والمواصلات	حسن ابراهيم بشير

ملحق رقم (٣)
البيانات العسكرية لانتقال
مايو ١٩٦٩

بيان رقم (١) صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

أن بلادنا الحبيبة لم تنعم بأستقرار منذ اعلان أستقلالها في ١٩٥٦ وكان ذلك مواطني مرده سلسلة من المآسي تضافرت فيها عوامل الفساد وذلك من الأحزاب المختلفة على مقدراتنا فتحول الاستقلال على ايدي الحكومات المتعاقبة الى مسخ قبيح ونظرة فاحصة على الاقطار التي نالت استقلالها بعدنا، لكفيله بأن توضح مدى التقدم الذي احرزته تلك الاقطار في كافة المجالات ولم يكن ذلك بسبب سبقها لنا في مجال العلم والمعرفة أو بسبب تخلفنا عنها في وضعنا الاقتصادي ولكن لانه تولى أمرها منذ أستقلالها رجال آمنوا بوطنهم ايماناً صادقاً وبوحي من ذلك الايمان الصادق عقدوا العزم على ان يعيدوا صنع الحياة في بلادهم.

أما نحن في السودان فقد ظللنا نسير الى الوراء لانه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن أدراك مفهوم الاستقلال وكان الاستقلال في نظرها علماً ونشيداً وسفارات ومؤتمرات لا وسيلة لتغيير حياة الأمة وأسعاد أبنائها إنطلاقاً من هذا المفهوم الخاطي لم يكن هم الأحزاب المختلفة الا أن تتسلل الى مواقع الحكم ثم تمسك بزمام السلطة لمصلحتها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الشعب فعم الفساد والرشوة في أجهزة الدولة فأختل الأمن الداخلي وفتحت ابواب البلاد للنفوذ الاجنبي وتسلمت قوى التخلف والرجعية الى بلادنا، تسلمت لتساند تلك الأحزاب بكل امكانياتها مدركة ان بقاء كل منها متوقف على بقاء الاخر فأحزابنا السياسية تدور أبداً في فلك الاستعمار ممثلة لاوامره منفذة لأرادته والاحتفاظ به في أسفل درجات التخلف ولا تهدف الا الى الفوضى وعدم الاستقرار وفساد الحكم، هذا الترابط المصلي هو الذي دفع الاحزاب والاستعمار للتآمر ضد هبة الشعب في اكتوبر ١٩٦٤ ودفع المستعمر واعوانة الأموال بسخاء للأحزاب لتستعيد كيانها وتصفي الثورة وتسكت شعارات استتكار عودة الفوضى الحزبية تلك الشعارات التي رفعتها ثورة اكتوبر ونتيجة لذلك التآمر تم للمستعمر ما أراد وعادت الأحزاب الى الوجود بوجهها القبيح وكانت أكثر ضراوة وشغفاً للسعي وراء المكاسب الحزبية على حساب المصلحة العامة وفي الجري وراء الثراء الحرام على حساب تقدم الشعب ورفاهيته.

لقد وضح جلياً رفض الجماهير لهذه الحكومات الحزبية التي تعاقبت منذ أكتوبر عام ١٩٦٤ ورفضت الجماهير تلك الحكومات لانها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة والحزبية والثراء الحرام فأفسدت الجهاز الحكومي وحولته الى آلة طيعة لخدمة الوزراء والمحاسبين والاقارب والمؤيدين دونما أي اعتبار لمصالح اولئك الذين يقطعون من عرقهم وقوت يومهم للحفاظ على كيان السلطة رفضتها لانها عبثت بدستور البلاد واستباححت لنفسها سلطة تعديله لسلب حرية الاخرين تمشياً لمفاهيم في الديمقراطية التي تتنافي مع كل المشاعر القومية وكل القيم والتطلعات الوطنية لقد اظهرت انها تريد ان ترى السودان يحتل المكان

الصحيح بين قوى الثورة العربية والافريقية مرتبطاً ارتباطاً مصيرياً بالامه العربية مسانداً ومؤيداً حقوق شعب فلسطين السليبية رفضها لانها عجزت من مناهضة الدول الاستعمارية الواقفه وراء أسرائيل وعلى الوقوف ضد التسلسل حتى هان السودان على كل طامع في تفتيته فهب ابناء الاستعمار والصهيونية من كل جانب يستحلون حرمانه ويستبيحون دماءه، رفضتها لانها تريد ان ترى حلا حاسماً للمشاكل الاقتصادية التي لم تزلها الاحزاب الاتعقيدا بسبب سوء تصرفها في الاموال العامة وفي تبديد الارصدة الخارجية وفي رفع مستوى الاستهلاك وازدياد حدة الغلاء وفي اللجوء الى القروض الاجنبية المشروطة لموازنة ميزانياتها مع أهمال جانب الانماء والتعمير، رفضتها لانها عجزت عن تفهم المشاكل الاجتماعية شجعت على الهجرة للمدن على حساب القرى فاضرت بالقوى الانتاجية في ميدان الزراعة وقضت على امن المدن وصحتها ونظامها بسبب الهجرة العفوية للوافدين الذين لا ماوى لهم ولا عمل، رفضتها لانها عجزت عن حل مشكلة الجنوب وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة حلاً يعيد الطمأنينة والأستقرار الى ذلك الجزء من وطننا الحبيب ويصون للسودان وحدته وكرامته رفضتها لانها حولت الحركة النقابية من حركة شعبية تعمل لمصلحة افرادها والترقي في مصالحهم الى أجهزة حزبية تعوق كل مسعى لمعالجة المشاكل العمالية المستعصية لكل هذه الاسباب رفضت الجماهير تلك الحكومات وبدأت تتطلع الى تغيير جذري في نظام الحكم مدركة ان السودان الحديث لم يخل في يوم من الايام من فئة قياديه تعرف أين تكون مصلحة وطنها مستعدة دائماً وأبداً ان تبذل كل غال ونفيس في سبيل تحقيق تلك المصلحة وعليه فقد اتفق قادة هذه الفئة المخلصة على انهاء هذا العيد عن طريق القوة وتولى أمر الجيش في هذه اللحظات رجال عاهدوا الله على التضحية بدمائهم رخيصة في سبيل أسعاد هذا الوطن وانضم اليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا يوماً عن ركب الأخلاص والوطنية وبفضل هذا اللقاء المبارك ستتولى الثورة من هذه اللحظة ادارة شؤون البلاد مجردة من كل غاية الا مصلحة الوطن الحبيب وسعادة شعبة ورفاهية مقتدية في ذلك كله بهدى مبادئ اكتوبر الخالدة رافعة شعارها مرده اناشيدها سائرة في نفس الطريق الذي رسمته.

ان قيادة الثورة تطلب المواطنين الكرام ان ينصرفوا الى اعمالهم كالمعتاد متيقظين في نفس الوقت الى أعمال المخربين من قادة الأحزاب واعوانهم من المنتفعين بالعهد البائد وليعلم كل مواطن ان الثورة ستضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الوقوف امام تيار التغيير الجارف وانطلاقة الشعب الباسلة وحمية التاريخ الذي لا يحابي وفي نفس الوقت فاننا نطمئن نزلائنا الكرام من الاجانب ان الثورة ساهرة على ارواحهم ومصالحهم وممتلكاتهم واموالهم وانما ستتزل اشد العقوبة على من يحاول العبث بامن هؤلاء النزلاء أو استفزازهم

هذا واننا نهنيء الشعب بنجاح حركة هذا لنبتهل الى العلى القدير ان يجعل هذا العهد الجديد
فاتحة خير وازدهار لهذه الامة الكريمة والله الموفق والسلام عليكم.

بيان رقم ٢ يوم ٢٥/مايو/ ايار/ ١٩٦٩م

أيها الضباط وأيها الجنود الأحرار في هذه اللحظة الرائعة من تاريخ هذه الأمة المجيدة تتفجر هذه الثورة الرائدة مجدداً الى امجادكم التي تحققونها من أجل هذا الوطن الحبيب ومن أجل هذا الشعب الباسل في هذه اللحظة التاريخية ايها الاخوان البواسل وانتم تقفون على ضفاف القتال تساهموا بالنفس والنفيس في قضية الأمة العربية كما ساهمتم من قبل في قضايا الشعوب الأفريقية في هذه اللحظة المشرقة من تاريخ بلادنا تنتشر جموعكم في ربوع البلاد تقدمون الأرواح طواعية عن طيب خاطر فداءً لوحدة هذه البلاد وترابها الحبيب، في هذه اللحظة المبدعة وانتم تتضوون في أشرف مهنة منذ بدء الانسانية تذودون عن حياض الوطن وتبجون دفاعاً عن هذه الأمة الكريمة وهذا الشعب الأصيل.

أيها الأخوان البواسل ان هذه اللحظة سوف تحسبها الأجيال فاتحة صفحة جديدة مشرقة في تاريخ قواتكم المسلحة فاليكم جميعاً اينما كنتم نتوجه بهذا النداء ولتحفظ الاجيال ويسجل التاريخ اننا نعاهد المجد ونشهد الايام ونموت فداءً تراكب يا بلادي خذي منا الحياة وخلدينا.

أيها الأخوان ان قادة هذه الثورة انما عاهدوا الله على انقاذ هذه الأمة وخلاصها من الأيدي المخربة التي كانت تعبت بمقدرات البلاد وتسعى الى اضعاف قواتنا المسلحة بشتي الطرق والوسائل وتعوق تأدية واجبها المقدس في ظروف قاسية وعصيبة ولكن رغم ذلك فمازلتم تؤدون ما عاهدتم الله على تاديتة ايماناً منكم برسالتكم الشريفة وواجبكم الوطني المقدس.

أيها الاخوان ان ثورتكم كانت تعلم الطرق الملتوية والحيل المختلفة التي لجأت اليها الحكومات المتعاقبة حتى تم لها اضعاف قواتكم مما نتج عنه انغزالكم عن هذا الشعب وانتم درعة الواقي وزادة في الملمات وفي صفوفنا استطاعت ان تخلق الفوارق وتعمق الخلافات ولكن أنى يكون لها ذلك فقد عاهدت ثورتكم المجيدة الله ان تعيد للقوات قوتها ومنعتها وفي ذلك قوة للوطن وتلك منعة للامة، وأنطلاقاً من هذا المفهوم فان الثورة شرعت في تنفيذ القرارات الآتية:

أولاً: اعادة بناء وتوسيع القوات المسلحة باحدث النظم.

ثانياً: امداد القوات المسلحة باحدث الأسلحة والمعدات.

ثالثاً: رفع مستوى الكفاءة بتدعيم المعاهد والكلليات العسكرية وتوفير مجال التدريب في الخارج لكل الرتب.

رابعاً: رفع المستوى الاجتماعي لكل افراد القوات المسلحة

أيها الاخوان ان تقوية الجيش لا تعتمد أولاً وأخيراً على المعدات الحربية والأسلحة الحديثة

فقط ولكنها تحتاج الى نفوس ذات روح عالية والمناخ المناسب والجو الصحيح، وفوق ذلك تحتاج الى الجندي الواعي الذي يدرك شرف مهنته ويعلم روعة واجبة ويقدر قداسة رسالته حتى يستطيع

ان يباشر مهمته الوطنية على أتم ما يكون ولتحقيق ذلك فان ثورتكم المجيدة آلت على نفسها ان تحقق الآتى:

أولاً: رفع مستوى الجندى العسكري والثقافي وتدعيم مراكز التدريب وقيام المدارس العسكرية بهدف القضاء على التخلف.

ثانياً: فتح المجال للترقى من الصفوف وللذين يملكون الكفاءة والمقدرة حافظاً للاخلاص والعمل.

ثالثاً: رفع مستوى المعاشات والمكافآت للجنود واسرهم.

رابعاً: رفع المستوى المعيشى والاجتماعى للجنود.

خامساً: انشاء صندوق تعاونى لخدمة الضباط وضباط الصف والجنود يستهدف سرعة تقديم المعونة لأسر الشهداء والمصابين كما يهدف الى تقديم قروض بفوائد بسيطة هذا بالاضافة الى صرف المساعدات الاجتماعية حسب الظروف.

سادساً: تحقيق حياة كريمة لأسر الشهداء والمصابين وذلك برفع معاشاتها وتعويضاتها وكفالة التعليم المجاني لابنائها وتوفير السكن لها.

سابعاً: انشاء مكتب لتقديم الخدمات الاجتماعية للجنود مثل توظيف الجنود بعد تركهم الخدمة والعمل على توفير السكن لهم وغير ذلك من الخدمات العامة.

ثامناً: انتهاء نظام المتعهدين والكناتين وتحويلها الى جمعيات تعاونية ومنشآت اقتصادية لصالح الجنود وباشرا فهم.

تاسعاً: الحفاظ على كرامة الجندى وذلك بالآتى:

(أ) منع استخدام الجنود العاجزين في الأعمال الخاصة كالطلب خارج المعسكرات وغيرها

من الأعمال التي تتنافى وشرف الجندية.

(ب) تغيير كل القوانين العسكرية البالية ووضع قوانين ولوائح تكفل للجندى كرامته

وانسانية مع المحافظه على الضبط والربط.

عاشراً: ادخال التجنيد الاجبارى لتصبح القوات المسلحة جامعة شعبية يتعلم فيها أبناء الشعب في مختلف طبقاته النظام والأقدام وحب الوطن والابتكار وكافة الصفات الحميدة التي تخلق مجتمعاً راقياً لا فرق فيه بين فرد وفرد.

أيها الضباط والجنود الاحرار ان قواتكم المسلحة كانت ولا زالت طليعة كفاح الشعب

لتحقيق اهدافنا وان ثورتكم المجيدة هي امتداد لامجاد هذا الوطن وامتداد لامجاد قواتنا المسلحة.

أيها الاخوان البواسل مثلما بدأنا نعود ونقول في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة نعانق المجد ونقف على اعقاب الخلود نؤكد لكم ولهذه الأمة الكريمة ان قواتنا المسلحة ستبقي درعا واقياً ومنارة تهتدى بها الأمة عند الملمات الا فأشهد أيها التاريخ الا تسمع، أيها الوطن الحبيب ان قواتنا المسلحة

ستظل مثل ما كانت دوماً وابدأ الحريصة على تراكم الزائدة عن حياضكم الساهرة على كل شبر
من أرضكم الحبيبة وختاماً نسأل الله التوفيق لنا ولكم والسلام عليكم.

ملحق رقم (٣)

الأستبانة

إستبيان

النخبة السياسية في السودان : دراسة سوسيولوجية
لأعضاء الحكومة في الفترة من (١٩٦٩ - ١٩٨٥)

حضرة السيد / السيدة المحترم

تحية واحترام وبعد ..

أود اعلامكم بأنني أقوم بإعداد رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي عن النخبة السياسية في السودان تحت إشراف الدكتور موسى شتيوي بقسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية.

وتشمل عينة الدراسة جميع الأعضاء الموقرين الذين تبوؤوا مناصب وزارية في المجالس الوزارية المختلفة للفترة الزمنية المذكورة أعلاه، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخلفيات الإجتماعية والإقتصادية، وطبيعة المناصب التي تبوؤها، وإنتماءاتهم السياسية، وكيفية وصولهم لتلك المناصب.

لهذا أرجو التلطف بتعبئة هذا النموذج من الإستبيان المرفق لأهميته في إستكمال هذه الدراسة، علما بأن جميع تلك المعلومات لأغراض البحث العلمي الأكاديمي فقط، وسوف تعامل بسرية وخصوصية تامة.

وفي الختام أتقدم من الأعضاء الكرام المشمولين في هذه الدراسة بجزيل الشكر والعرفان وتعاونهم معي لإتمام هذا البحث.

مع وافر الشكر والتقدير ..

المشرف

الدكتور / موسى شتيوي

الباحث

الجامعة الأردنية - كلية الآداب

محمد فيصل أوشيك

قسم علم الاجتماع

طالب / ماجستير / قسم علم الاجتماع

الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا

١- الخلفية الاجتماعية

- ١- الجنس : أ. ذكر ب. أنثى
- ٢- الديانة : أ. مسلم ب. مسيحي ج. غير ذلك حدد
- ٣- تاريخ الميلاد :
- ٤- مكان الميلاد :
- ٥- المنصب الحالي :
- ٦- مكان الإقامة عند إشغالك المنصب الوزاري لأول مرة :
.....
- ٧- المستوى التعليمي :

التحصيل العلمي	تاريخ التخرج	التخصص الدراسي	مكان الدراسة (البلد)	إسم المدرسة المعهد، الجامعة
١. ابتدائي				
٢. متوسط				
٣. ثانوي				
٤. دبلوم متوسط				
٥. ليسانس (بكالوريوس)				
٦. دبلوم عالي				
٧. ماجستير				
٨. دكتوراه				
٩. بعض التحصيل الجامعي (دراسة جامعية غير مكتملة)				
١٠. دورات تدريبية أخرى				
١١. دراسات أخرى				

ثانياً ، الخلفية الأسرية ، والحالة الاجتماعية، والثقافية ،

- ٨- تعليم الأب :
- (أ) ابتدائي أو أقل (ب) إعدادي
(ج) ثانوي (د) جامعي (هـ) غير ذلك، حدد
- ٩- دخل الأسرة قبل عمالك بالوزارة
- ١٠- إسم القبيلة أو العشيرة
- ١١- وظيفة الأب :
- (أ) فكي في خلوة (ب) ناظر مدرسة (ج) شاعر (د) عسكري
(هـ) ضابط جيش (و) تاجر (ز) مزارع (ح) غير ذلك، حدد
- ١٢- هل كان الأب من أصحاب الملكية المنتجة ؟
- (أ) عقارات
(ب) شركات
(ج) مصانع
(د) غير ذلك، حدد
- ١٣- ما هي الطبقة الاجتماعية التي ترى نفسك أقرب لها ؟
- أ- الطبقة العليا.
ب- الطبقة الوسطى.
ج- الطبقة الدنيا.
- ١٤- هل كان ينتمي والدك لأي حزب سياسي ؟
- (أ) نعم (ب) لا

١٥- إذا كانت إجابتك بنعم، أذكر إسم الحزب ثم حدد المناصب السياسية التي تقلدها مع بيان الفترة الزمنية ؟

التاريخ		المنصب السياسي
من	إلى	

-

١٦- ما عدد اللغات التي تتقنها ؟

(أ) لغة
(ب) لغتين
(ج) ثلاث لغات
(د) أربع لغات
(هـ) خمس لغات
(و) أكثر من ذلك، حدد

-

١٧- ما أسماء اللغات التي تتقنها ؟

١)

٢)

٣)

٤)

ثالثا : الخلفية الوظيفية :

١٨- ما هي الوظائف الحكومية التي سبق وأن شغلتها ؟

	التاريخ		الوظيفة
	من	إلى	
<input type="checkbox"/>			١.
<input type="checkbox"/>			٢.
<input type="checkbox"/>			٣.
<input type="checkbox"/>			٤.
<input type="checkbox"/>			٥.
<input type="checkbox"/>			٦.
<input type="checkbox"/>			٧.

١٩- هل عملت لدى القطاع الخاص ؟

(أ) نعم (ب) لا

٢٠- إذا كانت إجابتك بنعم، ما هي المين والأعمال التي مارستها أو ما زلت تمارسها ؟ مع بيان الفترة الزمنية.

	التاريخ		المينة / العمل
	من	إلى	
<input type="checkbox"/>			١.
<input type="checkbox"/>			٢.
<input type="checkbox"/>			٣.
<input type="checkbox"/>			٤.
<input type="checkbox"/>			٥.
<input type="checkbox"/>			٦.

رابعاً : الإلتواء السياسي والأيدولوجي :

٢١- ما هي الأيدولوجية السياسية والفكرية التي ترى أنها أقرب إلى فكرك ؟

(أ) الإلتجاه الإسلامي.

(ب) الإلتجاه القومي.

(ج) الإلتجاه الماركسي (الشيوعي).

(د) الإلتجاه الإشتراكي.

(هـ) غير ذلك، حدد.

٢٢- هل إنتميت إلى أحزاب سياسية قبل تولي المنصب الوزاري ؟

(أ) نعم (ب) لا

٢٣- إذا كانت إجابتك بنعم، هل تشمل إحدى هذه الأحزاب ؟

(أ) حزب الأمة.

(ب) حزب الإتحاد الديمقراطي.

(ج) الحزب الشيوعي.

(د) حزب جبهة الميثاق الإسلامي.

(هـ) حزب البعث.

(و) غير ذلك، حدد

٢٤- ما هي المواقع السياسية التي تقلدتها داخل الحزب ؟

(أ) أمين عام الحزب.

(ب) أمين عام مساعد.

(ج) سكرتير حزب.

(د) عضو عامل.

(هـ) غير ذلك، حدد

٢٥- هل تغيرت إتجاهاتك السياسية بعد إتحدائك بالمنصب الوزاري ؟

(أ) نعم (ب) لا

٢٦- ما هي الفترة الزمنية التي قضيتها في المنصب الوزاري ؟

٢٧- ما هو عمرك عند تسلمك المنصب الوزاري ؟

٢٨- ما هي الوظيفة التي توليتها بعد ترك المنصب الوزاري مباشرة ؟

٢٩- أذكر لنا خمس شخصيات بارزة تعرفها و لك علاقة بها قبل توليك المنصب السياسي أو الوزاري ؟

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

٣٠- هل كنت تعرف الرئيس قبل توليك المنصب الوزاري ؟

(أ) نعم (ب) لا

٣١- إذا كانت إجابتك بنعم، هل كانت لهذه المعرفة دورا في تبوءك للمنصب الوزاري ؟

(أ) نعم (ب) لا

٣٢- ما طبيعة الحقيبة الوزارية التي توليتها؟

٣٣- ما عدد الوزارات التي توليتها من قبل؟

٣٤- تبوءك المنصب الوزاري كان عن طريق :

(أ) الحزب.

(ب) إنتخابات.

(ج) عضويتك في مجلس الشعب.

(د) تعيين (بيروقراطي).

(هـ) غير ذلك، حدد.

٣٥- أي معلومات أو ملاحظات أخرى، تعتقد أنها تفيد هذا البحث ترغب في تقديمها لنا.

.....

وشكرا لتعاونكم مسبقا ،،،

الباحث

محمد فيصل أوشيك

طالب / ماجستير - قسم الإجتماع السياسي

كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية

Abstract

**POLITICAL ELITE IN SUDAN : A SOCIOLOGICAL STUDY OF
CABINET MINISTERS BETWEEN 1969 - 1985**

Prepared by

Mohamed Faisal Ahmed Oshiek

Supervised by

Dr. Mousa Shitawi

The study deals with the political elite in Sudan, as represented by the Cabinet members for the period between 1969-1985 . It aims to show their socio-economic backgrounds, their political affiliation. The study also aims at pointing out the elites individual characteristics, as reflected in education, previous occupations, party membership, their distribution according to civil, military, ethnic , and Tribal background and affiliations. Finally, this paper examines the political and ideological backgrounds of the elite .

٤٨٠٦٥٩

The number of ministers for the designated period is 427. A sample of 100 was drawn that covers the entire. More than one method were utilized this study : the descriptive survey, the comparative method, which helped both in securing the required data and its analysis .

The conclusions show that a high percentage of the elite come from urban areas, that most of the political elite are drawn from Suni Muslims, that ministers, differ in their ideologies , and that most to them were part of the bearucratic organization , with a high ratio of civilian background .